وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 – قالمة–

كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

فرع علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

تحت عنوان:

رأس المال الفكري ودوره في رفع الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية

– دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية " وكالة بوشقوف " –

من إعداد الطلبة:

جدايدية هدى

حجاجي خالد

تحت إشراف الأستاذ:

قيدوم لزهر

السنة الجامعية: 2011– 2012

بسم الله الرحمن الرحيم:

﴿ فأما الزبدُ فيذهبُ جُفاء و أما ما ينفعُ الناسَ فيمكثُ في الأرض كذلك يضربُ اللهُ الأمثالَ﴾

سورة الرعد الآية 17.

صدق الله العظيم

كلمة شكر وتقدير

اللهم نعوذ بك من قلب لا يخشع وعين لا تدمع وعلم لا ينفع ودعاء لا يستجاب له،نحمد ونشكر المولي جل شأنه بديع السموات والأرض على العزيمة والصبر الذي منحني إياهما طيلة هذا المشوار.مصداقا لقوله تعالى:" ولئن شكرتم لأزيدنكم ".

و انطلاقا من قول الرسول صلى الله عليه وسلم :"...ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه ، فإن لم تجدوا ما تكافئوه به، فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه ". نتقدم بخالص الشكر والامتنان للأستاذ المشرف * ڤيدوم لزهر * الذي لم يدخر جهدا لمساعدتنا في إنجاز هذا العمل وعلى المجهودات التي بذلها معنا طيلة السنة من نصح خالص وتوجيه سديد وإرشاد مستمر، وتشجيع صادق.

كما نشكر كل عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوشقوف على دعمهم لنا،دون أن ننسى الأستاذ * يسري جدايدي * وكذا الأخوان * ڤمامي فاروق * و * إبراهيم مخالفية * على مساعدتهما في طباعة وإخراج المذكرة.

وفي الأخير نحتسب هذا العمل لله ولا نزكي على الله عملا راجين منه أن يجعله من صالح الأعمال.

الفهرس

تشكرات

إهداء

المحتويات

قائمة الجداول I

قائمة الأشكال II

المقدمة العامة III

الفصل الأول :الإطار النظري الرأس مال الفكري

مقدمة الفصل 1

المبحث 01: الإدارة بالمعرفة 2

المطلب 01: المعرفة:مفهوم ،أهمية ،خصائص ،مصادر 2

1 -مفهوم المعرفة 2

2 -أهمية وخصائص المعرفية 3

3 -مصادر المعرفة "موجودات المعرفة " 4

المطلب 02:مفاهيم عامة حول إدارة المعرفة 5

1 -نشأة وتطور إدارة المعرفة 5

2 -مفهوم وأهمية إدارة المعرفة 7

المطلب 03: متطلبات ومجالات إدارة المعرفة 8

1 -متطلبات إدارة المعرفة 8

2 -مجالات إدارة المعرفة 9

المطلب 04: عملية تطبيق إدارة المعرفة 10

1 -مراحل تطبيق إدارة المعرفة 10

2 -مميزات إدارة المعرفة 11

3 -معوقات إدارة المعرفة 11

المبحث 02: المفاهيم الأساسية الرأس مال الفكري 12

المطلب 01: ماهية الرأس مال الفكري 12

1 -التطور التاريخي لرأس مال الفكري 12

2 - مفهوم الرأس مال الفكري وأهميته 14

المطلب 02: تصنيفات وأبعاد الرأس مال الفكري 18

1 - تصنيفات الرأس مال الفكري 18
2 -أبعاد الرأس مال الفكري 19
المطلب 03: عناصر الرأس مال الفكري 19
المطلب 04: أساليب المحافظة على الرأس مال الفكري 22
1 -أسباب المحافظة على الرأس مال الفكري 22
2 -أساليب المحافظة على الرأس مال الفكري 23
المبحث 03: بناء الرأس مال الفكري وإجراءات قياسه 25
المطلب 01 : ركائز بناء الرأس مال الفكري 25
1 -متطلبات وخطوات بناء الرأس مال الفكري 25
2 -آليات بناء الرأس مال الفكري 27
المطلب 02 : قياس الرأس مال الفكري 30
1 -مفهوم القياس وأهميته لرأس مال الفكري 30
2 -دوافع قياس الرأس مال الفكري 30
المطلب 03: إجراءات قياس الرأس مال الفكري 31
المطلب 04: نماذج قياس الرأس مال الفكري 32
خاتمة الفصل 41
الفصل الثاني : الأطر المعرفية للأداء المالي
مقدمة الفصل 42
المبحث 01: ماهية الأداء المالي 43
المطلب 01: الوظيفة المالية : مفهوم ، دور ، أهداف 43
1 - تعريف الوظيفة المالية 43
2 -دور الوظيفة المالية 43
3 -أهداف الوظيفة المالية 44
المطلب 02 : مفاهيم عامة حول الأداء المالي 45
1 -مفهوم الأداء المالي 45
2 -أهمية الأداء المالي 46
المطلب 03 : العوامل المؤثرة على الأداء المالي 47
1 - الهيكل التنظيمي 47

2 -المناخ التنظيمي " الثقافة التنظيمية " 47
3 -التكنولوجيا 48
4 -الحجم 48
المطلب 04 : أساسيات حول تقييم الأداء المالي 48
1 - تعريف تقييم الأداء المالي 49
2 -وظائف وأهمية الأداء المالي 49
3 -خطوات تقييم الأداء المالي 51
المبحث 02 : أدوات قياس الأداء المالي 52
المطلب 01 : رأس المال العامل الدائم 52
1 - مفهوم رأس المال العامل 52
2 -أنواع الرأس المال العامل 53
المطلب 02 : الاحتياجات من الرأس المال العامل 54
1 - تعريف الاحتياجات من الرأس المال العامل 54
2 -أنواع الاحتياجات من الرأس المال العامل 54
المطلب 03 : الخزينة 56
1 -تعريف الخزينة 56
2 -طرق حساب الخزينة 56
3 -تقييم التوازنات المالية " رأس المال العامل ، الخزينة " 57
المطلب 04 : النسب المالية 58
1 - تعريف النسب المالية 58
2 -أهمية النسب المالية 58
3 -أنواع النسب المالية 59
المبحث 03 : اثر الرأس مال الفكري على الأداء المالي 68
المطلب 01 : الاستثمار في رأس المال الفكري 68
1 - مفهوم وأهمية الاستثمار في رأس المال الفكري 68
2 -أوجه الاستثمار في رأس المال الفكري 69
المطلب 02 : الأشكال المتاحة في الاستثمار في رأس المال الفكري 71
1 - الرأس المال الفكري بوصفه موجود (أصل) 71

2 -الرأس المال الفكري بوصفه التزامات 71
المطلب 03 : أساليب تقييم كفاءة الاستثمار في رأس المال الفكري 72
1 - الأساليب المالية لقياس الاستثمار في رأس المال الفكري 72
2 -الأساليب الحسابية لقياس الاستثمار في رأس المال الفكري 75
المطلب 04 : دور الفكر المعرفي المالي في موجودات المعرفة المالية 76
1 - مفهوم موجودات المعرفة المالية 76
2 -بناء نماذج ونظام موجودات المعرفة المالية 80
خاتمة الفصل 83
الفصل الثالث: دراسة وتحليل أثر رأس مال الفكري على الأداء المالي
دراسة حالة: بنك الفلاحة و التنمية الريفية" BADR"
مقدمة الفصل 84
المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة الميدانية 85
المطلب الأول: المنهج المستخدم 85
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة 85
المطلب الثالث: مجتمع و عينة الدراسة و أساليب المعالجة 86
المطلب الرابع: مجالات الدراسة 86
المبحث الثاني: بطاقة تعريفية عن بنك BADR 87
المطلب الأول: نشأة و تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR 87
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية 88
المطلب الثالث: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية 90
المطلب الرابع: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية 91
المبحث الثالث: عرض و تحليل نتائج الدراسة 92
المطلب الأول: تقييم أداء بنك الفلاحة و التنمية الريفية "التحليل بالنسب المالية" 92
المطلب الثاني: عرض و تفسير نتائج الاستمارة 96
المطلب الثالث: تفسير نتائج الدراسة وفق الفرضيات 110
المطلب الرابع: الاقتراحات 111
خاتمة الفصل 113
الخاتمة العامة 114

قائمة المراجع

الملاحق

الملخص

مقدمة عامة:

لقد شهدت السنوات الأخيرة تغيرات سريعة وتحديات كبيرة في عالم الأعمال كان سببها الأساسي بروز ظاهرة العولمة و الاندماجات والتحالفات الإستراتيجيات بين المنظمات العملاقة وتلاحق الابتكارات و الإبداعات السريعة، ومن ثم تغيرت النظرة المعاصرة إلى عناصر الإنتاج التقليدية المكونة للثروة العمل،المواد الأولية،رأس المال وذلك بإضافة عنصر جديد هو المعرفة،وتعدت ذلك للقول بان هذا العمال هو الأهم في الإنتاج خصوصا مع التطورات المعاصرة مما عزز الاهتمام بإدارة المعرفة وهذا دفع بالكثير من المنظمات الأعمال إلى اعتماد إدارة المعرفة كإستراتيجية لضمان النمو و الاستمرار.هذا الاقتصاد الذي تشكل فيه المعرفة عنصرا فعالا يسمي بالاقتصاد المعرفي " Knowledge Economy" وهو قائم أساسا على رأس المال الفكري " Intellectuel Capital" والذي يمثل الرأس مال الحقيقي للمؤسسة، حيث تتمثل في المعرفة المفيدة للمنظمة والتي يمكن توظيفها لصالحها،إذ لا يمكن أن تصبح المعرفة رأس مال إلا إذا تم العثور عليها وتوظيفها لصالح المنظمة.

وتشير الدراسات إلى أن هناك ارتباط كبير بين أداء الشركات والموجودات المعرفية، حيث أصبح تحليل مفهوم الرأس مال الفكري وكذا تنميته والاستثمار فيه في مجال التعلم والبحث العلمي عنصرًا مهمًا في إعداد القرارات الإستراتيجية فالملاحظ أن المنظمات الناجحة هي منظمات ذات اهتمام بالاستثمار في ميدان الرأس مال الفكري.

في سياق ما سبق نجد أن المؤسسة بحاجة إلى إدارة رأس مالها الفكري والعمل على قياسه وكذا معرفة مدى كفاءة الاستثمار فيه وذلك وفق مقاييس كمية، بهدف معرفة مدى مساهمته في رفع الأداء المالي للمؤسسة، حيث يسعى الكثير من الباحثين إلى وضع نماذج تفسر حقيقة العلاقة بين الفكر المعرفي " الرأس مال المعرفي " والفكر المالي.

وللتعامل مع هذه الفجوة، تسعى هذه الدراسة نحو إجراء تكامل بين مكونات الرأس مال الفكري ومقاييسه بأبعاده المختلفة ودورها في رفع الأداء المالي للمؤسسة.

1 - إشكالية البحث:

إن التوجه المتزايد في الكثير من منظمات الأعمال في دول العالم في الوقت الراهن نحو الاستثمار في برامج التدريب، وبرامج البحوث والتطوير، أدى إلى دعم العلاقات مع العملاء وتطوير القيم و إنشاء النظم الإدارية و الإنتاجية، هذه الاستثمارات أدت إلى تزايد قيمة الرأس مال الفكري باعتباره من أهم مسببات تعظيم القيمة والنمو بالمنظمة.

ومع تزايد أهمية الرأس مال الفكري تزايد معها المشكلات المالية " المحاسبية " المرتبطة بكيفية دمج هذه الأصول الفكرية في عملية القياس المحاسبي، وتعد مشكلة قياس الرأس مال الفكري وتقييم كفاءة الاستثمار فيه هي المشكلة الأساسية، ومن جهة فإن بناء نظام ونماذج مالية معرفية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالرأس مال الفكري مشكلة في حد ذاتها، فالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل هذه

التطورات بحاجة إلى توصيف الروابط بين أداء الأصول الفكرية وبين الأداء المالي، ومن هنا نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو دور الرأس مال الفكري في رفع الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ؟

هذا التساؤل يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1 -ماذا نعني بالرأس مال الفكري؟ وما دواعي تكوينه ؟

2 -ما هي مكونات و النماذج التي تستخدم لقياس الرأس مال الفكري ؟

3 - ماذا نعني بالوظيفة المالية ؟ وما دورها في المؤسسة ؟

4 -ما مفهوم الأداء المالي ؟ وكيف يتم تقييم الأداء المالي ؟

5 -فيما يتمثل الربط بين الرأس مال الفكري وبين الأداء المالي ؟

6 -هل يمكن ترجمة الروابط الوصفية إلى روابط أداء كمية ؟

7 -ما هو واقع الرأس مال الفكري في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ؟ و كيف يتم استغلاله في رفع الأداء المالي فيها ؟

2 - فرضيات الدراسة:

يتطلب تحليل إشكالية الدراسة اختبار مدى صحة مجموعة من الفرضيات والتي يتم إيجازها فيما يلي:

الفرضية الأولى:تقييم الأداء يقوم على التحقق من كفاية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة،وكذا يعبر عن مستوى الأداء المالي الحقيقي للبنك.

الفرضية الثانية: المؤسسة محل الدراسة تولي أهمية لرأس مال الفكري.

الفرضية الثالثة: الرأس مال الفكري يؤدي إلى رفع الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة.

3 - دوافع اختيار موضوع الدراسة:

إن دراسة أي موضوع و اختياره يكون نتيجة عدة أسباب و دوافع، وقد أدت بنا عدة دوافع منها موضوعية وأخرى شخصية للبحث في حيثيات هذا الموضوع، والتي يمكن حصرها في مايلي:

أ - **أسباب ذاتية:** والتي تتمثل في:

1 -شعور بأهمية موضوع الدراسة، وذلك راجع لتماشيه مع التغيرات والتحولات الحاصلة في العصر.

2 -إصدار آراء في مختلف جوانب الموضوع محل الدراسة، بإمكانها أن تفيد باحثين آخرين على اكتشاف آفاق جديدة.

3 -الرغبة في تشجيع الباحثين على تناول مثل هذه المواضيع الجديدة في مجال الأداء المالي و الرأس مال الفكري.

ب - أسباب موضوعية:

1 -الاقتناع بأن المعرفة هي المصدر الرئيسي للاقتصاد الجديد و أن نجاح المنظمات يكون باعتماد إدارتها على المعرفة.

2 -ازدياد الحاجة إلى الرأس مال الفكري لمواجهة تحديات العصر.

3 -رغبة المؤسسات في رفع أدائها المالي و زيادة الأرباح، دفعنا إلى فهم ومعرفة الأساليب التسييرية المعتمدة في ذلك.

4 -اعتبارنا أن العمل على مواكبة التغيرات مرتبطة بمدى قدرة المؤسسة على الاستثمار في رأس مالها الفكري ومدى قدرتها على تقييمه.

5 - محاولة التعرف على مدى مواكبة المؤسسات الجزائرية للاقتصاد الجديد المبني على المعرفة ومدى استغلالها لرأس مال الفكري والاستثمار فيه بهدف رفع الأداء المالي.

4 -أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في مساهمته العلمية التي تساعد على تسليط الضوء على موضوع من أهم الموضوعات في الفكر الإداري وهو موضوع الأصول الفكرية " رأس مال الفكري " حيث يعتبر العنصر الرئيسي لكل الأساليب والاستراتيجيات الجديدة، كما يعد مصدرًا ثريًا للأفكار والإبداع، وبجانب المساهمة العلمية لهذا البحث تظهر الأهمية العملية له، حيث أن تطبيق نماذج القياس والتقييم لرأس مال الفكري في المنظمات يساعد على رسم صورة تفصيلية أكبر عن مسببات القيمة داخل المنظمة كما يوضح كيفية الربط بين الرأس مال الفكري و نتائج الأداء المالي وصفيًا وكميًا. ويؤدي من جهة أخرى إلى احتواء فجوة القياس المالي بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لمنظمات الأعمال.

فضلاً عن ذلك فقد حاولنا تحليل وتوضيح مدى مساهمة الرأس مال الفكري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في رفع أدائها المالي، باعتبار أن المعرفة هي بؤرة تقدم البشرية وهذا عن طريق الاستثمار في الموارد اللامادية " المورد البشري " بهدف تعظيم الفوائد وكذا تثمين الموارد ومن ثم المحافظة على البقاء.

5 - هدف البحث:

يتمثل الهدف العام للبحث في التعرف على مفهوم الرأس مال الفكري بكل جوانبه وأبعاده وكذا الأداء المالي والتكامل فيما بينهما، وذلك لتوفير المعلومات اللازمة لإدارة الأداء لتنظيم الأعمال والوصول إلى الأداء الحقيقي بدمج الأصول الفكرية مع الأصول المادية، ويمكن تحقيق هذا الهدف العام بتحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1 -تحديد ماهية إدارة المعرفة.

2 -محاولة توضيح مفهوم الرأس مال الفكري، وتحديد أسباب ودواعي تكوينه.

3 -التعرف على نماذج قياس و مكونات الرأس مال الفكري.

4 -تحديد مفهوم الوظيفة المالية والأداء المالي.

5 -تحديد طرق قياس الأداء المالي.

6 -محاولة التأكيد على الدور الفعال لرأس مال الفكري كأصل من أصول المؤسسة التي تعمل على رفع الأداء المالي وذلك بتحديد الارتباط فيما بينهما من خلال أوجه الاستثمار المختلفة ونماذج ونظام موجودات المعرفة المالية.

7 -استخلاص النتائج والتوصيات لواقع الرأس مال الفكري وأثره على الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية).

6 - أبعاد الدراسة:

يتمثل البعد الرئيسي لهذه الدراسة في التعرف على رأس المال الفكري الذي أضحى الثروة الحقيقية للمؤسسة وأساس نجاحها واستمرارها، وكذا محاولة التعرف على أساس الارتباط بينه وبين الأداء المالي للمؤسسة.

محالة وضع مادة علمية متكاملة في مجال تنمية رأس المال الفكري و كيفية الاستثمار فيه، بحيث تسهل على الباحثين الإلمام بهذا الموضوع وأخذه كنقطة بداية لأبحاث أخرى وذالك سواء في موضوع رأس المال الفكري أو الأداء المالي.

التعرف على سياسة و برامج المؤسسات الجزائرية المتعلقة بتنمية رأس المال الفكري و كيفة الاستثمار فيه واستغلال في رفع الأداء المالي عن طريق أخذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كعينة لموضوع الدراسة،وكذا قياس مدى وعي وعي ومعرفة الموظفين لهذه الثروة.

7 -منهج الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات، نعتمد في الدراسة على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث مع الاعتماد على المنهج التحليلي في تفسير المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها، أما فيما يخص الجانب التطبيقي اعتمدنا على تحليل الاستمارة عن طريق طرق إحصائية، كما حاولنا الاعتماد على المنهج الخاص بغرض البحث المعمق والمفصل لحالة معينة على أرض الواقع وإسقاط نتائج الدراسة النظرية عليها.

8 -تنظيم البحث:

حتى تتم معالجة الموضوع بصفة منسجمة أدرجنا خطة متضمنة جزأين وخاتمة عامة، حيث كرس الجزء الأول منها في الدراسة النظرية للموضوع محتويًا فصلين، ففي الفصل الأول تناولنا الإطار النظري لرأس مال الفكري، محتويًا أولاً على مفاهيم إدارة المعرفة بمختلف جوانبها، ومن ثمة تناولنا مفاهيم الرأس مال الفكري وطرق بنائه وإجراءات قياسه.

وبالنسبة إلى الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى مفهوم الوظيفة المالية وكذا الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه خصوصًا عامل المناخ التنظيمي ثم تطرقنا إلى طرق تقييم الأداء المالي، وفيما يخص

المبحث الأخير في هذا الفصل فقد تناولنا فيه دور الرأس مال الفكري في رفع الأداء المالي بدءًا بالاستثمار في الرأس مال الفكري وتقييم العائد منه، وأخيرًا نظم ونماذج موجودات المعرفة المالية.

أما فيما يخص الفصل الثالث والأخير من هذه الخطة والذي يمثل الجزء الثاني لهذا البحث فقد تناولنا في حالة تطبيقية لإحدى البنوك الجزائرية ألا و هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR " كمحاولة لإسقاط ما يمكن إسقاطه فيما تم مناقشته في الجزء النظري.

9 - الصعوبات والعوائق:

وأخيرًا لابد أن نشير إلى الصعوبات والعوائق التي صادفناها خلال فترة إنجاز العمل والخاصة بالجانب النظري والجانب التطبيقي على حد السواء، ففي الجزء النظري هناك نقص في المراجع وأخص بالذكر الكتب فيما يخص موضوع الرأس مال الفكري، وخاصة أن المذكرة تتناول موضوع يحتاج إلى الدقة والتحليل المعمق، هذا فضلاً على تشعبه وكثافة سعته الأكاديمية. أما الصعوبات المتعلقة بالجزء التطبيقي فهو الرفض الذي تلقيناه من العديد من المؤسسات والذي أدى إلى إهدار الوقت، وبالإضافة إلى ذلك تلك المتعلقة بتوزيع الاستمارة مما تطلب الأمر الجهد، الوقت، الصبر، ورغم كل هذا لا ندعي العصمة في إنجاز هذا البحث، ونأمل أن يكون مساهمًا ومفيدًا في إثراء مكتبة الجامعة.

مقدمة الفصل:

أظهرت معطيات عقد التسعينيات من الألفية الماضية تصاعد الاهتمام بالمعرفة والمفاهيم المرتبطة بالرأس المال المعرفي ، وشركات التعلم ،ومجتمع المعلومات ،والأصول المعرفية ،وإدارة المعرفة ،حيث أن هذه الأخيرة تعبر على أنها الأنشطة التي تنجزها الشركات في البحث عن المعرفة الجديدة الموجودة في عقول الأفراد وكيفية خزنها والاحتفاظ بها لإعادة استخدامه لاحقا.

ويمكن القول بأن هناك ارتباط كبير بين أداء المنظمة وإدارة المعرفة ، ويتم التعبير عن ذلك الارتباط بوصفه محورا مهما لنمو الشركات ،حيث أصبح تحليل مفهوم رأس مال المعرفي مستلزما مهما في إعداد القرارات الإستراتيجية ،فضلا عن ذلك عن كونه مصدرا مهما من مصادر الإيرادات.

وفي سياق الإشارة إلى مصطلح الرأس مال الفكري نجد هناك مصطلحات مرادفة له مثل القدرة العقلية، ورأس مال المعرفي والموجودات المعرفية، والموجودات غير الملموسة، وسيتم في هذا الفصل دراسة مصطلح رأس مال المعرفي من كل جوانبه.

المبحث الأول:الإدارة بالمعرفة

لقد توجهت المؤسسات والشركات عموما في الآونة الأخيرة إلى التحول من إدارة الأشياء إلى الإدارة بالمعرفة التي تتمثل وتوصف بإدارة الأفكار والخبرات و اللاملموسات ،حيث تتعامل مع موارد غير ملموسة وأصبحت تأخذ مكانة نظرا للأهمية والخصائص التي تتمتع بها هذه المعرفة وكذا مصادرها،وهذا ما سيتم دراسته في هذا المبحث.

المطلب 01: مفهوم المعرفة:مفهوم، أهمية، خصائص، مصادر

1- مفهوم المعرفة:

المعنى اللغوي للمعرفة هو الإدراك الجزئي أو البسيط، في حين أن العلم يقال للإدراك الكلي أو المركب، كذلك فقدتم تعريف المعرفة بأنها معلومات أو حقائق يمتلكها الشخص في عقله عن شيء ما[1].

المعرفة هي التبصر والفهم التي تنعكس عن المقدرة العلمية التي تعتبر المصدر الأساسي للعمل ببراعة وعند نقل المعرفة إلى الآخرين وتطبيقها بشكل متكرر يؤدي ذلك إلى تراكم الخبرات وعند استخدامها بشكل ملائم يزيد الكفاءات[2] .

يعرف (Harris1996) المعرفة بأنها من فن المعلومات والبيئة والخبرة ويقصد بالبيئة بأنها الإطار الذي يستخدمه الشخص في النظر إلى الحياة والذي يمكن أن يتضمن تأثيرات مثل القيم الاجتماعية، الدين.....إلخ[3] .

المعرفة هي حصيلة استخدام البيانات والمعلومات والتجربة التي يتم الحصول عليها عن طريق التعلم والممارسة، وهي التي تمكن من يملكها من التجاوب مع المستجدات التي تواجهه وتجعله أكثرة قدرة على الوصول إلى حلول أفضل للمشاكل التي تقع في مجال معرفته[4].

- المعرفة هي مجموعة من الحقائق التي يحصل عليها الإنسان من خلال بحوثه حسب طرق البحث العلمي المنطقية، ومن خلال تجاربه السابقة خاصة العملية التي تراكمت لديه، التي قد توصله إلى درجة الخبرة ومن ثم الحكمة[5].

2- أهمية المعرفة:

(1)- د/ عبد الستار العلي وآخرون:مدخل إلى إدارة المعرفة ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان ، الطبعة 02،2009 ، ص25.
(2)- د/ إبراهيم الخلوف الملكاوي :إدارة المعرفة الممارسات والمفاهيم، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ، الطبعة 01،2007،ص31.
(3)- د/ أحمد الخطيب د/ خلد زيفان :إدارة المعرفة ونظم المعلومات ،جدار للكتابة العلمي للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة 01،2009، ص7.
(4)- د/ نعيم إبراهيم الظاهر:إدارة المعرفة، جدار للكتابة العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 01، 2009، ص10.
(5)- د/ربحي مصطفى عليان : إدارة المعرفة ، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان ،الطبعة 01،2008، ص57.

تبرز أهمية المعرفة في الوقت الحاضر نتيجة ثورة المعرفة المرتبطة بثورة المعلومات والاتصالات واستخدام نتائج وإفرازات ومعطيات المعرفة العلمية في كافة مجالات عمل الاقتصاد ، وتطور نشاطاته ،ونموه ،الذي يتمثل في ما يلي:

1 -الزيادة المستمرة والسريعة في استخدام مضامين المعرفة ومعطياتها وإفرازاتها في كافة مجالات الأعمال.

2 -تمثل المعرفة العلمية الأساس المهم في تحقيق الابتكارات والاكتشافات والاختراعات التكنولوجية.

3 -الزيادة المستمرة في الاستثمارات ذات الصلة المباشر في المعرفة والتي ينجم عنها تكوين رأس المال المعرفي الذي تمثله أصول غير المادية وغير الملموسة وما ينجم عنها من زيادة في نتاجات المعرفة والعلم ،والذي يتسع حجمه باستمرار.

4 - الزيادة المستمرة في المؤسسات والمشروعات التي تعمل في مجال المعرفة توليدا، وإنتاجا، واستخداما، والتي تمثلها شركات المعلومات، والاتصالات، والبرمجيات ،والبحوث ...إلخ .

5 -الزيادة المستمرة في إعداد العاملين في مجالات المعرفة ،وفي الأعمال كثيفة العلم.

6 -تعتبر المعرفة موردا اقتصاديا هاما وعنصر أساسي من عناصر الإنتاج وذلك كنتيجة للأهمية التي يتمتع بها[1]

3- خصائص المعرفة:

إن المعرفة نتاج عمل إنساني يمتاز بعدة سمات يمكن أن نذكر منها ما يلي[2] :

1 -**إمكانية توليد المعرفة :**وتشير هذه إلى حركة المعرفة من خلال عمليات البحث التي تتضمن الاستنباط ، والاستقراء والتحليل والتركيب ،التي تسهم بدرجة كبيرة في توليد المعرفة إذ يقوم الأشخاص المبتكرون الذين لديهم الخصوبة الفكرية والقدرة على التحليل والتركيب والتمحيص واستخلاص النتائج.

2 - **إمكانية موت المعرفة** :وهذه تشير إلى المعلومات الساكنة الراكدة الموجودة بين طيات الكتب الموضوعة على رفوف المكتبات أو الموجودة في رؤوس من يمتلكونه ولم يعلموها لغيرهم فماتت بموتهم ،وبعض المعارف تتقادم ويقل استخدامها لدرجة متدنية جدا التي يمكن وصفها بالميتة نسبيا، بالإضافة إلى ذلك قد تأتي معرفة وتنسخ معرفة قائمة وتحل محلها كما أسلفت سابقا.

3 - **إمكانية امتلاك المعرفة**:من قبل أي فرد فهي ليست محصورة بفرد أو مقتصرة على جهة معينة دون غيرها ،وبالطبع فإن الطريقة الأكثر شيوعا لاكتساب المعرفة هي التعلم ،ومن ثم

(1)- د/ أحمد الخطيب د/ خلد زيفان :مرجع سبق ذكره ،ص9-10.

(2)- د/ إبراهيم الخلوف الملكاوي : مرجع سبق ذكره ،ص36-38.

يمكن تحويل هذه المعرفة إلى طرق عملية أو براءة اختراع أو أسرار تجارية تدر دخلا على الشركات أو الأفراد مالكيها ،مثلا الطبيب الجراح صاحب الخبرة الطويلة.

4 -**إمكانية تخزين المعرفة :**إذا كانت في السابق تخزن على الورق ومازالت لغاية الآن ، ولكن التركيز ينصب الآن على تخزين المعرفة باستخدام الطرق الإلكترونية التي تعتمد على الحاسوب بدرجة كبيرة وهو ما يسمى بقواعد المعرفة KNOWLE DGE BASESوهو عبارة عن أوعية إلكترونية تحتوي على الحقائق والقواعد محددة حول مجال خبرة معينة في موضوع ما وطرق استخدامها أي الشفرات الموصلة ، فهي تمثل بنك للبيانات وتركز بشكل أساسي على الحقائق والقواعد وعليه فإن قاعدة المعرفة هي المعرفة المخزنة وفق نماذج شيفرة معينة مأخوذة من الخبير الإنساني.

5 - **إمكانية تصنيف المعرفة**:وذلك حسب مجالات متعددة كما مر سابقا مثل المعرفة الضمنية والظاهرية والإجرائية .....إلخ

6 -**المعرفة لا تستهلك**:باستخدام بل على العكس بل هي تتطور وتولد بالاستخدام وعكس ذلك تموت.

7 -**إمكانية تقاسم المعرفة**:والخبرات العملية وتشير أيضا إلى إمكانية نشر المعرفة والانتقال عبر العالم إذا توافرت الوسائل والسبل اللازمة لذلك.

4- مصادر المعرفة- موجودات المعرفة -:

تحدث marquardt(2002،47) Cullen (425,2005)عن وجود مصدرين من أجل الحصول على المعرفة،أو اكتسابها ،وهما :المصادر الداخلية والمصادر الخارجية[1].

1 -**المصادر الداخلية**: تعتبر المعرفة الضمنية أحد المصادر الداخلية لاكتساب المعرفة، وتشتمل المعرفة الضمنية على خبرات الأفراد، ومعتقداتهم، وافتراضاتهم، وذاكرتهم ومذكراتهم، وفي القالب يكون هذا النوع من المعرفة صعب النقل أو الشرح، وفي الوقت ذاته قد تكون لهذا النوع منافق الكثيرة لصالح المنظمة.

2- **المصادر الخارجية:**هناك عدد كبير من المصادر الخارجية التي يمكن للمنظمة الحصول منها على المعرفة.ومن هذه المصادر:التصويت(الإقتداء) benchmarking أما المنظمات الأخرى ، والمشاركة في المؤتمرات ،واستئجار الخبراء،ومن الصحف والمجالات والمواد المنشورة على شبكة المعلومات العالمية ،ومشاهدة التلفزيون ،وأفلام الفيديو ومراقبة الاتجاهات الاقتصادية ، والاجتماعية والتكنولوجية،وجمع المعلومات والبيانات من الزبائن والمنافسين والموردين والتعاون

([1])- د/ ربحي مصطفى عليان ،مرجع سبق ذكره ، ص107 .

مع المنظمات الأخرى ،وإنشاء التحالفات وإقامة المشاريع المشتركة وغير ذلك من المصادر الأخرى.

تقسيم موجودات المعرفة في أي منظمة من المنظمات إلى قسمين:

1 -**موجودات ملموسة (Tangible Assets):** وتتمثل في الأجهزة، والمعدات والمباني وما يشبه ذلك.

2 -**موجودات غير ملموسة (intangible Assets) :** وهي موجودات المعرفة وأوضح Wiig (1994-134) إن موجودات المعرفة في أي منظمة من المنظمات هي أكثر الموجودات أهمية رغم أنها لا تظهر في حساب الميزانية العامة للمنظمة ،ولذلك أطلق عليها الموجودات غير الملموسة لأن هذه الموجودات تبقى مخبأة وغير مرئية للمالكين والمديرين وأصحاب المصالح الآخرين.

وتنقسم موجودات المعرفة إلى أربع مجموعات أساسية من وجهة نظر Ceroutiades هي[1]:

1 -**موجودات التكنولوجيا وتشمل** :المعرفة التكنولوجية ، والتصاميم التكنولوجية ،وتكنولوجيا التصنيع ،ونتائج البحوث والدراسات ،وبراءات الاختراع وما يشبه ذلك.

2 -**موجودات المعرفة المدونة** :وتشمل :إجراءات المنظمة ،ونظم المعرفة ،وأدلة التشغيل والدروس المتعلمة ،والخبرة الموثقة ، وما يشبه ذلك.

3 -**موجودات المعرفة البشرية**: وتشمل:الخبرة الإدارية، والخبرة الاحترافية والخبرة التشغيلية، ومعرفة المنظمة ، ومعرفة السوق وما يشبه ذلك.

4 -**موجودات المعرفة الأخرى**: وتشمل:أسرا التجارة، وممارسات المنظمة وحقوق التأليف، والعلامات التجارية وما يشبه ذلك.

المطلب 02: مفاهيم عامة حول إدارة المعرفة

1 -**نشأة إدارة المعرفة وتطورها :**

تعبر إدارة المعرفة قديمة وجديدة في الوقت نفسه، فقد درج الفلاسفة على الكتابة في هذا الموضوع منذ ألاف السنين، ولكن الاهتمام بعلاقة المعرفة بهيكلة أماكن العمل هي جديدة نسبيا ومن المؤكد أن الكثير قد كتب هذه العلاقة ،ولكن معظمه كان خلال السنوات القلائل ومنذ مطلع التسعينات من القرن المنصرم ، في عام 1980 م ، وفي المؤتمر الأمريكي الأول للذكاء الاصطناعي ،أشار إدوارد فرانيوم Edward freignelaum ومنذ ذلك الوقت ولد حقل معرفي جديد أطلق عليه "هندسة المعرفة " ومع ولادته استحدثت سيرة وظيفية جديدة هي مهندس المعرفة " وفي عام 1997 ظهر حقل جديد آخر ،نتيجة لإدراك التطور تغير في عناوين الدوريات المتعلقة بالموضوع من بينها كمثال

(1)- مرجع سبق ذكره، ص 108.

،تعبير عنوان مجلة تغيير وإعادة هندسة إدارة الأعمال إلى إدارة ومعالجة المعرفة وفي النصف الأخير من التسعينات أصبح موضوع إدارة المعرفة من المواضيع الساخنة والأكثر ديناميكية في الإنتاج الفكري في الإدارة[1].

ومع ذلك فإن الطرح المنهجي لإدارة المعرفة كرؤية وتنظيم ومفاهيم وتطبيقات يعتبر جديدا إلى حد ما ،ولقد تم دراسته التطور الراهن لإدارة المعرفة وذلك من خلال تعقب الخصائص الأساسية لمراحل أو أجيال المعرفة ،وهذا ما قام به إيكانو تيومي (I.Toumi) الذي أكد على أن هناك ثلاث أجيال لتطوير إدارة المعرفة هي[2] :

1 - الجيل الأول لإدارة المعرفة تميز بالتركيز على تقاسم المعلومات ،مستودعات المعلومات، ومحاسبة رأس مال الفكري ،وهذا الجيل رغم تطور إدارة المعرفة فإنه لازال قويا تحت تأثير المجتمع المعلوماتي الذي يركز على حزن المعلومات والوصول إليها .

2 - الجيل الثاني لإدارة المعرفة ركز على مفاهيم المعرفة الضمنية التعلم الاجتماعي، والمعرفة المجسدة وجماعات الممارسة.ومن الناحية العلمية فإن هذا الجيل كان يركز على التغيير التنظيمي النظامي من حيث أن المطلوب فيه تطور ممارسات إدارة المعرفة، أنظمة القياس الحوافز الأدوات، وإدارة المحتوى.ولكن هذا لم يكن كافيا كما أن الحواسيب كانت غير ملائمة للتعامل المعرفة الضمنية وأنظمة المعلومات موضوعا اجتماعيا وأخلاقيا وسياسيا والتأكد على التعلم كنشاط اجتماعي وبدلا من محاسبة رأس مال الفكري يوسع الاهتمام بالتطوير.

3 - الجيل الثالث لإدارة المعرفة فإنه يتطور الآن يركز على المستقبل وإلى أين تتجه إدارة المعرفة وأين ستكون وفي هذا الجيل ستكون المعرفة الجيدة التي تسمح بالتفكير المرن والخلاف وبناء الصناعات القائمة على المعرفة ولعل الأهم في هذا الجيل سيكون بربط المعرفة بالأبعاد الاجتماعي والثقافية بما يحمل كل معرفة الشركة مثلا أزمة اجتماعيا وثقافيا وأن يفرض توليد المعرفة تغيرا اجتماعيا وثقافيا وهذا كله يجعل الجيل الثالث لإدارة المعرفة يبني هياكله المتعلقة بالتعليم التنظيمي وتوليد المعرفة وعمليات الابتكار[3].

2 - مفهوم وأهمية إدارة المعرفة:

2 1 - مفهوم إدارة المعرفة : هناك العديد من التعارف لإدارة المعرفة نذكر منها:

يعرفها "سكا يرم" على أنها الإدارة النظامية والواضحة للمعرفة والعمليات المرتبطة بها والخاصة باستخدام وتحديد مكانها وجمعها والحصول عليها وتنظيمها ونشرها واستخدامها والتعلم من

(1)- د/ نعيم إبراهيم الظاهر ،مرجع سبق ذكره ،ص75 .
(2)- د/ ربحي مصطفى عليان ، مرجع سبق ذكره ،ص128-129 .
(3)- مرجع سبق ذكره ، ص 129 .

خلالها وتطبيقها واستغلالها وحمايتها وأخيرا تقييمها وهي تتطلب تحويل المعرفة الشخصية إلى معرفة متداولة يمكن أن تشارك فيها بشكل جلي من خلال المنظمة[1].

- إدارة المعرفة : هي إدارة المنظمة تجاه التجديد المستمر لقواعد المعرفة لدى المنظمة ، وهذا يشير إلى ضرورة إيجاد الهيكل التنظيمي المساعد على ذلك الذي يقدم التسهيلات لأعضاء المنظمة[2]

- إدارة المعرفة هي إيجاد الطرق للإبداع أسر معرفة المؤسسة للحصول عليها والاستفادة منها والمشاركة بها ونقلها إلى الموظفين الذين هم بحاجة إليها لإدارة أعمالهم بكفاءة وفاعلية، وباستخدام الإمكانيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات بأكبر قدر ممكن[3] .

- تعني إدارة المعرفة إيجاد بيئة داخل المنظمة تعمل على تسهيل توليد نقل المعرفة والتشارك فيها، وبالتالي فإن التركيز يكون على إيجاد ثقافة منظمية ملائمة ،وعلى إيجاد القيادة الفعالة[4].

- إدارة المعرفة عبارة عن العمليات التي تساعد المنظمات على توليد والحصول على المعرفة، اختيارها ،تنظيمها ،استخدامها ،نشرها تحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها المنظمة التي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة كاتخاذ القرارات وحل المشكلات والتعلم والتخطيط الاستراتيجي[5].

2-2- أهمية إدارة المعرفة : تكمن أهمية إدارة المعرفة في النقاط الآتية[6].

1 -تعد إدارة المعرفة فرصة كبيرة للمنظمات لتخفيض التكاليف ورفع موجوداتها الداخلية لتوليد الإيرادات الجديدة .

2 -تعد عملية إدارة المعرفة عملية نظامية تكاملية لنسق أنشطة المنظمة المختلفة في اتجاه تحقيق أهدافها.

3 - تعزز قدرة المنظمة الاحتفاظ بالأداء المنظمي المعتمد على الخبرة والمعرفة وتحسينه .

4 - تتيح إدارة المعرفة للمنظمة تحديد المعرفة المطلوبة والتوثيق المتوافر منها وتطويرها والمشاركة بها وتطبيقها وتقييمها .

5 - تعد إدارة المعرفة أداة المنظمات الفعالة للاستثمار مالها الفكري من خلال جعل الوصول إلى المعرفة المتولدة عنها بالنسبة للأشخاص الآخرين المحتاجين إليها عملية سهلة ممكنة .

6 -تعد أداة تحفيز للمنظمات لتشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية لخلق معرفة جيدة والكشف المسبق عن العلاقات غير المعرفة والفجوات في توقعاتهم.

7 -تساهم في تحفيز المنظمات لتجديد –ذاتها ومواجهة التغيرات البيئية غير المستقرة.

([1])- د/ حسن عبد الرحمان الشيمي :إدارة المعرفة الرأسمعرفية،دار الفجر ،القاهرة الطبعة 01،2009،ص85 .

([2])- د/ إبراهيم الخلوف الملكاوي ،مرجع سبق ذكره ،ص73 .

([3])- د/ نعيم إبراهيم الظاهر ،مرجع سبق ذكره ،ص68 .

([4])- د/ سلطان كرماللي –ترجمة د/هيثم علي حجازي :إدارة المعرفة مدخل تطبيقي ،الأهلية للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة 01،2005،ص07

([5])- د/ عبد اللطيف محمود مطر :إدارة المعرفة ونظم المعلومات ،دار كنوز المعرفية العلمية ، عمان ،الطبعة 01،2007،ص23 .

([6]) - د/ محمد عواد الزيادات :اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة ،دار الصفا للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة 01،2008،ص60 .

8 -توفر الفرصة للحصول على الميزة التنافسية الدائمة للمنظمات عبر مساهمتها في تمكن المنظمة من تبين المزيد من الإبداعات الممثلة في طرح سلع وخدمات جديدة.

9 -تدعم الجهود للاستفادة من جميع الموجودات الملموسة وغير الملموسة يتوفر إطار لتعزيز المعرفة التنظيمية.

10- تساهم في تعظيم قيمة المعرفة ذاتها عبر التركيز على المحتوى.

المطلب 03 : متطلبات ومجالات إدارة المعرفة

1 -متطلبات إدارة المعرفة:

لبناء نظام فعال لإدارة المعرفة كان لا بد من توافر المقومات والمتطلبات الأساسية لذلك والتي نجملها في ما يلي[1]:

- توفير بيئة التنمية اللازمة والمتمثلة بالتقنية (التكنولوجيا) اللازمة وهي شبكة الاتصالات والكوابل الأرضية الحديثة المتطورة كما لابد من توافر أجهزة الحاسوب والبرمجيات،ومحركات البحث الالكترونية التي تساعد في الوصول إلى المعرفة بسهولة .

- توافر القوى البشرية التي هي من مقومات وأدوات العمل في إدارة المعرفة، وقد يتوقف عليها النجاح في إدارة المعرفة وتحقيق أهداف المنظمة والأفراد هم الذين يقع على عاتقهم مسؤولية القيام بالنشاطات اللازمة لتوليد المعرفة ،وحفظها وخلق معرفة جديدة وإنتاج سلع وخدمات متطورة.

- الهيكل التنظيمي لا بد أن يكون للمنظمة هيكل تنظيمي قد يقيد الحرية لكنه ينظمها ،ويساعد على إطلاق الابتكار لدى الموظفين ويولد لديهم المعرفة المتجددة ويحثهم على الحصول على المعرفة من مصادرها الداخلية والخارجية ،وأن يتم تقديم المساعدة ،وإجراء التسهيلات اللازمة لإدارة المعرفة التي بدورها تعمل على تطوير نمو الاقتصاد المعرفي ،واقتصاد السوق.

- العامل الثقافي الذي له دور في إيجاد ثقافة مجتمع المعرفة،وتداولها بين الأفراد العاملين في المؤسسة أو المنظمة مما يخلق نوعا من التعلم بالمشاركة ،واكتساب الخبرات والمهارات وبناء العلاقات بين العاملين تدعم المعرفة.

وبين (despres and chouvel 2002) أن المعرفة بحاجة للمتطلبات التالية:

تشارك الأفراد:المعارف التي لدى العاملين كنز عظيم وقيمة ملكية فكرية للأفراد من خلال الدورات والمشاركة لاكتساب الخبرات والمهارات التي لدى الآخرين لبناء قدرات معرفية أوسع لتحقيق التميز للمنظمة.

(1)- د/ جمال يوسف بدير :اتجاهات حديثة في إدارة المعرفة والمعلومات ،دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الطبعة 01، 2010، ص52-54 .

- تكنولوجيا المعلومات: يتم الاهتمام بإدارة المعرفة والمعلومات وتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بها،ولا بد من الاهتمام بالتطورات التقنية والتكنولوجية والتدرب على استخدامها ليسهل جمع وتنظيم المعلومات وإيصالها للمستفيدين.

- الأصول الفكرية ورأس مال الفكري: في كل ذلك يتم التركيز والبحث عن المعرفة واستخدامها والحصول على منتجات جديدة ،وخدمات متميزة ذات قيمة اقتصادية للمنظمة ،وأن يتم الحصول على رأس مال الفكري يبقى للمنظمة لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة لنجاح المنظمة مستقبلا.

- **فعالية المنظمة على المنظمة :** ونعني به الاستفادة من التطورات والإدارة الحديثة لتحسين الفاعلية التشغيلية والتنظيمية وزيادة مبدأ الشفافية في المنظمة لتطوير الآراء[1] .

2- مجالات استخدام إدارة المعرفة:

إن أي عمل يحتاج إلى معرفة للقيام به بأفضل وجه،وعليه فإن المعرفة تستخدم بكل شيء ،وفي المجالات التنظيمية أي الشركات ومنظمات الأعمال فإن أبرز مجالات استخدام المعرفة بالإضافة إلى المجالات الأخرى ما يلي[2] :

1 -اتخاذ القرارات في جميع المجالات حيث تساعد إدارة المعرفة متخذي القرار بالحصول على المعلومات المطلوبة كافة، لاتخاذ قرار معين والتي تمكن متخذ القرار من فهم جميع جوانب الموضوع وأبعاده وانعكاساته كافة.

2 -التخطيط الاستراتيجي: حيث أن الشخص الذي يتمتع بمعرفة وخبرة أقدر على التخطيط من غيره . وبالتالي فإن المعرفة تفيد بشكل كبير في وضع وتطوير الخطط الإستراتيجية.

3 -تخطيط العمليات وإعادة هندستها: أي إعادة تصميم العمليات وإجراءات العمل.

4 -الاتصالات: حيث تسهل عملية الاتصال لنقل المعلومات من خلال تقنية المعلومات المستخدمة.

5 -إضافة قيمة للمنتج أو الخدمة.

6 -مجالات البحث والتطوير.

من المجالات التي توظف فيها المعرفة أيضا مواجهة الأزمات التي تتعرض لها المنظمات، كما توظف في تقويم الأداء سواء للأفراد أو المنظمات، فبدون المعايير والمؤشرات العلمية يتعذر قياس ما تحقق فعلا ومقارنته بما كان ينبغي تحقيقه[3].

المطلب 04: عملية تطبيق إدارة المعرفة

1 -مراحل تطبيق إدارة المعرفة:

الأنشطة التي تنظمنها كل مرحلة من مراحل إدارة المعرفة ويكون التركيز فيها على[1]:

([1])- مرجع سبق ذكره، ص54.

([2])- د/ إبراهيم الخلوف الملكاوي ، مرجع سبق ذكره ،ص109 .

([3])- د/ عامر خضير الكبيسي : إدارة المعرفة وتطوير المنظمات ،المكتب الجامعي ،الحديث ،الإسكندرية ،الطبعة 01،2004، ص53.

- **مرحلة المبادرة**: وتتمثل هنا في:
  - بناء البنية التحتية .
  - بناء العلاقات الإنسانية.
  - نظم المكافآت.
  - إدارة الثقافة التنظيمية.
  - تكنولوجيا الاتصالات.
  - بناء قواعد البيانات والحصول على الأفكار والآراء المقترحة.
- **مرحلة النشر**: ويكون التركيز فيها على ما يلي:
  - إظهار الأفكار والإبداع الذي أعده العاملون.
  - وضع إجراءات وسياسات لإظهار الأفكار والقيام بتطبيقها إلى مهام.
  - استخدام تكنولوجيا المعلومات في معالجة وتحليل الأفكار لتبريرها .
  - مراقبة الحصول على المعرفة التي تم إيجادها وتحكيمها.
- **مرحلة التكامل الداخلي**: ويكون التركيز فيها على ما يلي:
  - التكامل والتمويل المعرفي طبقا لمستوى متطلبات السوق.
  - هيكلة المعرفة، ورسم خريطتها.
  - استخدام البحث ،واستراتيجياتها.
  - اعتماد التكنولوجيا في نظم قياس الأداء.
  - الحصول على المعرفة الممولة والمتكاملة.
- **مرحلة التكامل الخارجي**: ويكون التركيز فيها على ما يلي:
  - كفاءة إدارة المعرفة.
  - الشبكات المتداخلة.
  - التمويل الخارجي.
  - إدارة التعاون.
  - المؤتمرات عن بعد والمؤتمرات الفيديوية .
  - البريد الإلكتروني.
  - موضوعات التوحيد.
  - الحصول على معرفة لأساسية وشكلية.
  - نظم المشاركة بالمعرفة.

([1])- د/ جمال يوسف بدير، مرجع سبق ذكره ،ص66-67.

2- مميزات إدارة المعرفة[1]: تتمثل مجملها في ما يلي:

- تحديد وجمع المعلومات الهامة و وضع المعايير التي تحدد المعرفة ذات القيمة.
- تحسين وتزويد المؤسسة بالأدوات والتكنولوجيا ودمج أفضل الممارسات عبر المستويات المختلفة.
- الاعتماد على عمليات التعلم وخبرات الأفراد أي الاعتماد على الرأس مال الفكري.
- المرونة والشفافية وتقليل الحواجز وسرعة الاتصال بين الأفراد.

3- معوقات إدارة المعرفة : تواجه إدارة المعرفة مجموعة من المعوقات أو المشكلات نذكر منها ما يلي[2]:

حسب (Wilson ,2004.19) أن:

1- هناك غموض في الحدود الفاصلة بين المعرفة الظاهرية والمعرفة الضمنية.

2 -صعوبة قياس مدى نجاح برنامج إدارة المعرفة حيث أن أثارها ومرد وديتها لم تفحص بعد.

3 - صعوبة تحديد المعلومات والمعارف التي من الضروري وضعها في برنامج.

بالإضافة إلى[3] :

1 - أن إدارة المعرفة تعول كثيرا على التكنولوجيا دون أن تهتم بشكل عميق إن كان النظام المقترح لإدارة معرفة الشركة ملائما لحاجاتها وأهدافها.

2 - نقص دعم والتزام الإدارة العليا بإدارة المعرفة.

3 - عدم تقديم الحوافز للأفراد المستخدمين في إدارة المعرفة.

المبحث 02: المفاهيم الأساسية لرأس مال الفكري

في ظل التطورات الدءوبة والتكنولوجيا المتقدمة ، لعب الرأس مال الفكري دورا وأهمية سواء من حيث الدور الإستراتيجي أو من حيث إسهامه في تعظيم قيمة للمنظمة ورفع مكانتها ،إذ يعتبر الرأس المال الفكري اليوم من بين الأنشطة والعمليات التي تساعد على اكتشاف وتدعيم تدفق القدرات المعرفية والتنظيمية للأفراد ومن خلال ذلك ستعرف في هذا المبحث ماهية الرأس مال الفكري وتصنيفاته وعناصره.

المطلب 01: ماهية الرأس مال الفكري

1 -التطور التاريخي لرأس مال الفكري :

مصطلح الرأس مال الفكري ليس وليد الأمس فهو كغيره من المفاهيم الاقتصادية مر بعدة مراحل والتي يتم إيجازها في ما يلي[1]:

([1])-د/فاتن احمد أبو بكر،انعكاسات نظم إدارة المعرفة على تطوير الهياكل التنظيمية،ورقة عمل،معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، ص66.

([2])- د/ إبراهيم الخلوف الملكاوي ،مرجع سبق ذكره ،ص110 .

([3])- د/ نجم عبود نجم ،إدارة المعرفة " المفاهيم والإستراتيجيات والعمليات "الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة 01،2005،ص174 .

- **المرحلة الأولى : بداية الاهتمام برأس مال البشري:**

ظهر الاهتمام بالموارد البشرية في القرن السابع عشر حيث أكد الاقتصادي (William Petty) فكرة اختلاف نوعية العمالة وطرح موضوع قيمة العاملين في حساب الثروة بطريقة إحصائية، وشكل هذا الجهد مبادئ ما عرف لاحقا بالرأس مال البشري واستمرت جهود الباحثين في هذا الاتجاه ،حيث في عام (1776) أشار (Adam Smith) في كتابه المسمى (بثروة الأمم) حيث طالب بتحديد الأجور.

وأكد الاقتصادي (Alfred Marchall) في عام 1890 على الاستثمار في البشر وذلك لأن الرأس مال البشري يتميز بسمة لا تتوافر في غيره من رؤوس الأموال ،وهي أن منحنى إنتاجية تتصاعد بنفس اتجاه منحنى خبراته ومهارته ،وان عمره المعنوي يتحدد مع تغيرات العصر،ولن يندثر بتوقف عمره الزمني ومعنى ذلك أنه لا يخضع لقانون المنفعة المتناقصة، وجاء عام (1906) ليشهد ظهور الأساس الفعلي لنظرية الرأس مال البشري على يد الاقتصادي (Fisher irving) عندما أدخل مفهوم الرأس مال البشري في مفهوم الرأس مال العام.

وعند نهاية الخمسينات توسع (schultz and Mincer) بنظريته رأس مال البشري من خلال اعتباره فئة من رأس المال مستقلة عن رأس مال التقليدي.

وبالنسبة للفترة الممتدة من القرن السابع عشر إلى نهاية السبعينيات من القرن العشرين فقد أكدت على أهمية دراسة المورد البشري لأنه يمثل نقطة الارتكاز الأساس والمؤشر المنطقي لدراسة موضوع رأس مال الفكري.

- **المرحلة الثانية: التوجه نحو الاهتمام بالموجودات غير الملموسة:** في بداية الثمانيات من القرن العشرين، أصبح الاهتمام بالموجودات الغير ملموسة (لاسيما الرأس مال الفكري) التي تمتلكها المؤسسة كانت في الغالب المحدد الرئيسي لأرباحها، ففي عام 1980 لاحظ (Hiroyuki) وجود تباين في أداء الشركات اليابانية، وبعد الدراسة تمكن من تحديد سبب هذا عوائد للشركة، لأنها قابلة للاستخدام المتعدد. وفي عام (1986) قام الأستاذ (David teece) من جامعة كاليفورنيا بكتابة المقالة المسماة « الإفادة من الإبداع التكنولوجي »، حدد فيها خطوات ضرورية لاستخراج القيمة من الإبداع، من أهم هذه الخطوات ضرورة تعلم المديرين، ومن ثم أفرادها.

وشهدت البدايات المنكرة لتسعينات القرن العشرين جهودا ملحوظة في الاهتمام بالرأس مال الفكري إذ تطهر أولا في عام 1990 عندما أطلق (Ralph stayer)، لأول مرة مصطلح الرأس مال الفكري، وكذا ثانيها عندما نشر (stewart) في (1991) مقالة بعنوان القوة الذهنية، بالإضافة إلى تعين أول مدير لرأس مال الفكري في 1991 من قبل شركة skandia.

([1]) - د/ سعد علي العنزي و د/ أحمد علي صالح :إدارة الرأس مال الفكري قفي منظمات الأعمال ،دار البارودي العلمية للنشر والتوزيع عمان،2009، ص157-162 .

- المرحلة الثالثة: تبلور نظرية الرأس مال الفكري: قريب منتصف التسعينات من القرن العشرين، بدأت الجهود البحثية تتكثف حول موضوع رأس مال الفكري، ففي عام (1993) لو اهتمت شركة(Douchemical) في تطوير الأرباح والمنافع الجديدة من رأس المال الفكري، وفي عام (1994) أتفق كل من (Edirsson, retrash and sullivan) على ضرورة عقد اجتماع لممثلي الشركات الفاعلة في استخراج القيمة من موجوداتها غير الملموسة للكشف عن منظور تلك الشركات لمفهوم رأس مال الفكري.

وفي عام 1995 أشرفت منظمة (آرثر أندرسون) لاستشارات الأعمال بالتعاون مع المركز الأمريكي للإنتاجية والجودة وهي منظمة بحثية غير هادفة، على ندوة للمعرفة الملحة شارك فيها (447) فردا وألقى فيها (53) حثا على المعرفة وتقييم إدارة المعرفة المسجلة تجاريا، وقدمت (منظمة Arthur) أداة لتقييم، إدارة المعرفة تتكون من (24) سؤلا تسعى إلى اكتشاف أسبوعين ويستخدم لتطبيق هذه الأداة عدة وسائل منها المقابلة مع أي فردا بدءا من الإدارة العليا وانتهاء بخط العمال، وفي عام 2000 عقد في نيويورك مؤتمر حول رأس مال الفكري وإدارته[1] .

2 -مفهوم الرأس مال الفكري وأهميته:

2 1- مفهوم الرأس مال الفكري:

هناك عدة تعاريف تناولت مفهوم رأس المال الفكري نذكر من بينها :

يعرف الرأس مال الفكري بأنه: مجموعة من العاملين يمتلكون قدرات عقلية، عناصرها (معرفة، مهارة، خبرة، قيم) يمكن توظيفها واستثمارها في زيادة المساهمات الفكرية، لتحسين أداء عمليات المنظمة، وتطوير مساحة إبداعاتها بشكل يحقق لها علاقات فاعلة مع جميع الأطراف المتعاملة معها، ويجعل فرق قيمتها السوقية عن قيمتها الدفترية كبيرا[2] .

يعرفه "عبد الوهاب" بأنه عقول تتمتع بمهارات منفردة تجمعها قادرة على النظر من عدة جوانب والتفكير في عدة اتجاهات للوصول إلى أسلوب عمل جديد يحقق إقتناص فرص أكثر[3] .

بينما يعرفه "سبيدر" بأنه امتلاك المنظمة نخبة متميزة من العاملين على كافة المستويات وهذه النخبة لها القدرة على إعادة وتركيب وتشكيل هذا النظام الإنتاجي بطريقة متميزة[4] .

كما يعرفه " عاشور" الرأس مال الفكري على انه زيادة قدرات منظمات المجتمع على التكييف من خلال تطوير منتجاتها وتقنيات إنتاجها وخفض تكاليفها وباتجاهات مستحدثة غير مسبوقة من خلال تنمية الإبداع والتعلم والاستثمار المتعاظم في البشر تعليما وتدريبا[1].

(1)- أ. د/ عادل حرحوش المغربي.أ. أحمد على صالح: رأس مال الفكري " طرف قياسه وأساليب المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية. الإدارية، القاهرة، 2003، ص14-15.

(2)- د/ سعد على العنزي، د/ أحمد على صالح، مرجع سق ذكره، ص171.

(3)- أ. د/ عادل حرحوش المغربي.أ. أحمد على صالح، مرجع سبق ذكره، ص16.

(4)- حسن عجلان حسن، إستراتيجيات الغدارة المعرفية في منظمات الأعمال، الطبعة 01، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص128.

ويرى (Frost and cooks, 1999) أن نجاح المنظمة في إدارة أصولها غير الملموسة ولاسيما رأس المال الفكري يساعد في تحديد وإبراز هوية المنظمة وصورتها الذهنية وسمعتها وأدائها ويؤكد (Guthrie and petty, 2000) ضرورة مراعاة الجوانب و العناصر المالية في وضع إستراتيجية المنظمة، إذ لا يكفي الاعتماد على القوائم المالية والنتائج المالية لأعمال المنظمة في صياغته الإستراتيجية[2] .

إن اختلاف التعريفات المقدمة للرأس مال الفكري أدى إلى اختلاف نظرة الأفراد إلى المفاهيم ذات الصلة برأس مال الفكري التي من أهمها[3] :

- **المعرفة والتعليم**: يهتم الأفراد ضمن هذه المجموعة بدرجة أساسية بخلق المعرفة والوسائل والظروف الجديدة التي تخلق بيئة ذات فعالية وإنتاجية داعمة لعمليات الإبداع.
- **تسير المعرفة:** يستخدم هذا المصطلح كمرادف لأنظمة المعلومات المعتمدة على الحسابات الآلية، إذ يهتم الأفراد ضمن هذه المجموعة بتحديد البيانات والمعلومات ووضعها قيد الاستخدام بكفاءة عالية.
- **تسير الابتكارات:** التي تعني غالبا إدارة البحوث والتطوير. إذ يركز الأفراد ضمن هذه المجموعة على آليات تحسين كفاءة وفعالية تجميع وتوليد الأفكار وتنقيتها بهدف تحديد الأفكار ذات القيمة والمنفعة الإستراتيجية بالنسبة للمؤسسة.
- **سوق رأس المال:** ينظر الأفراد المهتمين بسوق رأس المال إلى رأس المال الفكري على أنه أحد أهم الأصول غير المادية للمؤسسة إذ يعملوا على تقدير قيمته وتأثيره على الميزانية التقديرية وكيفية تقديم المعلومات عنه للمساهمين الحاليين والمحتلين
- **المساهمين:** ينصب اهتمام المساهمين على طرق الاستخدام الأمثل للرأس مال الفكري المتاح وكيفية زيادة قيمته بما يؤدي إلى تحسين الربح الاقتصادي لاكتساب ميزة.

الشكل رقم : 01 النظرة المختلفة لرأس مال الفكري

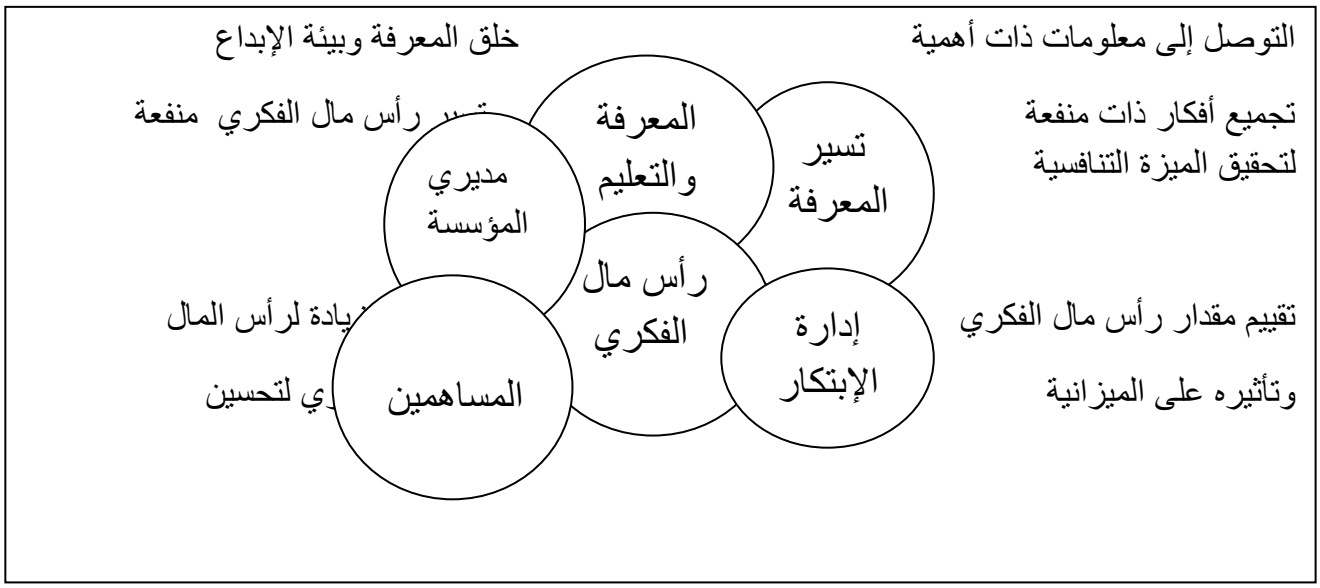

المصدر:أ / سملالي يحضيه : التسيير الاستراتيجي لرأس مال الفكري والميزة التنافسية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية جامعة،محمد خيضر بسكرة، العدد 06، جوان 2004، ص05.

مسيري المؤسسة: هم الأفراد الذين يسيرون رأس مال الفكري باعتباره أهم مورد استراتيجي، وبالتالي يهتمون بكيفية تسييره بهدف زيارة مقداره، وقدرته على زيادة التدفقات النقدية المستقبلية وتحسين الربح الاقتصادي لاكتساب ميزة تنافسية.

كما يمكن تعريف الرأس مال الفكري أو ما يطلق عليه بالأصول الذكية حسب (A-shasda and cobra) « المجموع المشكل من المعرفة والمهارات، والقدرات التي يمكن أن تمتلكها المنظمات وتوجهها نحو الإنتاج البناء[1]» .

مما سبق يستخلص أن مفهوم الرأس المال الفكري يتضمن الخصائص التالية [2]:

- يمثل قدرة عقلية ذات مستوى معرفي عالي تملكها مجموعة محدودة من العاملين دون غيرهم.
- يمثل أصول فكرية غير ملموسة لها بالغ الأثر في زيادة الأصول المادية الأخرى للشركة وتعظيمها.
- يمثل الفرق بين القيمة الدفترية للشركة والقيمة السوقية لها.
- لا يشأ من فراغ بل يحتاج إلى بناء داخل الشركة يتضمن استقطاب الرأس مال الفكري ثم صناعته ثم تطويره والمحافظة عليه.
- في حالة ترصين بناءه داخل الشركة يصبح بمثابة السلاح الذي يضمن لها البقاء.

2-2- أهمية الرأس مال الفكري:

لمعرفة أهمية الرأس مال الفكري للمجتمع ولمنظمات الأعمال نستعين بالمعايير الآتية[3]:

أ - المنزلة الرفيعة:

لقد فضل الخالق حلت قدرته، بني البشر على سائر المخلوقات الأخرى ومنحهم نعمة العقل والتفكير، وأفرد لأصحاب العقول والألباب في القرآن الكريم موقفا هاما، فنعمة العقل ومن خلالها التفكير، تعد الآن السلاح الأقوى والمؤشر الأكثر موضوعية لتقرير التقدم للمجتمعات والمنظمات

(1)- د/ الهادي بوقلقول: أهمية الرأس مال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار عنابة،، الجزائر، عدد 24، جوان 2009، ص95.
(2)- مرجع سبق ذكره، ص 95.
(3)- د/ سعد على العنزي- د/ أحمد على صالح، مرجع سبق ذكره، ص 171-177.

وعلى هذا الأساس شددت لجنة لإعادة بناء اليابان بعد الحرب العالمية الثانية على أن الهدف الكبير، هو استعادة اليابان موقعها التجاري العالمي وهذا يتم عن طريق اعتمادها على علمائها ومفكريها ومهندسيها لاختراع وإنتاج سلع جديدة وتوليد أفكار مبدعة (Trurni,1976) ، وفي هذا السياق يرى (ماوتسي تونغ) «لا توجد بلاد غير منتجة، بل توجد عقول غير منتجة »، ويؤكد على هذا المعيار رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، إذ رأى " لم يعد امتلاك الثروات هو العامل الوحيد المحدد لمكانة الدول وقدرتها على المفاضلة بل القدرات العلمية، أو امتلاك وسائل المعرفة".

ب - تأسيس المنظمات الذكية:

إن المنظمات الذكية هي المنظمات التي تهتم في استثمار العقول الموجودة لديها، وتكنولوجيا المعلومات المتوافرة لها، من خلال نظام قيمي راق يعتمد على الشفافية والإفصاح المعلوماتي، وتبين الهياكل الهرمية والمراكز الوظيفية كمبادئ أساسية.

وبذلك فإن كل ما يوجد في المنظمات الذكية هو تحديد مسؤوليات ومهمات ،وتنوع خبرات وتعدد مهارات الشخص الواحد ،ومكاتب بسيطة خالية من الزخرفة والتعقيدات فالمنظمة الذكية تتكون من رأس مال فكري وتكنولوجيا ،المعلومات والقيم.

مما سبق يمكن القول أن لبناء منظمة ذكية يستلزم بدرجة أولى توافر العقول المتميزة بذكائها وقدرتها على استثمار باقي الموارد وتسخيرها لصالح توسيع مساحة المنظمة، لأن تلك العقول لها قابلية التكيف مع الظروف المتغيرة، وهذا هو الرأس مال الفكري.

ج- استثمارات ناجحة وفوائد عالية:

بحلول ما يسمى بمجتمع المعرفة تغيرت لغة الإدارة من تركيزها على القابليات البشرية إلى القابليات الذهنية، ففي عصر الحرفة العقلية يؤلف الفكر رأس مالا ذو قيمة عالية وكنزا مدفونا (العنزي 2001:117) يحتاج إلى من يبحث عنه ويستخرجه وينشره في أرجاء المنظمة، لإفادة منه في تطوير الإنتاج والإنتاجية. وأكد (Stewart) في هذا الصدد، " أن الفكر الموجود في المنظمة يصبح رأس مالا فكريا، عندما يمكن نشره للقيام بشيء لا يمكن إجراء لأن الرأس المال الفكري يحوي معرفية مفيدة

مما تقدم يبدو أن الاستثمار في الرأس مال الفكري تعد عملية ناجحة تحقق عائد وهذا ما أثبتته الواقع الميداني ، ففي عام (2000)حققت شركة (IBM) أكثر من مليون دولار (3) كعوائد البراءات الاختراع(Boeing.2000.1).

د- مورد استراتيجي وسلاحي تنافسي:

في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة أصبح رأس مال الفكري موارد إستراتيجي يشكل قوة فاعلة لهذا الاقتصاد والمصدر الرئيسي والازدهار، و تحدد خصائص المورد الإستراتيجي ،في أن يكون ثمينا ومضيفا للقيمة ،وأن يتسم بالندرة ولا يمكن تَقليدهُ بسهولة ومضاهاته ،لا يمكن إحلال بديل عنه.

من خلال المعايير السابقة يمكن القول بأن أهمية رأس مـال الفكري تبرز في:

- أن المنظمة التي تمتلك رأس مال فكري يكون لها قدرة على التكيف مع البيئة [1].

- الرأس مال الفكري مصدر توليد ثروة للمنظمة والأفراد وتطويرها، إذ يقول (Quinn)من ""مدرسة "tic"الأعمال من ذلك: " إن ثلاث أرباع القيمة المضافة تشتق من المعرفة، والأكثر مما سبق فإن التعلم يسعر عن قوة في الربح، إن المواطنين الذين أكملوا دراساتهم العليا يكون لهم دخل يزيد بنسبة 130 % أقرانهم الذين لم يكملوا الدراسات العليا [2].

- تحسين العلاقات مع العملاء والموردين وتقديم خدمات ومنتجات مميزة [3].

المطلب 02: تصنيفات وأبعاد الرأس مال الفكري

1- تصنيفات الرأس مال الفكري [4]:

لقد اختلف تقسيم الرأس مال الفكري وذلك حسب وجهة نظر كل باحث ويمكن توضيح تصنيفات الرأس مال الفكري في ما يلي:

- **التصنيف الأول:** حسب تعريف منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي يقسم الرأس مال الفكري إلى قسمين هما:

أ - رأس المال البشري: ويتمثل في العاملين وما يمتلكونه من معارف.

ب -رأس المال الهيكلي: وهو المعرفة التي تبقى في المؤسسة بعد أن يتركها أصحابها سواء بشكل نهائي أو مؤقت وينقسم بدوره إلى رأس مال العملاء ورأس مال التنظيمي وهذا الأخير "الرأس مال التنظيمي ينقسم إلى: رأس مال ابتكاري ورأس مال العمليات.

- **التصنيف الثاني:** حسب تقسيم إدفينسون (1996) يقسم الرأس مال الفكري إلى 4 عناصر وهي:

أ -رأس مال البشري: يرتبط بالموارد البشرية، حيث يشمل المعرفة التي يمكن تحويلها إلى قيمة.

ب -الرأس مال الهيكلي: ويرتبط بالبنية التحتية للمؤسسة المادية وغير المادية كتاريخ المؤسسة.

ج- أصول المؤسسة: ويقصد بها الرأس مال الهيكلي الذي تستخدمه المؤسسة لخلق القيمة في عملياتها التجارية.

([1])- د/محمود على الروسان و د/محمود محمد العجلوني: أثر الرأس مال الفكري في الإبداع في المصارف الأردنية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، العدد 02،2010،ص44.

([2])- د/الهادي بوقلقول، مرجع سبق ذكره،ص97.

([3])- د/سملاوي يحضيه، مرجع سبق ذكره،ص05.

([4])- المنتدي العربي لإدارة الموارد البشرية، إعداد رياض بن صوشة، نقلا عن سعيد شعبان حامد، بحث مرجعي عن الاتجاهات الحديثة لإدارة الموارد البشرية، مقدم إلى اللجنة العلمية الدائمة لإدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 2006، ص4-6.

د- الملكية الفكرية: وتتضمن الأصول الفكرية للمؤسسة التي تم الحصول على حماية قانونية لها.

- **التصنيف الثالث:** حسب معيار الإتحاد الدولي للمحاسبين (1997) قسم الرأس مال الفكري إلى ثلاث عناصر هي:

أ -رأس مال البشري: ويتضمن المهارات والخبرة والحكمة

ب- رأس مال التنظيمي

ج- رأس مال العلاقات: يضم الزبائن والتسويق

- **التصنيف الرابع:** حسب بروكين (1997) يقسم الرأس مال الفكري إلى[1] :

أ- أصول السوق: وتشمل جميع الجوانب غير الملموسة المرتبطة بالسوق مثل الماركات، الطلبات.

ب- الأصول البشرية: وهي مرتبط بالمورد البشري كالخبرة والابتكار.

ج- أصول الملكية الفكرية: وتشمل العلاقات التجارية، براءات الاختراع وحقوق التعليم، المعرفة.

د- أصول البنية التحتية: وتشمل جميع العناصر التي تحدد طريقة عمل المؤسسة مثل ثقافة المؤسسة، أساليب إدارة قوي البيع، الهيكل المالي.

- **التصنيف الخامس:** حسب سفيي (1998) رأس مال الفكري يقسم إلى[2]:

أ- كفاءة العاملين: ويكون من خلال التعليم والخبرة.

ب- الهيكل الداخلي: من حيث الشكل القانوني، ثقافة المنظمة....إلخ.

ج- الهيكل الخارجي: أي علاقة المؤسسة مع القوى الخارجية.

2- أبعاد الرأس مال الفكري:

يتفق كثير من الباحثين (Endres ,1997)، (Quinn, 1996)، (yogesh, 1998) (Kelley,1998) على أن الأبعاد الرئيسية لرأس مال الفكري تتمثل في[3]:

- **استقطاب رأس مال الفكري:** يركز هذا البعد على البحث عن الخبرات المتقدمة وجذب المهارات التقنية العالية بالاعتماد على نظام معلومات يسهل المهمة.

- **صناعة رأس مال فكري:** يشتمل على تقرير قدرات الكفاءات البشرية وتقليل معارضتها مع خلق الانسجام الفكري الضروري منها.

([1])- مرجع سبق ذكره، ص04.

([2])- مرجع سبق ذكره، ص04.

([3])- سملالي يحضيه: أثر التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية "مدخل الجودة والمعرفة"، أطر واحد لنيل شهادة الدكتوراه دولة في التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص11.

- تنشيط رأس المال الفكري: ومن خلال استخدام آليات كعصف الأفكار مع الكفاءات وتشجيع الجماعات الحماسية والاهتمام بآراء العاملين.

- المحافظة على رأس المال الفكري: بالاستثمار في التدريب والتطوير المستمر والتحفيز المادي والمعنوي وتقليل فرص الاغتراب.

- الاهتمام بالزبائن: ويهتم هذا البعد بتوثيق متطلبات الزبائن وتفعيل نظام معلومات لتقديم خدمة الزبون ومنح مزايا إضافية له والسعي للاحتفاظ بالزبائن القدماء.

المطلب 03: عناصر الرأس مال الفكري:

ينظر إلى الرأس مال الفكري على أنه تلك المعرفة المتاحة لدى الكفاءات البشرية والتي يمكن تحويلها إلى أرباح، ويمكن تشبيه عناصر الرأس مال الفكري بمجموعة متراكمة ومجمعة من المعارف، بحيث ينظر كل طرف إلى جانب المعرفة الذي تدخل في دائرة، اهتماماته، ورغم تبيان وجهة نظر الباحثين حول مفهوم رأس المال الفكري إلا أن هناك شبه إجماع على أنه مكون بدرجة أساسية من الأصول البشرية والأصول الفكرية والهيكلية.

يتكون الرأس مال الفكري من عدد من المكونات غير المادية هي:

1 - الأصول البشرية (رأس مال البشري):

يعرف الرأس مال البشري حسب بونتس بأنه " يمثل مخزون المعرفة الفردية في المؤسسة وأيضا القيمة المتراكمة للاستثمارات في تدريب الأفراد وكفاءاتهم المحورية" [1] .

الرأس مال البشري (الأصول البشرية**:** هي المعرفة المحفوظة في ذهن الفرد (الموظف أو العامل)، والمهارات والقدرات والإبداع والخبرات المكتسبة أو المتراكمة من أداء العمل، وقدرات الابتكار، وحل المشاكل ومؤشرات لا تملكها المنظمة بل هي مرتبطة بالفرد[2].

2 - الأصول الفكرية:

وهي تتمثل في مجمل المعلومات والمذكرات المكتوبة والإرشادات، أي هي المعرفة المستقبلة عن الشخص العامل وتملكها المنظمة، وهي تتكون بمجرد انتقال والمعلومات والمعرفة والأفكار كأصول بشرية إلى وضع تصبح فيه مكتوبة ومحددة ومعرفة ،وبعبارة أخرى هي مجموعة الأدوات والتقنيات مجموعة العمل المعروفة والمستخدمة للإسهام في تقاسم المعلومات والمعرف في المنظمة ، وبالتالي يصبح بإمكان هذه الأخيرة استغلال تلك الأصول بدل تعاملها مع الأفراد ،ومن أمثلة الأصول الفكرية (الخطط ،التصميمات الهندسية ،برامج الحاسب الآلي ،...إلخ) .

3 - **الأصول الهيكلية(الرأس مال الهيكلي):**

(1)- نبيل محمد مرسي، أحمد عبد السلام سليم: الإدارة الإستراتيجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص116.

(2)- د/ شريف غياط وأ. فيروز رجال، رأس مال الفكري ودوره في إكساب المؤسسة ميزة تنافسية، ملتقى دولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر، 13و14 ديسمبر 2011، ص06.

وهو البني الإرتكازية لرأس مال البشري،بما في ذلك القدرات التنظيمية لمواجهة متطلبات السوق كما يتضمن نوعية نظم المعلومات التقنية وإمكانية الوصول إليها ورؤى الشركة ،وقواعد المعلومات المفهوم والتوثيق التنظيمي وهو يمثل الهيكل التنظيمي للشركة ومادتها الصلبة وتعتمد قيمته على مدى قدرته على تمكين الشركة من تغليف وتحريك استخدام رأس المال البشري، أي معرف الشركة في خدمة أهدافها[1].

4 - الملكية الفكرية (رأس مال التجديد):

وتضم العناصر التي تسمح للنمط بالتجديد وكذا ما يمكن حمايته قانونيا وتشمل براءات الاختراع العلامة التجارية ،تراخيص الإنتاج ....إلخ ،وتعمل المنظمات في مجال الصناعة على امتلاك المزيد من الملكية الفكرية لتحقيق ميزة تنافسية تمكنها من مواجهة المنافسة الشديدة في السوق[2].

5 -**رأس مال العلاقات**:

وهو يعكس طبيعة العلاقات الإستراتيجية التي تربط المؤسسة بعملائها وموردیها ومنافسيها أو أي طرف يمكن أن يساهم في تطوير الأفكار وترجمتها إلى خدمات ومنتجات مميزة [3].

فلقد قدم كل من" Prusak وDavenport" نموذجا بين فيه أن رأس مال الفكري يتألف من ثلاثة مكونات أساسية هي :الموارد البشرية الموجودات الفكرية والملكية الفكرية حسب الشكل الموالي الذي يوصل عملية تحويل الموارد البشرية "المعارف ،المهارات ،الخبرات " إلى موجودات فكرية "المعرفة المدونة في السجلات والتقارير الأرشيفية المخزنة "التي تعد مصدر ابتكار المؤدي إلى تحسين الموقع التنافس بينما تمثل الملكية الفكرية مجمل الموجودات الفكرية التي يمكن حمايتها قانونا.

شكل 02: مكونات الرأس مال الفكري (وفق نظرة Davenport and Prusak)

(1)- د/ عبد الناصر نور واخرون :راس مال الفكري ،مجلة العلوم الاقتصادية ،كلية بغداد ،العدد 25،2010،ص07.
(2)- د/ شريف غياط – أ/فيروز رجال ،مرجع سبق ذكره ،ص06.
(3)- د/ سملالي يخضيه :النشر الاستراتيجي لرأس مال الفكري والميزة التنافسية المستدامة المؤسسة الاقتصادية ،مرجع سبق ذكره ،ص07

المصدر: سملالي يحضيه: أثر التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية "مدخل الجودة والمعرفة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005، ص07 .

المطلب 04: أساليب المحافظة على الرأس مال الفكري

1 -أسباب المحافظة على الرأس مال الفكري :هناك عدة أسباب دفعت المؤسسات للمحافظة على الرأس مال الفكري وتتمثل في[1]:

1 1- الميزة التنافسية :

تبحث المنظمات اليوم عن ميزة تنافسية تميز السلع والخدمات التي تنتجها عن غيرها ،مما يجعل المستهلكين أو المستفيدين يقبلون على التعامل معها ،ومن أمثلة المزايا التنافسية انخفاض التكاليف ارتفاع الجودة السلعة أو الخدمة ، السرعة ،المرونة ،الخيال ،الأفكار ،الاتصالات ،ومن وقائع حقيقية تجسيد المزايا التنافسية شركة تويوتا toyota، اليابانية إذ تقوم بتسليم السيارة حسب الطلب إلى الزبون في غضون ثلاث أيام فقط من تاريخ وصول الطلب.

إن ما تقدم يحققه الرأس مال الفكري في المنظمة لأنه من وجهة نظر كل من (casttes1-2) و(hansen et al ,1999-16) يمثل الموجودات التنافسية القادرة على المحافظة على مستوى متفوق للمعرفة داخل المنظمة ،وفي الوقت ذاته تدعم الاستخدام العلمي للمعلومات بشكل يعزز أداء المنظمة ويجعلها قادرة على الاستجابة لبيئة المنظمة دائمة التغيير.

ويدعم هذا السبب (عبد الوهاب) بقوله "إن الموجودات المالية تبقى هنا في الساعة الخامسة ولكن معظم رأس مالنا الفكري يذهب إلى البيت ،وأن وظيفة (اليفت)ويقصد به المدير التنفيذي المسؤول عن قياس الموجودات التي لا تظهر في الميزانية العمومية في شركة (skandia)هي الإمساك بالموجودات هذه".

1 2- ثروة كبيرة:

يعد الرأس مال الفكري ثروة كبيرة للمنظمات وتأتي هذه الثروة من مصادر متعددة ،أولها أن الإنسان في الثمانين من عمره لا يفقد أكثر من ثلاثة في المائة من قدرته الدماغية ،وهذا يعني أن 97%من القدرة الدماغية ستبقى حيوية وهذه للإنسان العادي فكيف الحال لرأس مال الفكري يبقى مستمرا ،أما المصدر الثاني لكونهم ثروة هو قدرتهم على تسجيل براءات اختراع تحقق عائدا خيالي

(1)- د/ عادل حرحوش – د/ أحمد علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 123-125.

مما تقدم دفع الشركات للحفاظ على الأفراد الجيدين العاملين بها حيث يقول (Ratogi ,2000.7) "إن الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للمنظمة هي المقياس المالي لرأس مال الفكري للمنظمة"

1- 3- نفقات عالية:

تتحمل المؤسسات للحصول على الرأس مال الفكري وتنميته ،كلفة عالية جدا ، وتنفق هذه الكلفة في الجوانب الآتية : الاختيار والتعيين والاستئجار والتدريب وصقل المعارف ومن أمثلة عن ذلك عند الاختيار يتطلب أمر الحصول على الرأس مال الفكري وتميزه عن الآخرين جهودا كبيرة وكلفة عالية،فشركة مجموعة فنادق (four seasours)تجري مقابلة (50) فردا من حملة شهادة الدبلوم العالي بالفندقة وصناعة السياحة ،بهدف الحصول على (فرد واحد) لتستخدمه في إحدى الوظائف الشاغرة وقد لا تحصل عليه في المقابلة الأولى فتعلن مرة أخرى أو أكثر.

1- 4- عامل البقاء:

يمثل وجود رأس المال الفكري في المنظمة والمحافظة عليه عاملا مهما لبقائها واستمرارها في عالم الأعمال ،لأنهم يمثلون النخبة الممتازة التي تكونت لديها الخبرة العملية والعلمية المتراكمة، ويقول (Romanathan 1990) في هذا الصدد :"إن بقاء منظمات المتنافسين واستمراريتها في الأجل الطويل رهن يقدر كل منها على الابتكار المستمر فجوهر العبارة هو الابتكار المستمر الذي يضمن البقاء المستمر والمسؤول عن هذا الأخير هو الرأس مال الفكري.

لقد توصلت دراسات عديدة إلا لأهم سبب يجعل قدرة هذه المنشأة المعمرة على البقاء لسنين طويلة هو الثقافة التنظيمية وبالذات بالنسبة لدرجة انتماء القوى العاملة للشركة وقناعة موظفيها لما يقومون به وقدرة هذه الثقافة على مواجهة التغيرات.

1- 5 كلفة الاستشارة:

إن عملية جعل المنظمة متعلمة أو تحويلها إلى متعلمة وتشخيص الرأس مال الفكري فيها يتطلب إنفاق كلفة كبيرة لأغراض الاستشارة التي تقدمها شركات أو مكاتب متخصصة في هذا المجال، ويعد ذلك أحد أسباب المحافظة على رأس مال الفكري ،وكمثال على ذلك شركة(Arthur D-little) والشركة التابعة لها (innovation Associaés) تقوم بتحويل الشركات إلى منظمات متعلمة وستغرق استشارتها في تحويل شركة كبيرة إلى منظمة متعلمة بين سنتين إلى ثلاث سنوات والكلفة قدرها عشرة ملايين دولار كأجور

2- أساليب المحافظة على الرأس مال الفكري:

نظرا لأهمية الرأس مال الفكري والدور الذي يلعبه بات من الضروري على إدارة المؤسسة الحفاظ على هذه الثروة، وفي هذا الصدد هناك مجموعة من الأساليب نذكر منها[1]:

([1])- مرجع سبق ذكره، ص 146-151.

2-1- تنشيط الحافز المادي والاعتباري: وهو مجموعة من العوامل والمؤثرات الخارجية المثيرة للفرد والتي تدفعه لأداء الأعمال الموكلة إليه على أكمل وجه، من خلال إشباع حاجاته ورغباته المادية والمعنوية والاجتماعية وترشيده إلى سلوك معين. ويركز هذا الأسلوب من خلال التعريف على:

أ - الجوانب المادية: مثل الأجور والمكافآت...إلخ

ب -الجوانب المعنوية: وتشمل إشعار العاملين بأهميتهم وإشراكهم في الإدارة، منح الألقاب، كتب الشكر...إلخ

ج- الجوانب الاجتماعية: وتضم احترام العاملين أيا كان موقفهم الوظيفي وتعزيز مكانتهم في المجتمع وتقديم الخدمات الطبية وتوفير السكن وفرص التعليم.

2-2- التصدي للتقادم التنظيمي:

يشير التقادم إلى عجز الفرد عن تطوير مهاراته وخبراته باستمرار وتخلفه عن مسايرة التطوير والتجديد الذي يحصل في حقل اختصاصه

أما التصدي للتقادم فيعني جميع الإجراءات والوسائل التي تتخذها المنظمة من أجل تطوير قدرات وإمكانات وخبرات ومهارات العاملين فيها وباستمرار بما يجعلهم قادرين على مواكبة آخر التطورات الجارية ويجب أن ينصب التصدي إلى جميع أنواع التقادم التنظيمي وهي:

- تقادم المعرفة ويشمل تقادم الخبرات والمهارات الإدارية وتقادم الخبرات والمهارات الفنية وتقادم الخبرات المهنية.
- تقادم القدرات ويظهر تحت تأثير الجوانب الشخصية الذاتية.
- التقادم الثقافي ويتبلور تحت تأثير القيم والمعتقدات.

ومن أهم وسائله هي تقويم الأداء والتحليل النفسي والتحليل التقني والإداري، الاستمارة، التدريب، الإحتبارات المقننة.

2-3- مواجهة الإحباط التنظيمي:

يرى (flippo,1982,372) أن الإحباط يمثل "عدم القدرة على إشباع بعض الحاجات بأي سلوك يقوم به الفرد فتتولد نتيجة ذلك إنفعالات لا يمكن تجنبها أو إحفاؤها فتعرضه للإحباط ".

إن أهم مظاهر الإحباط التنظيمي هي:

1 - مادية: تشمل العدوان، التدخل الشخصي، تخريب الآلات ...إلخ.

2 - نفسية: تضم عدم الرضا، القلق والتوتر، الفشل...إلخ

3 - تنظيمية: الغياب، إرتفاع معدل دوران العمل، ارتفاع نسبة التذمر والشكاوي، ضعف الولاء...إلخ،ومن وسائل قياسه نذكر منها: المقابلة، تقويم الأداء، صناديق الشكاوي، سجلات الحضور والانصراف.

2-4- تقليل فرص الاغتراب التنظيمي:

يعبر عنه (الصائغ، 19.15.1998.) بعدم التكيف مع المحيط والبيئة أو حالة تمثل ضعف القدرة على التكيف مع الظروف البيئية الجديدة.وتقليل فرص الاغتراب يكون من خلال (التحفيز، الثقة، التكيف الكرامة، الاندماج...إلخ) .

2-5- تعزيز التميز التنظيمي:

ويقصد بها جميع الوسائل والأساليب التي تمكن من زيادة عدد المساهمات الفكرية للعاملين بالمنظمة من خلال امتصاص المعرفة المفيدة والأفكار الجديدة الموجودة في عقولهم عن طريق تشجيع الإبداع والابتكار والعمل بروح الفريق واحترام الآراء وزيادة الحوارات المفتوحة بين جميع المستويات الإدارية في المنظمة، وتستخدم عدة وسائل لقياسه كبراءات الاختراع وعدد الأفكار الجديدة أو التطويرية، عدد البحوث والدراسات تطوير القيمة السوقية للعاملين.

ويتضح من خلال الأساليب الخمسة المذكورة سابقا للمحافظة على الرأس مال الفكري تعد بمثابة إستراتيجية ضد للمنظمات، لأن المنظمة التي تعمل وفق قواعد عقلانية يمكنها وقاية كياناتها من الظروف المستقبلية والمجهولة.

المبحث الثالث: بناء الرأس مال الفكري وإجراءات قياسه :

يعتبر الرأس مال الحقيقي الذي تملكه منظمات الأعمال هو الرأس المال الفكري، وفضلا عن كون قيمتها السوقية ترتكز على هذا المورد، كان لابد على المنظمة بناء رأس مال فكري وفق آليات واضحة، وتعمل في الأخير على وضع إجراءات ونماذج لقياسه.

المطلب 01: ركائز بناء الرأس مال الفكري

1- متطلبات وخطوات الرأس مال الفكري:

لا ريب في أن تراكم رأس مال الفكري وتكوينه يشكلان معضلة رئيسية، ففيما يخص تكوينه تقف مجموعة كبيرة من المشاكل بعضها ذو صلة بجوانب علمية تكنولوجية والبعض الآخر يرتبط بأبعاد ثقافية واجتماعية وسياسية، وفيما يلي تركز على أهم هذه الإشكالات في النقاط الموجزة التالية[1]:

- خلق أقطاب صناعية من خلال عمليات دمج ودية في بعض منظمات الأعمال الخاصة، وبالتالي يصبح لهذه الأقطاب القدرة المادية والبشرية في تكوين والاستفادة من المعرفة المتاحة
- خلق محيط وإطار معرفي من خلال تهيئة الأرضية المناسبة على الصعيد الخاص في تكنولوجيا المعلومات وإعادة النظر في الإجراءات والقوانين السائدة لكي تأخذ بعين الاعتبار متطلبات بناء هذه الأقطاب المعرفية.

([1])- د/ شريف غياط وأ/ فيروز رجال، مرجع سبق ذكره،ص07-08.

- أن يكون هناك جامعات ومراكز بحوث رائدة مرتبطة بالقطاعات الاقتصادية المحورية وأن يكون هناك تعاون كبير بين القطاع العام والقطاع الخاص بشأن خلق وتكوين المعرفة والاستفادة منها .
- ضرورة أن تؤمن الإدارات العليا للمنظمات بأن العصر الحالي هو عصر معرفي وليس بيئة تنافسية قائمة على أساس تقديم منتجات وتحقيق أرباح محلية فقط.
- التركيز على العناصر الجوهرية الممثلة لرأس المال المعرفي للمنظمة فكل منشأة تكون لها مكونات معرفية وأصول فكرية تختلف عن المنظمات الأخرى وهذا الأمر ضروري لكي لا تتشتت الجهود وتتعثر الموارد.
- التركيز على حسن إدارة المورد المعرفي الموجود أصلا قبل تشتيت الجهود في اقتناء أصول معرفية إضافية جديدة قد لا تقوى على هضمها والاستفادة منها، فالبداية الصحيحة مهمة جدا في مجال إدارة رأس المال الفكري.
- تنمية قدرة تشخيص هوية الأصول المعرفية الحقيقية، حيث أن هناك إشكالية تتجسد في اعتبار الإدارة العليا نفسها أو بعض الحلقات الإدارية القريبة منها موردا معرفيا وحيدا في المنظمة الأمر الذي يولد الإحباط عن الأصول المعرفية الأخرى.
- بذل جهود كبيرة لخلق المعرفة الذاتية، أو تكوين رأس مال معرفي خاص بالمنظمة، حيث أن التجارب أثبتت أن المعرفة المستوردة من الخارج غالبا ما تكون استهلاكية تزول بسرعة إلا ما يتبقى منها متجسدا في بعض الأصول المعرفية ومساهما في بناء رأس المال الفكري.

وفيما يخص خطوات بناء الرأس مال الفكري هناك مجموعة خطوات وإجراءات تساعد في بنائه ومنها (ألعبيدي 20.2000)[1]:

1 -تطبيق معايير أداة عالية ومتطلبات كبيرة على جميع العاملين وعدم التهاون والتسامح مع ضعف الأداء.

2 -ملأ الشواغر الوظيفية بالأفراد المؤهلين تأهيلا غالبا ولليست مجرد ملئ الشواغر.

3 -الشذوذ في مجال ترقية الأفراد العاملين.

4 -إجراء عملية التدوير الوظيفي للعاملين ذوي المهارات العالية.

5 -إدخال مهارات عالية وبصورة مستمرة.

6 -إدخال تغييرات مناسبة في هيكل المنظمة وثقافتها وسياساتها.

7 -التحول للمنظمات المقلوبة والتخلي عن الهياكل الهرمية السائدة.

([1])- د/عبد الله كاظم، مرجع سبق ذكره، ص 02.

2- آليات بناء الرأس المال الفكري:

بالإستناد إلى العنزي سيتم توضيح آليات بناء الرأس مال الفكري وحسب تشخيصه يتمثلان في آلية الاستقطاب وآلية الصناعة[1].

أولا: إستقطاب رأس المال الفكري:

يكشف (Biesali,2004.4) عن سبب الاهتمام بالرأس مال الفكري واستقطابه، بقوله "في ظل الاتجاهات الحديثة في منظمات اليوم مثل العالمية، التوجيه نحو خدمة الزبون، التنافسية الشديدة، أخذت معظم الشركات تولي اهتماما واسعا لموضوع استقطاب الموارد الكفوءة، لاسيما بعد تنامي إدراكهم بحقيقة تغير مهمة إدارة الموارد البشرية من كونها عامل التكلفة إلى أن تتوجه نحو عامل النجاح، وعلى الرغم من أهمية ما نقدم تتفق الشركات على أنه ينبغي أن تكون هناك إستراتيجيات واضحة كأساس لمجال عمل لاستقطاب القدرات العقلية.

و قد تم حصر عدد من هذه الإستراتيجيات وهي:

1- شراء العقول من سوق العمل: تتمثل هذه الإستراتيجية في تتبع إدارة الموارد البشرية أو اللجان المتخصصة في هذه الإدارة في متابعة العقول البراقة والنادرة، لفرض جذبها واستقطابها كمهارات وخبرات متقدمة تستفيد منها المنظمة بشكل كبير في زيادة رصيدها المعرفي الذي ينعكس في زيادة عمليات الابتكار والإبداع باستمرار.

2- شجرة الكفايات: إن شجرة الكفايات، تعد أحد تقنيات إدارة الموارد البشرية الإلكترونية وتمثل مخطط يوضح المهارات والخبرات والمعارف المطلوبة للشركة فضلا عن سيرتهم الذاتية من أجل تحديد المزيج الصحيح من الأفراد المطلوبين (Biesalsli 2004.2) وتؤكد رؤية هذه الإستراتيجية على أن شجرة الكفايات تسهل استخدام أسواق الموارد البشرية (الاستقطاب الإلكتروني) لرأس مال الفكري، عن طريق شبكات الحواسيب التي تقدم:

- حضور الموارد البشرية في الشبكة.
- عرض قابليات وقدرات للموارد البشرية في الشبكة.
- إمكانية المحادثة والتراسل بين المتقدم والشركة.
- إمكانية الشركة من تحديد الأشخاص الملائمين بسرعة.

ومن أمثلة عن ممارسة هذه الإستراتيجية مصنع (daimber chryrler) في ألمانيا عندما استخدمت شجرة الكفايات للحصول على نظرة شاملة للمديرين والعاملين، فالنسبة للمديرين التنفيذيين تحقق لهم نظرة شاملة عن تركيبة الكفايات في الشركة، وللعاملين تعزز رؤيتهم لكفاياتهم في الشركة

(1)- د/سعد على العنزي- د/أحمد على صالح، مرجع سبق ذكره، ص 264-273.

3- مراجعة منظمات المعرفة والتعلم: تركز رؤية هذه الإستراتيجية على أن المنظمات التعليمة (مدارس، معاهد، كليات، جامعات، تعد مصدر مهم لإكتشاف المواهب واستقطابهم، وعلى هذا الأساس رأى (باور، 1997:237) أن زيارة هذه المنظمات تعد من أولويات الإدارة العليا، ويطلب التركيز على الاستقطاب من الجامعات من سنة بعد أخرى بدلا من الإكتفاء بالتعيين من الشركات الأخرى.

وتقصد (مجلة هارفرد للأعمال، 2004: 21) هذا الرأي بقولها " يجب على الأشخاص المسؤولين عن التعين أن يقوموا بزيارة المنظمات التعليمية وتحديدا للمراحل المنتهية فيها لاستقطاب الذين يتمتعون بخبرات ومقدرات خاصة.

ومن الميدان نجد شركات (Mckinsey) ,(BCG), (Bain)، حيث تقوم بتعين الخريجين ذو المستوي الأعلى في الغدارة ليكونوا مبتكرين ولاستخدام مهاراتهم التحليلية والإبداعية في مشاكل عمل فريدة من نوعها.

ثانيا: صناعة رأس المال الفكري:

تتطلب عملية صناعة الرأس مال الفكري استخدام طرائق فاعلة للربط بين أدوات العمل الجديد، والأنظمة المبتكرة، والتصاميم التنظيمية الملائمة، فلسنوات عدة مضت استخدمت الشركات الكبيرة أساليب كثيرة في صنع الأفراد الذين يكونوا في عداد رأس المال الفكري، وفي هذا الموضوع نوضح بعض الإستراتيجيات الخاصة بصناعة الرأس مال الفكري.

1- خريطة المعرفة: تعرف خريطة المعرفة على أنها تقديم عرض مرئي للمعرفة الحيوية المؤدية إلى تحقيق أهداف الأعمال الإستراتيجية، ومن ثم تركز على نوع المعرفة التي تأمل بمشاركتها، ومع من؟ وأين يمكن أن نجدها؟، وحسب (نجم، 2004، 422) أن غاية استخدام خريطة المعرفة تتمحور بـ:

أ- تحديد المركز المعرفي للشركة مقارنة بالشركات المنافسة حيث أن هناك ثلاث أنواع من المعرفة تحدها الخريطة أساسها تحديد المركز المعرفي للشركة، وهي:

- المعرفة جوهرية: أقل حجما من المعرفة الذي ينبغي توافره لدى المنظمة لمواجهة المنافسة.
- المعرفة المتقدمة: وهي التي تمكن المنظمة من اكتساب قدرات المنافسة.
- المعرفة الإبتكارية: وهي التي تعطي قدرة على القيادة في القطاع.

ب- تحديد الفجوات في المعرفة التي تمثل النقص أو الضعف في المعرفة من أجل العمل على غلق تلك الفجوات بصناعة المطلوب منها، ومن أبرز ممارسات المعرفة في صناعة الرأس مال الفكري تكون عن طريق:

- تعزيز قابليات الأفراد في مجال حل المشكلات بالإفادة من المعرفة المدونة.
- تمكين الأفراد من العمل مع ذوي الياقات الذهبية.

2- بناء الأنسجة الفكرية: تمثل الأنسجة الفكرية تشكيل فرقي يشبه نسيج العنكبوت يشارك فيه مجموعة إبتكارية تتفاعل وتتعلم من بعض ثم تنحل عند انتهاء المشروع المحدد، ليشكل مشروع آخر بمجموعة إبتكارية جديدة ونسخة أخرى وتعلم جديد أخر، ولقد حدد (Davanport et al, 2003= 60) خصائص الأنسجة الفكرية الناجحة بالآتي:

أ - تجانس منطقي في خصائص أعضاء الفريق في مجال العقلية المنفتحة والخبرة الواسعة والتحسس المعرفي.

ب - تفاعل حقيقي لإنتاج أفكار تتناسب وحاجات المنظمة.

ج- تفاوض إقناعي للمديرين ومراكز القرار بالأفكار المقترحة وأهميتها في تقليل ضغط التنافس.

د- تمكن عال من جعل الأفكار المقترحة قابلة للتنفيذ العملي.

3- القيادة الذكية:

يتطلب صنع المعرفة والتعامل مع الناس الأذكياء رأس المال الفكري إلى قيادة ذكية لأن المدير الذكي يركز اهتمامه على التعلم المنظمي، ويكون مساعد للتعلم أكثر مما يكون مشرفا ومعلما وأكثر مما يكون معطيا للأوامر فضلا عن ذلك فإن المدير الذكي هو القادر على ممارسة أسس التقدير الفعال، والتي من أبرزها ما يأتي:

أ - الاستمرار:لا ينظر أداء بموظفيه، بل يقوم بالتقدير لأنه يعرف أن التقدير يدفع إلى التفوق والتفوق يؤدي إلى المزيد من التقدير.

ب - الفورية: تقديره فوري لأنه يعلم أن التقدير المتأخر يؤثر.

ج- الإمتاع: يجعل التقدير ممتعا وصعب النسيان.

د- الشمول: يشجع المدير والأقسام على تقدير عامليهم ويقدر الصغير قبل الكبير.

هـ- الدستور: التقدير لديه دستور وجزء من الثقافة التنظيمية.

مما سبق لابد من الإشارة إلى أن مسألة الاختيار لمنظمة الأعمال لآلية الاستقطاب، أو آلية الصناعة أو الآلتين معا تحكمها عدد من المؤشرات يراها الباحثان وأهمها يتلخص بما يأتي:

أ - الموازنة بين كلفة الاستقطاب أو الصناعة والعائد منها.

ب -الموازنة بين توافر القدرات العقلية داخليا وخارجيا.

ج- الموازنة بين الاستعداد لدخول أدمغة جديدة ومقاومة التغير لرأس مال الفكري الخالي.

د- الموازنة بين الحاجة الدائمة لرأس مال الفكري والحاجة المؤقتة له.

المطلب 02: قياس الرأس مال الفكري

1- مفهوم القياس وأهميته لرأس مال الفكري:

هناك عدة تعاريف للقياس نذكر منها:

يعرفه (الزوبغي وآخرون، 1981: 7) بأنه "جمع معلومات عن خاصيته معنية في الأجسام أو الكائنات أو الظواهر لتحديد مقدارها[1].

و يشير للقياس على أنه العملية التي بواسطتها يتم الحصول على صورة كمية لمقدار ما يوجد في الظاهر عند الفرد من سمة معينة، وتتوقف دقة نتائج القياس على دقة الأداة المستعملة[2].

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نحدد أبعاد مفهوم القياس بما يلي[3]:

1 - عملية تستهدف جمع المعلومات عن خاصية أوسمة.

2-عملية تتبع فيما مجموعة من الإجراءات.

3-عملية تحدد النتائج بصورة كمية قابلة للملاحظة.

4- عملية ضرورية في إتخاذ القرارات.

5-عملية تتوقف نتائجها على دقة أداة القياس المستخدمة.

أهمية قياس الرأس مال الفكري بالاعتماد على ما سبق في مايلي:

1- يكشف عن خصائص وقدرات الأفراد العاملين في المنظمة ويحدد ذوي القدرات الإبداعية والمتميزة منهم

2- يقدم مقاييس موضوعية وكمية للسلوك، تستخدم في التنبؤ بسلوك الأفراد في المستقبل

3- يعد أداة من أدوات المحافظة على الرأس مال الفكري مستقبلا، لأنه يحدد نقاط القوة والضعف في أدائهم.

4- يمثل مؤشر التقويم لأداء المنظمة من خلال تحديد مستوى أدائها بالنسبة للسياسات التي تنتجها مع رأس المال الفكري وبيان مدى تحقيق المنظمة لأهدافها.

2- دوافع قياس الرأس مال الفكري:

إن مسألة دقة تحديد قيمة لرأس مال الفكري تحدد قيمة الحصص الجديدة لأصحاب المنظمات الجديدة، والخطأ في القياس والتقدير يؤدي إلى خلل في الحصص والقيم الجديدة، وفق لأهمية الرأس مال الفكري نستخلص"دوافع قياس هذا الأخير "رأسمال الفكري في النقاط التالية[4]:

- تمكن المنظمة عملية القياس من إمكانية قياس قيمة المنظمة وأدائها بصورة دقيقة وكاملة.

([1])- د/عادل حرحوش –د/أحمد علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص81-82.

([2])- د/سعد على العنزي-احمد على صالح، مرجع سبق ذكره، ص 274.

([3])- د/عادل حرحوش- د/أحمد على صالح، مرجع سبق ذكره، ص 82-83.

([4])- د/ رضا إبراهيم صالح ،مرجع سبق ذكره ، ص10.

- تركيز مقاييس الرأس مال الفكري على الحقائق غير المادية تركز على النوعية ،في حين الأساليب المحاسبة التقليدية تعكس نتائج التعاملات السابقة فقط ،كما أن الأساليب التقليدية تعكس نتائج التعاملات السابقة والتدفقات النقدية الحقيقية في حين تركز مقاييس رأس مال الفكري على خلق القيمة.
- الأساليب المحاسبة غير كافية لبناء التوجهات الإستراتيجية للمنظمة ،ويجري استخدام مقاييس رأس مال الفكري لتكون أداة فعالية وتكميلية تساعد الإدارة على رأس مال المال وتجري عملية القياس بالاعتماد على تقويم نقاط القوة والضعف في رأس مال الفكري.

المطلب 03: إجراءات قياس الرأس مال الفكري

لغرض قياس الرأس مال الفكري لا بد من إتباع مجموعة من الإجراءات، وذلك من أجل أن تكون عملية القياس ناجحة .

1- إجراءات قياس الرأس مال الفكري:

تتمثل مجموعة الإجراءات في[1]:

1 -تحديد الخاصية التي يراد قياسها، لأن القياس لا يقيس الشيء أو الشخص بل يقيس خاصية ذلك الشيء، بشكل واضح ودقيق لضمان قياسه بدقة وبدون هذا التحديد للخاصية لا يمكن الوصول إلى قياسه بدقة، فليست كل معلومات العاملين رأس مال فكري ، فمهارات العاملين ومعارفهم تقدر رأس مال فكري إذا انطبقت عليها الخصائص التالية :

أ - متميزة:أي لا يوجد من يملك المعرف والمهارات نفسها لدى المنافسين.

ب - الإستراتيجية: أي لها قيمة يمكن أن يدفع الزبون ثمنا عليها.

2 - جمع البيانات والمعلومات عن حجم رأس المال الفكري والإجراءات المالية.

3 -التزام القياس بالأهداف المحددة له، وبدون الالتزام بهذا الإجراء يفقد القياس اتجاهه وقيمته ويعجز عن أداء دوره في اتخاذ القرارات.

4 -توافر الأسس العلمية في القياس، ويقصد بالأسس العلمية (الموضوعية ،الصدق،الثبات)، ونعني "بالموضوعية " عدم تأثير وسيلة القياس قدر الإمكان بالعوامل الذاتية أو الشخصية مثل مزاج من يقوم بعملية القياس أو حالته النفسية ،أما الصدق فيقصد به أن تكون وسيلة القياس قادرة على أن تقيس ما وضع لقياسه ويقصد بالثبات أن تعطي وسيلة القياس نتائج ثابتة.

5 -تشخيص المؤشرات التي تعتمد بالقياس لفرض اعتمادها واستخلاص النتائج الموضوعية وهناك عدة مؤشرات كمعدل دوران التوظيف مدى جودة المنتجات موقع المنظمة.

6 -اعتماد أدوات متنوعة ومتعددة في القياس وذلك بسبب تعدد وتنوع أغراض القياس المطلوبة لرأس مال الفكري ومن تلك الأدوات:الاستبيان، المقابلة، الملاحظة.

([1])- د/ عادل حرحوش و أحمد علي صالح سبق ذكره ،ص83-84.

المطلب 04: نماذج قياس الرأس مال الفكري

يشير (Roos et al ,2002) إلى ضرورة بناء نموذج فاعل لقياس رأسمال الفكري ويمكن أن يتحقق نجاح هذا النموذج إذا كان قادرا على تضمين المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية معا بصورة تعكس عمليات المنظمة في ظل تأثيرات اقتصاد المعرفة ،وان يكون النموذج قادرا على توفير البيانات والمعلومات الدقيقة والكافية في الوقت المناسب لضمان تحقيق إدارة ناجحة للمعرفة ولقد ورد في أدبيات الإدارة والمحاسبة مجموعة من النماذج التي تستخدم في قياس وتقويم رأس مال الفكري[1].

وتتمثل هذه النماذج حسب التطور التاريخي في الجدول التالي[2] :

جدول رقم(01) :نماذج قياس الرأس مال الفكري

(1)- د/ رضا إبراهيم صالح ،مرجع سبق ذكره ،ص10.

(2)- سعد على العنزي- د/أحمد علي صالح ،مرجع سبق ذكره ،ص277-284 .

الرقم	اسم النموذج	المؤلف	السنة	نوع النموذج	الفحوى الفكري للنموذج	مؤشرات النموذج صبغته
1	ذكاء الرأس مال الفكري	Fitz	1994	وصفي	اختيار مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالرأس مال الفكري وتطبيقها على مجموعة من الأفراد لتجديد مستوى ذكائهم.	- معلومات عن السوق. – معلومات عن المواد. - معلومات عن الملكية الفكرية.
2	بطاقة الدرجات المتوازنة	Kaplau and Norton	1996	وصفي	تحقيق التوازن بين المقاييس الخارجية للمالكين والزبائن والمقاييس الداخلية لعمليات الأنشطة الحاسمة للإبداع والتعلم.	- منظور التعلم والنمو. - منظور الزبائن – المنظور المالي
3	براءات الاختراع	Bontis	1996	وصفي	حساب عامل التكنولوجيا بالاعتماد على براءات الاختراع التي طورت من قبل رأس مال الفكري للمؤسسة.	- عدد براءات الاختراع. - كلفة براءات الاختراع. - عائد براءات الاختراع.
4	انسيابية المعرفة لمكونات رأس مال	Petrasl	1996	وصفي	تناسب المعرفة بين مكونات رأس مال الفكري بشكل هرم مقلوب ابتداء من	-رأس مال البشري. - رأس مال التنظيمي.

	الفكري				رأس مال البشري ثم التنظيمي لينعكس تأثيرها على الزبائن.	- رأس مال الزبائني.
5	كلفة محاسبة الموارد البشرية	Johansson	1996	كمي	حساب الأثر الخلفي على الكلف المرتبطة بالموارد البشرية.	- مساهمة الموجودات البشرية. - نفقات الرواتب والأجور.
6	ملامح سكانديا	Edvinsson and Malone	1997	وصفي	تقرير شامل لتقسيم رأس مال الفكري إلى أربع أصناف (رأس مال البشري- الهيكلي الزبائن والتنظيمي).	- التركيز على المقدرات الجوهرية. – التركيز على الزبون. – التركيز على العملية. – التركيز على الإبداع.
7	مراقبة الموجودات	Seily	1997	وصفي	تحديد الموجودات الغير ملموسة بثلاث أنواع: المقدرات المميزة للأفراد. - الهياكل الداخلية – الهياكل الخارجية	- النمو. – إعادة الإبداع. – الكفاءة. - الاستقرار.
8	مؤشرات الرأس مال الفكري	Roos and AL	1997	وصفي	مراقبة التغيير الذي يتحقق في رأس المال الفكري بالاستناد إلى علاقة الارتباط بين	- رأس مال العلاقات. - رأس مال البشري.

					التغيرات التي نحصل في رأس مال الفكري والتي تحصل في السوق.	- رأس مال البنى التحتية. - رأس مال الإبداع.
9	توبن	Stewart	1997	كمي	طريقة لوصف الفرق بين الموجودات المادية للمؤسسة وقيمتها السوقية، ويمثل"Q فجوة القيمة بين الاثنين،فمثلا في حالة ما إذا كان ($Q=10^N$) فإن القيمة السوقية تكون أكبر بعشر أضعاف من قيمة الموجودات المادية.	القيمة السوقية = قيمة الموجودات Ø
10	القيمة السوقية الدفترية	Stewart	1994	كمي	الفرق بين القيمة السوقية والدفترية تمثل إسهامات لرأس مال الفكري ونقد القيمة السوقية القيمة الحقيقية للمؤسسة	قيمة رأس مال الفكري = القيمة السوقية– القيمة الدفترية
11	كمية الموجودات غير الملموسة	Stewart	1994	وصفي	مخطط بيئة محطة لرادار لاكتشاف ملامح رأس المال الفكري	- رأس المال البشري. - رأس المال الهيكلي. - رأس المال

						الزبوني.
12	معامل القيمة المضافة لرأس المال	Pulic	1994	وصفي	تحديد أدوار رأس المال الفكري في خلق القيمة وكيفية استخدامها لكفاءة	- رأس مال المستخدم. - رأس المال البشري. - رأس المال الهيكلي.
13	منهجية التقييم الشامل	Me person	1994	وصفي	تحديد القيمة الشاملة الكلية من خلال العلاقة بين قيمة المؤسسة ورأس المال الفكري والمقاييس النقدية	القيمة الجوهرية التي تمثل الفاعلية الداخلية للمؤسسة – فاعلية دور المؤسسة. – الدور التنافسي للمؤسسة.
14	محاسبة التنبؤ بالمستقبل	Nach	1994	كمي	حساب التدفقات المخططة المخصومة في بداية مدة زمنية ونهايتها لأن الفرق بينهما يمثل القيمة المضافة لتلك المدة.	القيمة المستقبلية = قيمة التدفقات المخصومة في بداية المدة – قيمة التدفقات المخصومة في نهاية المدة.
15	قيمة السوق التي يحددها المستثمر	Standfield	1994	كمي	تحديد القيمة الحقيقية للمؤسسة من القيمة السوقية لأسهمها	TV=TC+RIC+

					والتي تنجم عن أربع مؤشرات هي :القيمة الحقيقية للمؤسسة TVورأس المال الفكري المدرك RIC ورأس المال الفكري المعروض للتداول ICFوالميزة التنافسية المستدامة	ICF+SCA
16	إيرادات رأس مال المعرفة	lev	1994	كمي	حساب إيرادات رأس مال المعرفة.	إيرادات رأس مال المعرفة = الإيرادات الاعتيادية /الإيرادات المتوقعة الموجودات الدفترية
17	تقدير القيمة	Andriessen and Tissen	1994	وصفي	تقدير الرأس مال الفكري بالاستناد إلى المقدرات الجوهرية.	- المهارات والمعرفة الضمنية. - القيم والمعايير الجماعية. -التكنولوجيا والمعرفة الصريحة - العمليات الرئيسية وعمليات الإدارة.
18	تقييم الموجودات الفكرية	Sullivan	2000	وصفي	طريقة منهجية لتقدير قيمة الملكية الفكرية الفردية.	- رأس مال البشري. - الموجودات الفكرية.

						- الملكية الفكرية.
19	خلق القيمة الملكية	Anderson And Mebean	2000	كمي	دراسة تأثير الأحداث السابقة على الأنشطة المخططة.	التدفقات النقدية المخططة.
20	الموارد والاستثمارات اللاملموسة	Mebroy	2000	وصفي	هناك مستويين اثنين لتحديد الرأس مال الفكري هما الموارد والاستثمارات اللاملموسة.	-الموجودات الفكرية. -المهارات -نشاطات توسيع الموارد. -نشاطات التعلم المنظمي ورضا العاملين.
21	خارطة الرأس مال الفكري	Andriessen and Tissen	2000	وصفي	تكون أكبر في تحقيق الميزة التنافسية، والجديد في هذا النموذج هو اعتبار رأس المال الاجتماعي جزء من رأس المال الفكري.	- رأس المال البشري. - رأس المال الاجتماعي. - رأس المال الهيكلي.
22	روابط المصفوفة	الجمعية الكندية للمحاسبين القانونين	2000	وصفي	إن المعرفة والمهارات والخبرات هي الموجودات الأكثر أهمية في المؤسسة.	- إدارة الملكية الفردية. - الموجودات الفكرية. - خلق قيمة رأس

						المال الفكري - إدارة خلق رأس المال الفكري. - استخراج قيمة رأس المال الفكري. - إدارة قيمة رأس المال الفكري. - إدارة قيمة رأس المال الفكري. - إدارة قيمة رأس المال الفكري. - إدارة رأس المال الفكري الاستراتيجي.
23	البرمجة الخطية	Daniel and noordhuis	2000	كمي	إن الاعتماد على المؤشرات المالية فقط في اختيار المشاريع أصبح غير ذي جدوى إن لم تقترن بالمؤشرات الفكرية ،لأن المعرفة قوة ويتطلب استخدام هذا النموذج الحاسوب.	$PV=PIV(P_1)+...$ ... $B_{nv}(P_N)$ حيث PV قيمة المحفظة= $_N$ عدد المشاريع B_1 B_Nمتغيرات القرار (القدرة الفكرية /قيمة كل مشروع)
24	حقوق الملكية	Mulesy	2000	وصفي	إن حقوق الملكية الفكرية تمثل الوسيلة التي لا غنى عنها لحماية الابتكار ، و نتاجها هو جهود رأس المال الفكري الذي يمثل الملكية الفكرية جزء منه.	رأس مال الفكري بنشره يأثر على : - الأسرار التجارية - حقوق الطبع. - العلامات. التجارية. - براءات الاختراع.

25	بنية صانع المعرفة	Awad and chaziri	2000		تشمل بنية صانع المعرفة مجموعة من الخصائص والمهارات والمهمات التي تمكنه من جمع المعلومات ومعالجتها بشكل يستخلص منها قيمة تضيف منفعة لأعمال المؤسسة.	- تكنولوجيا المعلومات. - عملية التحول. - القيم. - الثقافة التنظيمية والخبرة الشخصية.
26	القياس الموزون	chen	2000		رأس مال الفكري يمثل عناصر كل منها له وزن معين وهذه العناصر هي (البشري ،الهيكلي، الزبائني)	رأس مال الفكري IC: قيم عناصر رأس مال الفكري JIC: عدد عناصر رأس مال الفكري M: وزن عناصر رأس مال الفكري Q:

المصدر: د/ سعد علي العنزي ود/ أحمد علي صالح :إدارة الرأس مال الفكري قفي منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان، 2009 ، ص277-284.

خاتمة الفصل:

في إطار هذا الفصل "الإطار النظري لرأس مال الفكري "، حاولنا توضيح المتاح من الأدب الإداري حول إدارة المعرفة ورأس المال المعرفي، وذلك بإبراز أهمية ودور كل منهما في المنظمة وذلك باعتبار أن هذه المنظمات تظم معرفة قائمة على أسس معرفية غير ملموسة.

واستنادا إلى كل ما تقدم ،يمكن استخلاص النتائج التالية :

1 -إدارة المعرفة ورأس مال الفكري من المفاهيم الحديثة.

2 - لإدارة المعرفة مكونين الأول مكون جميع أنشطة المؤسسة التي يجب أن تنعكس على الإستراتيجية العامة والسياسات والممارسات اليومية في المؤسسة، والثاني مكون الممتلكات الفكرية الصريحة والضمنية.

3 - الرأس مال الفكري هو عملية تراكمية تبنى على أسس المنحنى تتماشى مع خصائصه.

4 - الرأس مال الفكري صعب القياس لذلك لا بد على المنظمات الاعتماد على النموذج فعال لقياسه.

5 - إن رأس مال الفكري هو الركيزة الأساسية لبناء التقدم الاقتصادي بصفة عامة ونجاح المنظمات بصفة خاصة .

6 - من خلال هذه النتائج نستطيع القول بأن الرأس مال الفكري بأنه مصدر تعظيم القيمة للمنظمة، بحيث يسمح بتعظيم أو تحقيق الأداء الفعال مستوى جميع الأنشطة مما يعمل على رفع مستوى الأداء المالي وهذا ما سبق دراسته في الفصل الثاني.

يحظى الأداء المالي في الشركات والمؤسسات بكافة أنواعه باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين والإداريين والمستثمرين لأن الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرار، ونحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على جانبي الوظيفية المالية والأداء المالي.

مقدمة الفصل:

مع التطور الكبير الذي عرفته الحياة الاقتصادية وتزايد التحديات العالمية التي تواجه مؤسسات الأعمال اليوم ، والمتمثلة في المنافسة وظهور الإدارة بمفاهيمها وأساليبها المتطورة ، تتزايد أهمية ودور الإدارة والمدراء في قيادة هذه المؤسسات نحو تحقيق أهدافها المرغوبة بكفاءة وفعالية ، وتحسين وترشيد الأداء ، فمهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة بأنواعها فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص من اجل تحديد خطتها المستقبلية إلا عن طريق تقنية أداءها خاصة أداءها المالي باستخدام مقاييسه ومؤشراته المختلفة.

اكتسب الفكر المعرفي في المنضمات اليوم أهمية واضحة ، حيث يبدو ذلك تحديد من خلال الاستثمار في هذه الأصول المعرفية ، والعمل على قياس العائد على الاستثمار فيه " الرأس المال الفكري " والحرص على محاورة الأفكار والمعارف في مجالها ، فالفكر المعرفي المالي يتمحور حول الحصول على المعرفة المالية ، والمشاركة فيها ، واستخدامها ، وتوظيفها ، وابتكارها من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية لإحداث تغييرات وتحسينات والرفع في الأداء المالي للمؤسسة.

على ضوء ما سبق نحاول في هذا الفصل توضيح موضوع الأداء المالي " ماهيته، تقييم الأداء المالي، مؤشرات قياسه " وكذا اثر الرأس المال الفكري عليه " الأداء المالي ".

المبحث 01: ماهية الأداء المالي

يحظى الأداء المالي في الشركات والمؤسسات بكافة أنواعه باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين والإداريين والمستثمرين لأن الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرار، ونحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على جانبي الوظيفية المالية والأداء المالي.

المطلب 01: الوظيفة المالية: مفهوم، دور، أهداف

1 - تعريف الوظيفة المالية:

- الوظيفة المالية هي تلك الوظيفة التي تهتم بالحصول على الأموال وترتكز على أفضل الطرق من بين خليط المصادر المتاحة ويمكن اعتبار هذا التصور يقلل من نشاطات الإدارة المالية ويحاول الفصل بين الاستثمار والتمويل مع أن هذين القرارين مرتبطين[1].

- تعرف الوظيفة المالية بأنها:" الدراسة التي ترتكز على كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتطور و استمرار نشاط المؤسسة أي أن الوظيفة المالية هي التي تهتم بالحصول على الأموال وبالأنشطة المرتبطة بمراقبة التوافق بين استعمال تلك الموارد وأهداف المؤسسة "[2].

- تعتبر الوظيفة المالية من أهم وظائف المشروع في المنظمة فهي التي تمد المنظمة بمقومات أنشطتها المختلفة و تمثل الطاقة التي بدونها لا يمكن لأي نشاط أو عنصر إنتاج أن يستمر في أداء وظيفته. فهي المسؤولة عن توفير و استثمار و إدارة أموال المنظمة وتمكينها من مواجهة كافة التزاماتها المالية تجاه أطراف العلاقة معها.[3]

جدير بالذكر أن الوظيفة المالية تبحث عن أساس منهجي سليم لتقويم استخدام أموال المؤسسة بفعالية وبأعلى كفاءة في المؤسسة، كي يتسنى تحقيق الأهداف المالية المنشودة في الأجل الطويل من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل علمية وعملية في بناء المؤشرات[4].

2 - دور الوظيفة المالية:

يبرز دور الوظيفة المالية من خلال قيامها بالنشاطات والمهام التالية[5]:

1 - القيام بالتخطيط المالي وما يتطلبه من عمل الميزانيات التقديرية، حتى يمكن التعرف على الاحتياطات المالية.

2 - التمويل: أي تدبير احتياجات الشركة من الأموال اللازمة لتسير عمليات المؤسسة.

3 - إدارة الأصول لتحقيق التناسق بين عناصر هيكل التمويل والاستغلال الأفضل للموارد المالية المتاحة الذي يؤدي إلى تعظيم الأرباح وتحقيق الرفاهية المالية.

4 - الرقابة و إدارة عمليات الائتمان وذلك من خلال متابعة العمليات المالية.

([1])- د/جميل أحمد توفيق: أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص 17.

([2]) E. Solmon ; théorie de la gestion financière H : de la furberie la fonction financière et le comportement des organisation, paris dunond, 1980, p123.

([3])- د/ صبحي حبر العتيبي: تطور الفكر والأساليب في الإدارة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 01، 2005،ص 375.

([4])- دادن عبد الغني: قراءة في الأداء المالي والقيمة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 2006/04، ص 41.

([5])- د/ محمد عثمان: التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص 90-91.

5 -تحقيق التوازن بين السيولة والربحية، وتحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات مما يمكن من توفير الاحتياجات لتمويل عمليات الشركة.

6 -القيام بأداء العمليات المالية ومواجهة المشاكل المالية.

7 -تحقيق التوازن بين الأرباح والمخاطر وهذا يتوقف على عائد المخاطر المرتبطة بالقرار المالي والقرار الاستثماري.

8 -وضع السياسات المالية والخطط العامة للشركة مع إبداء الرأي في توزيع الأرباح.

9 -إعداد الحسابات الختامية والمركز المالي للشركة، مع إعداد التقارير المالية والتي تطلبها الإدارة العليا.

10-استخدام الأساليب الكمية وأساليب التنبؤ الاقتصادي في معالجة بيانات القوائم المالية وعند اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية.

3 -أهداف الوظيفة المالية:

تسعى الوظيفة المالية إلى الرقابة الدائمة والدورية لأنشطة المنظمة وهي رقابة داخلية وخارجية أي مزدوجة، وذلك من أجل تحقيق هدف المنظمة ككل، وهدف الوظيفة المالية يمكن حصره في ما يلي[1]:

3-1- تعظيم الربحية: يعتبر هدف تحقيق الربح هدّف تقليديًا وهو قياس مهم لفعالية القرارات المتخذة لقياس كفاءة وقدرة إدارة الأموال، ويأتي الاهتمام بالربحية كونه مقياس لكفاءة المشروع، ولكنه يعد هدفًا غير شامل من وجهة نظر الماليين لأنه قد لا يعبر بصورة واضحة عن كيفية تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، فمن الممكن أن تزيد أرباح المشروع من خلال إصدار أسهم جديدة وتوظيف الفائض من الأموال في أذونات الخزينة، كما أن هدف تعظيم الربح ليس هدفًا ملائمًا لأنه لا يأخذ في الحسبان توقيف الحصول على الإيرادات المتوقعة.

3-2- هدف تعظيم الثروة: المقصود به هو تعظيم القيمة الحالية للاستثمار، وهي إستراتيجية بعيدة المدى تعمل على تعظيم القيمة الحالية للاستثمارات من خلال اختيار المقترحات الاستثمارية التي تعظم القيمة السوقية للمشروع وفي الوقت نفسه يعد معيارًا للأداء ومقياس لكفاءة الإدارة، كما أن هذا الهدف يتلافى عيوب تعظيم الأرباح لأنه يؤخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية ودقة تقديراتها والفترة الزمنية لهذه التدفقات، ويعد معيارًا مهمًا لقياس كفاءة القرارات المتخذة ونتائجها لعدم اهتمامه الكبير بالأرباح المحاسبية، وتجنبه احتساب الأرباح ونسبها.

كما يمكن ذكر بعض الأهداف في النقاط التالية[2]:

- تحقيق أهداف المنظمة وخاصة أهداف مالكيها والقائمين عليها.

([1])- د/ دريد كامل آل شبيب: مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 01، 2006، ص 18-32.

([2])- د/ صبحي جبر التعتبي: مرجع سبق ذكره، ص 375.

- التخفيف من حدة المخاطرة في مجال استخدام أموال المنظمة.
- تخفيف التكاليف والاستفادة من اقتصاديات التشغيل.
- زيادة الأرباح.
- توفير السيولة النقدية لمواجهة الالتزامات المالية للمنظمة.
- وضع نظام مالي للمنظمة تلتزم به كافة الوحدات التنظيمية فيها أثناء ممارستها لأنشطتها المختلفة والتأكد من التزام تلك الوحدات بهذا النظام.
- خلق قيمة إضافية تمثل زيادة في ثروة المنظمة عما كانت عليه في البداية.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الأداء المالي

1 - مفهوم الأداء المالي:

يعرف الأداء المالي على أنه :" تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، والجداول الملحقة، ولكن لا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة الناشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح[1].

يركز الأداء المالي على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرض استثمارية في ميدان الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم[2].

الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة[3].

مما سبق نستخلص أن الأداء المالي[4]:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية.
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة.
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج و معايير مالية أفضل من سابقتها.

([1]) A mound thausron. Evaluation des entreprises : technique de gestion. Edition économica. Paris. 2005.p23.

([2])- د/ محمد محمود الخطيب: الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة 01، 2010، ص 45.

([3])- د/ دادن عبد الغني، كماسي محمد الأمين: الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 2005، ص 304.

([4])- د/ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 45.

- أداة للتعرف على الوضع المالي للشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة.

2 -**أهمية الأداء المالي:** تضم ما يلي[1]:

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء الشركة من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المادة للمستخدمين.

كما تظهر أهمية الأداء المالي في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعالية وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقًا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية وبقاء المنافسة.

حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

1 -يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط و مديونية وتوزيعات على سعر السهم.

2 -يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:

- تقييم ربحية الشركة.
- تقييم سيولة الشركة.
- تقييم تطور نشاط الشركة.
- تقييم مديونية الشركة.
- تقييم تطور توزيعات الشركة.
- تقييم تطور حجم الشركة.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث أن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهم، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركات في الوفاء بالالتزامات، أم فيما يخص تقييم تطور نشاط الشركة هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرها المالية، وتقييم حجم الشركة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات.

(1)- د/ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 45.

المطلب 03: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تشمل العوامل المؤثرة على الأداء المالي فيما يلي: [1]

1 - الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها ، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات ، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية والتي هي الوظائف الإدارية في الشركات. والتمايز الرئيسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات ، وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي تبحث عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل إدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

2 - المناخ التنظيمي (الثقافة التنظيمية):

هو وضوح تنظيم وكيفية اتخاذ القرار و أسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء ، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية ، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

3 - التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات ، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك ، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية ، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من ابرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لابد لهه الشركات من التكيف مع

(1)- مرجع سبق ذكره ، ص 48 – 51.

هذه التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء ، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تعطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

4 - الحجم :

يقصد بالحجم تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة حيث: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث أن بزيادة الحجم فان عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداءها اقل فعالية وإيجابا ، حيث انه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة وان سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات ، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت أن العلاقة بينهما علاقة طردية.

المطلب 04: أساسيات حول تقييم الأداء المالي

1 - تعريف تقييم الأداء المالي:

تعريف الأداء: يعرف الأداء على انه النتيجة والمجهود وهو أيضا معلومة كمية في اغلب الأحيان يبين حالة أو درجة بلوغ الغايات والأهداف والمعايير والخطط المتبعة من قبل المنظمة [1].

كما يعرف بأنه الأهداف أو المخرجات التي يسعى النظام إلى تحقيقها أو النتائج المتحصل عليها [2].

من خلال التعريفين نستنتج أن الأداء هو عمل أو انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بهدف الوصول إلى مدى تحقيقها للأهداف المسطرة.

عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة، أي تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا[3].

تقييم الأداء المالي هي عملية رقابة على مراحل العمليات في المؤسسة والتي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة ثم وضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى تبيان كيفية تحقيق الأهداف ثم أجراء عمليات متابعة[1].

([1])- عبد المليك مزهودة : الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقويم ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، العدد 01 نوفمبر 2001، ص 87

([2])- عبد المحسن توفيق،تقييم الأداء،دار النهضة العربية،مطبعة الإخوة الأشقاء،مصر،1998، ص03

([3])- د/ السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية سنة 2000 ، ص 38.

تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سالفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة[2].

بمعنى آخر يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سالفا ، تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية [3]:

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.
- حيث أن الفعالية تقوم على تحقيق أهداف المؤسسة وفقا للموارد المتاحة ، في حين أن الكفاءة تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مما يساعد على الوصول إلى أهداف المؤسسة.

2 -وظائف و أهمية تقييم الأداء المالي:

2-1- وظائف تقييم الأداء المالي: وتتمثل في ثلاث نقاط أساسية هي[4]:

- الحكم على مدى تحقيق الوحدة الإنتاجية للأهداف الموضوعة بالاستعانة بقدر كبير من البيانات والإحصائيات.
- تفسير انحرافات النتائج تفسيراً واضحًا مسبقًا مع الاستعانة بالمعايير والمعدلات الموضوعة مسبقًا.
- تحديد المراكز الإدارية المسؤولة من الانحرافات.

2-2- أهمية تقييم الأداء المالي:

يبرز دور المؤسسة في المجتمع حول الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائض إيجابية من الأرباح في سبيل تشكل الثروة وتعظيم العائد بأقل مخاطرة وتظهر أهمية تقييم الأداء المالي[5].

تهدف المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة و إلى تحقيق الربح، لذا فتقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة لإجراء الرقابة في المؤسسة فهو يظهر عن تحقيق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة الموضوعة وترشيد استخدامات الموارد المتاحة ، وهذا يساهم في بقائها في بيئة تنافسية وهي ترتكز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها.

تحتاج أي منظمة إلى إعداد نظام تقويم أدائها في تكشف نقاط القوة والضعف، بهدف قياس حالة التقدم أو التأخر في المنظمة، بحيث أن الأداء الجيد يصبح شرطا أساسيا لتامين بقاء المنظمة.

([1])- د/ أبو الفتوح علي فضالة : التحليل المالي وإدارة الأعمال ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة 02 ، 1995 ، ص23 .
([2])- د/ دادن عبد الغني ، مرجع سبق ذكره ، ص41.
([3])- د/ السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 28.
([4])- د/ أبو الفتوح على فضالة، مرجع سبق ذكره، ص 23.
([5])- د/ السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 41-42.

يمثل الحصول على المستويات أداء مرتفعة إجراء ديناميكية، إن النجاح في انجاز أهداف طموحه يحقق الإشباع المطلوب ويقوي دافعية المنظمة وأطرافها . هذه الدافعية تؤدي بدورها إلى ازدياد الفعالية إلى مستوى النجاح المطلوب.

المنظمات الرائدة في الأداء هي التي تستطيع نمدجة مستقبلها مع تحديد أهدافه واضحة وواقعية وفي ظل توزيع مواردها في المجال و الزمن المؤديان مقدمًا إلى تدنيه عدم التأكد من بيئتها، كل ذلك بفضل طرق تحليل وقرارات رسمية ومنهجية.

تقسيم قرارات المنظمة بتحديد هدفها الوظيفي الذي يحث على تعظيم قيمتها السوقية، ومع أن طبيعة الأهداف المالية تؤدي إلى استخلاص طابع تكاملي أكثر منه فردي.

ويتوقف أداء المؤسسة الاقتصادية على توضيح ما يلي:

- أيجب النظر إلى الأداء المستقبلي كمعيار وحيد للحكم.
- هل يمكن التنبؤ بالأداء المستقبلي؟ إذا كان بنعم أ يمكن التوقع على أساس دراسة ميدانية ؟

3- خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية[1]:

1 -جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: حيث يتم الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

2 -تحليل ودراسة البيانات الإحصائية: للوقوف على مدى دقتها وصلاحياتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

3 -إجراء عملية التقييم: ويتم ذلك باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية التقييم جميع الأنشطة المسؤولة بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه[2].

([1])- د/ محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 51-52.

([2])- د/ مجيد الكوفي: تقويم الأداء " في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية "، دار المنهج للنشر والتوزيع، الأردن، دون طبعة، 2010، ص 39.

4 -اتخاذ القرار المناسب عن النتائج: بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات و الفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

5 -وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

المبحث 02: أدوات قياس الأداء المالي

يمكن استخراج و عرض مؤشرات ومعايير مالية لهذه الشركة أو تلك تساعد الإدارة والمستثمرين في التعرف على بسهولة و يسر على أداء الشركة في الماضي والحاضر و تساعده في الوصول إلى استنتاجات مستقبلية، وهناك مجموعة كبيرة جدًا من المؤشرات والمعايير المالية لفهم الأداء المالي تلعب دوراً كبيرًا توعويًا وتثقيفيًا، سيتم عرضها في هذا المبحث.

المطلب 01: رأس مال العامل الدائم وأنواع رأس مال العامل

1 - الرأس مال العامل:

يشار إلى الرأس مال العامل بأنه الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة حيث الرأس مال العامل هو[1]:

رأس مال العامل: الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة.

والموجودات المتداولة هي تمتاز بسرعة دورانها أي بسهولة تحويلها إلى نقدية ومثال على ذلك النقد الجاهزَ في صندوق الشركة وحساباتها الجارية في البنوك، وأوراق القبض و الأوراق المالية المتداولة، والمدينون والمصاريف المدفوعة مقدمًا بالإضافة إلى المخزون السلمي.

([1])- د/ علي عباس: الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 01، 2008، ص 285.

أما المطلوبات المتداولة فهي ديون يتوجب الوفاء بها في تواريخ استحقاقها، ومثال على ذلك أوراق الدفع، القروض القصيرة الأجل والفوائد المستحقة عليها خلال السنة الجارية، والمصاريف.

كما يعرف الرأس مال العامل بأنه مجموعة الاستثمارات المؤسسة في الأصول المتداولة، أي تلك الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد خلال سنة، وهذه الأصول تشمل النقد والأوراق المالية والحسابات المدينة والبضاعة[1].

ويمكن حساب الرأس مال العامل بطريقتين هما[2]:

من أعلى الميزانية : **رأس مال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.**

من أسفل الميزانية: **رأس مال العامل = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل.**

ويأخذ الرأس مال العامل ثلاث حالات هي[3]:

الحالة 01: الرأس مال العامل = 0.

هنا تكون المؤسسة في وضعية حرجة لأن تحقيق هامش الأمان ضروري لها ويسمى في هذه الحالة بالتوازن الأدنى حيث تواجه المؤسسة صعوبة في تصريف المخزونات وتعتبر مقبولة إذا كانت المؤسسة تحقق ربحية معبّرة.

الحالة 02: الرأس مال العامل > 0.

ونعني به وجود فائض ناتج عن تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل يوظف في تغطية احتياجات المؤسسة.

الحالة 03: الرأس مال العامل < 0.

في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة أقل من الديون قصيرة الأجل وفي هذه الحالة قد تلجأ المؤسسة إلى الحلول التالية:

- طلب قرض طويل الأجل.
- اللجوء إلى السحب على المكشوف أو خصم الكمبيالات.
- التنازل عن بعض الاستثمارات.

2 - أنواع الرأس مال العامل:

هناك أنواع من رأس المال العامل، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي[4]:

1 - رأس المال العامل الخاص:

(1)- مفلح محمد عقل: الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 01، 2009، ص 168.
(2)- ناصر دادي عدون: تقنيات مراقبة التسيير، دار البعث قسنطينة، الجزائر، طبعة 01، 1998، ص 46.
(3)- مرجع سبق ذكره، ص 46.
(4)- مرجع سبق ذكره، ص 46.

وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، حيث إذا كان رأس المال العامل الخاص موجب بعين الأموال الخاصة تمول الأصول المتداولة، بمعنى الأموال الخاصة لا تمول فقط الأصول الثابتة بل تمول أيضًا جزء من الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.

أو رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة – مجموع الديون.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، ومدى تمكنها من تموين استثماراتها بأموالها الذاتية.

2 -رأس المال العامل الإجمالي:

هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استقلال المؤسسة، وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو اقل، تشمل مجموعة الأصول المتداولة.

ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

أو رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – مجموع الأصول الثابتة.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي، هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، وهذا يعني تحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، وتحديد مسار المؤسسة، هل هو في طريق النمو أو التدهور؟

3 - رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي):

هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون.

أو رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة.

المطلب 02: الاحتياجات من الرأس المال العامل

1 -تعريف الاحتياجات من الرأس المال العامل:

تمثل احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يصل موعد تسديدها، موردا وتسمى موارد الدورة، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال، فيحاول المسير المالي الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال، على أن تكون ملائمة بين استحقاقية الموارد مع الاحتياجات، وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

- **احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة – موارد الدورة**

([1])- مرجع سبق ذكره، ص 50 - 51

- **احتياجات الدورة = مخزونات + قيم قابلة للتحقيق.**
- **موارد الدورة = القروض قصيرة الأجل – سلفات مصرفية.**

أو:

- **احتياجات رأس المال العامل=(مخزونات + قيم جاهزة)-(ديون قصيرة الأجل-سلفات مصرفية)**

2 - أنواع احتياجات رأس المال العامل: وتنقسم إلى نوعين[1] :

أ - الاحتياجات من الرأس المال العامل للاستغلال :

هو الفرق بين عناصر الموجودات للاستغلال والديون القصيرة الأجل للاستغلال ويشكل هذا النوع من الاحتياجات بالنسبة لجميع المؤسسات الاقتصادية القسم الأعظم من احتياجات إلى رأس المال العام ، وتتمثل الموجودات المتداولة الاستغلال في المخزون بجميع أنواعه وحساب الذمم التي تظم العملاء، أوراق القبض والحسابات المشابهة أما الديون قصيرة الأجل للاستغلال فتتمثل في حسابات الموردين، أوراق الدفع فواتير قيد الاستلام ...الخ.

ويمكن حسابه كما يلي:

احتياجات من رأس المال العامل للاشتغال = موجودات متداولة الاستغلال– ديون ق أ ذات طابع استغلالي.

ب -احتياجات من رأس المال العامل خارج الاستغلال:

يمكن أن ينشا عن نشاط المؤسسة حقوق وديون خارج الاستغلال تكون طارئة أو استثنائية تظهر أرصدتها بالميزانية غير أن هذا النوع من الحقوق والديون تكون نسبته عادة ضعيفة في تكوين الاحتياجات من رأس المال العامل خارج الرسم أي :

الاحتياجات من ر.م.ع خارج الاستغلال = رأس المال العام خارج الرسم – د.ق.أ ذات طابع خارج الاستغلال.

وتضاف جبريا الاحتياجات من ر.م.ع خارج الاستغلال الى احتياجات من ر.م.ع للاستغلال لتكوين الاحتياجات من ر.م.ع الإجمالي أي:

الاحتياج من رأس المال العامل = الاحتياجات من ر.م.ع الاستغلال الاحتياجات للاستغلال + الاحتياجات من ر.م.ع خارج الاستغلال.

- **تغيير احتياجات رأس المال العامل:** وتضم ما يلي[2]:
  - **احتياجات رأس المال العامل موجبة:**

(1)- مرجع سبق ذكره، ص 50 - 51
(2)- مرجع سبق ذكره، ص 52

المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل مما يتطلب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية هذا العجز.

- **احتياجات رأس المال العامل سالبة :**

قد غطت احتياجات دورتها، ولا يحتاج إلى موارد أخرى، ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

- **احتياجات رأس المال العامل معدومة:**

عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هناك يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

المطلب 03: الخزينة

1 -تعريف الخزينة:

يمكن تعريف الخزينة على أنها عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال وهي تشمل ما في قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره على مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال [1].

طرق حساب الخزينة: حيث يتم ذلك بطريقتين [2]

الخزينة= رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

أو الخزينة= قيمة جاهزة – سلفات مصرفية.

حيث تعبر الطريقة الأولى عن خزينة المؤسسة في فترة تعبر عن رصيد مجموع الموارد والاحتياجات انطلاقا من هذا المفهوم يمكن الوصول إلى علاقة أكثر دقة لمفهوم الخزينة.

- **الاحتياجات = احتياجات الاستغلال + احتياجات خارج الاستغلال.**
- **الخزينة =الموارد – الاحتياجات.**

الخزينة تظهر كنقطة الفصل بين المدى الطويل المتمثل ماليا برأس المال العامل والمدى القصير المتمثل ماليا باحتياجات رأس المال العامل وعليه يمكن كتابتها:

- **الخزينة = رأس المال العامل – الاحتياجات من رأس المال العامل** .

ويمكن أن نميز ثلاث حالات للخزينة هي:

(1)- مرجع سبق ذكره، ص 52

(2)- مرجع سبق ذكره، ص 52

- **الخزينة الموجبة:** يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة ، وهناك فائض يضم إلى الخزينة ، إلى أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة، لذلك ينبغي أن تعمل المؤسسة على استعمال هذه الأموال في تسديد ديونها القصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات.
- **الخزينة السالبة:** ويعني أن رأس المال العامل اقل من احتياجاته وتعتبر وضعية سيئة للمؤسسة وهي أصعب واخطر وضعية ، حيث أن الموارد غير كافية لتمويل احتياجات رأس المال العامل وبالتالي فالمؤسسة تكون مضطرة للاقتراض من بنكها لتغطية هذا العجز لمعالجة ذلك يجب عليها إتباع طريقة تخفيض احتياجات الدورة كإسراع في تحصيل الديون من الزبائن أو تخفيض الأموال الثابتة كبيع سندات المساهمة.
- **الخزينة الصفرية:** وهي الوضعية المثالية ، حيث أن هذه الوضعية ليس فيها أي إفراط أو تبذير للأموال مع عدم وجود أي احتياجات ، ولهذا لابد على كل مسؤول مالي أن يبحث عن السبل الكفيلة للوصول إلى هذه الوضعية أي الوصول إلى تساوي بين رأس المال العامل لاحتياجات رأس المال العامل.

2 - تقييم التوازنات المالية:

التوازنات المالية المذكورة سابقا ." رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة" لديها ايجابيات وسلبيات والتي سيتم ذكرها.

- **الايجابيات:** كما تحصلت المؤسسة على رأس مال عامل موجب وكما كبر أو زاد مبلغه كان بمثابة مؤشرا هاما من حيث التوازن المالي وكلما زاد على كسب المتعاملين الاقتصاديين الآخرين ، موردين، بنوك...الخ لأنهم أكثر ارتياحا لاسترجاع حقوقهم في تواريخ استحقاقها، كما يمكن التصرف في التوازنات الثلاثية بالتأثير على العناصر المكونة لها وحسب الضرورة مثل: " التخفيض في الديون طويلة الأجل أو احد عناصر الميزانية الأخرى للوصول إلى الحالة المرغوبة فيها من التوازن.
- **السلبيات:** ويتم ذكرها في العناصر التالية:

- يعتبر رأس المال غير كافي وحده كأداة للحكم على البنية المالية للمؤسسة من حيث توزيعها " جيد، ضعيف، مبالغ فيه ".
- رأس المال العامل لا يعبر عن السيولة التي تملكها المؤسسة بل هو مفهوم نظري يعبر عن هامش ينتج من الحسابات التي رأيناها سابقا.
- رأس المال العامل ذو مفهوم ساكن مقارنته بالاحتياج من رأس المال العامل الذي يمثل مفهوم ديناميكي.

- كلما كان تحصيل قسم أكبر من الأموال الدائمة ذات التكلفة العالية نسبيًا في الموجودات المتداولة و كلما أثر ذلك سلبًا على المردودية المالية للمؤسسة.
- إن رأس المال يعطي صورة نسبية لوضعية المؤسسة.
- إذا كانت الخزينة ايجابية فالفائض يسبب خطر يتمثل في تجميد الأموال وبالعكس إذا كانت سلبية فالمؤسسة تلجا إلى الديون القصيرة الأجل لتفادي ذلك يجب تسيير حسن للخزينة.
- رأس المال العامل لا يكفي وحده للحصول على تمويل من قبل لبنك بل يجب استعمال رأس المال العامل الخاص والنسب.
- يمكن تحصيل علاقات التوازن ببعضها في مختلف الحالات والى جانب هذه التوازنات توجد أساليب أخرى يعتمد عليها تعرف بالنسب المالية.

المطلب 04: النسب المالية

1 - تعريف النسب المالية:

النسب المالية هي العلاقة بين البسط والمقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن جزء الأداء ومرتبطة به ومفسرة له، وهذا يعني أن هناك بين البيانات المحاسبية يجب اعتمادها دون الإخلال بمكونات البسط أو بمكونات المقام، و من جانب آخر فإن نتائج كل نسبة مالية لا يمكن أن يفهم مدلولها أو كيفية الحكم على الأداء إلا بمقارنتها ببعض المعايير القياسية ومن خلال المقارنة بين نتيجة النسبة وقيمة المعايير المستخدمة يمكن الحكم على الأداء[1].

تعني النسب المالية العلاقة النقدية بين متغيرين أحدهما مقام والآخر بسط وهي توضح نصيب المقام من وحدات البسط ولذلك فإن النسب المالية تستخرج من البنود المتناسقة في القوائم المالية الختامية الوصول إلى دلالات معنية إذ أن الرقم المالي المتجرد لا تظهر أهميته ولا تتضح دلالاته إذا نظرنا إليه بشكله الرقمي[2].

النسب المالية هي عبارة عن علاقة بين بسط ومقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام التي تعرضها الميزانية العمومية وقائمة الدخل، بشرط أن تكون العلاقة المرتبطة بالأداء مفسرة له[3] .

من خلال هذه التعاريف نجد أن النسب المالية تتميز بـ[4]:

1 - سهولة احتساب النسب المالية.

2 - المظهر الكمي للنسب والذي يمكن تفسيره واستعماله في المقارنة.

(1)- د/ حمزة محمود الزبيدي: أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 81.
(2)- د/ أبو الفتوح علي فضالة، مرجع سبق ذكره، ص 51.
(3)- محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 54.
(4)- مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 303.

3 -مساعدتها في الكشف عن المعلومات التي لا تكشفها القوائم المالية العادية.

4 -تعتبر النسب المالية أداة معبرة تتمتع بقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية.

2 -أهمية النسب المالية في تقييم الأداء المالي:

تتلخص أهمية النسب المالية في الجوانب التالية[1]:

1 - تحديد مدى قدرة الشركات على مواجهة الالتزامات الجارية.

2 -قياس درجة نمو الشركة والكشف عن مواطن الضعف والقوة.

3 -توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الميزانية التقديرية.

4 -قياس الفعلية الكلية للشركة ومستوى أدائها.

5 -قياس الفعالية التي تحصل عليها الشركة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.

بالرغم من هذه الأهمية في استخدام النسب المالية إلا أن هناك بعض نقاط القصور في النسب المالية يمكن أن تفقد هذه النسب قوتها وتتجلى في النقاط التالية[2]:

1 -إن النسب المالية تعتمد على مدى سلامة الأرقام الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية.

2 -صعوبة تحديد الأسس التي يتم عليها مقارنة النسب المالية.

3 -اختلاف التعاريف الخاصة بالبنود الميزانية العمومية وقائمة الدخل من شركة لأخرى مما يجعل تفسيرات النسب المالية في كثير من الحالات غير واضحة.

4 -إن النسب المالية تحسب من بيانات مالية سابقة مما يجعلها ليست ذات دلالة في المستقبل.

5 -إن إعداد القوائم المالية على أساس القيمة التاريخية للأصول وهذا الأساس يكون في التحليل مضللاً في الكثير من الحالات.

6 -تعبر قائمة المركز المالي عن الأرصدة المالية في تاريخ معين بينما الحركة النقدية تتسم بالحركة لا بالسكون.

هناك عوامل أخرى غير ملموسة تؤثر على الحالة المالية للشركات مثل كفاءة الإدارة والمشاكل الفنية والتسويقية التي لا تظهرها القوائم المالية.

3 -أنواع النسب المالية:

هناك مجموعة من النسب المالية التي تساعد على تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتحليله، ولكن من أهم هذه النسب نجد:

1 -نسبة السيولة.

([1])- محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 54-55.

([2])- مرجع سبق ذكره، ص 57.

2 -نسبة النشاط.

3 -نسبة المديونية.

4 -نسبة الربحية.

أولاً: نسبة السيولة:

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل و تقييم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره، والهدف الرئيسي من التحليل هو الحكم على مقدرة المؤسسة في مقابلة التزاماتها الجارية، وتقوم هذه المرحلة على دراسة صافي رأس المال أي فرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة[1].

هي النسب التي تقيس مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والنسبة سائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر أي السهولة والسرعة في التحويل إلى نقد جاهز دون خسائر[2].

و يجدر الإشارة إلى أن الشركة الأكثر سيولة هي الأكثر جاذبية من حيث قدرتها على الوفاء بالتزاماتها والتي تشكل أرضية صلبة ضد أي خلل أو تخلف عن الوفاء بالدين، والشركة ذات الآمال العريضة التي تفشل في تحقيق السيولة قد تواجه خطر الإفلاس في حال عدم تمكنها من تسديد الالتزامات قصير الأجل[3].

وهناك مقاييس متعددة لقياس نسبة السيولة منها:

1 -نسبة التداول:

وهي عبارة عن النسبة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وتحسب كما يلي[4]:

وتقيس هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

2 -نسبة السيولة السريعة:

وهي عبارة عن النسبة النقدية و نسبة النقدية (السندات الحكومية) أو هي الخصوم المتداولة وتقتصر هذه النسبة على الأصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها تقريبًا لأي انكماش في القيمة عند التصفية وتحسب كما يلي[1]:

(1)- جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 111.
(2)- محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 62.
(3)- مرجع سبق ذكره، ص 36.
(4)- هيثم محمد الزغبي: الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2000، ص237-238

3 - سرعة دوران النقدية:

وهي عبارة عن خارج قسمة المبيعات السنوية على النقدية زائد نسبة النقدية وتبين هذه النسبة عدد مرات دوران النقدية عند قيام المؤسسة بعملياتها خلال السنة، حيث لا توجد نسبة نموذجية لسرعة دوران النقدية، لذا يجب القيام بالمقارنات بينها وبين المؤسسات المماثلة لها في النشاط ، إضافة إلى ذلك فان هذه النسبة تحدث خلال السنتين مما يقدم المدير مقياسا للكفاية في استخدام النقدية وتحسب[2]:

$$\text{سرعة دورن النقدية} = \frac{\text{المبيعات السنوية}}{\text{النقدية + نسبة النقدية}}$$

4 - صافي رأس المال العامل:

ويحسب على النحو التالي [3] :

صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة.

يمثل رأس المال العامل الفرق بين الموجودات المتداولة " الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة " الالتزامات المتداولة، لهذا فهو ليس نسبة مالية كبقية النسب الأخرى ، بل هو عبارة عن مفهوم كمي لنسب التداول، حيث تبين الأرقام مدى زيادة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، في حين تعبر نسبة التداول عن هذه الزيادة بطريقة نسبية أو بعدد المرات.

ويمثل صافي رأس المال العامل هامش الأمان المتاح للديون قصيرة الأجل على المؤسسة، أما من الناحية التمويلية فهو يعبر عن ذلك الجزء من الموجودات المتداولة الذي لم تكف المصادر القصيرة الأجل لتمويله، ولذا يجب تمويله بالمصادر طويلة الأجل.

ثانيا: نسب النشاط:

هي النسب التي تقيس مدى كفاءة الشركة في استخدام مواردها وتستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة الشركة في إدارة الموجودات والمطلوبات وقدرتها على الاستخدام الأمثل، وهي مقياس مهم لمدى كفاءة الشركة في استخدام المصادر المالية المتاحة وتدرس هذه النسب معدلات دوران الذمم والمخزون والموجودات التي توضح سياسات الشركات في استزاد الديون وسياستها في التخزين وإدارة الموجودات، وينصب الاهتمام هنا حول كيفية استخدام الشركات لموجوداتها " الثابتة والمتداولة " بكفاءة

(1)- جميل أحمد توفيق مرجع سبق ذكر، ص 113-114.
(2)- نفس المرجع السابق،ص 114.
(3)- مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره ، ص 315.

لتعظيم المبيعات والأرباح، حيث من وجهة نظر مالية بحتة لان السبب الوحيد للاستثمار في الأصول هو تعظيم قيمة الأعمال[1] .

وتتمثل أهم نسب النشاط فيما يلي [2] .

1 - معدل دوران الحسابات المدينة:

يشير دوران الحسابات المدينة إلى عدد مرات تحصيل الحسابات المدينة خلال السنة، والدوران المالي للحسابات المدينة يدل على كفاءة تحويل الحسابات المدينة إلى نقد، ويستخدم صافي المبيعات في كشف الدخل لحساب دورات الحسابات المدينة كما يلي:

$$\text{دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات الاجلية}}{\text{معدل رصيد الحسابات المدينة او الرصيد في نهاية الفترة المالية}}$$

2 - معدل دوران صافي رأس المال العام:

وتوضح هذه العلاقة إذا كانت المؤسسة متوسعة في نشاطها أو تحتفظ بأصول سائلة أكثر من حاجتها.

وتتطلب الدقة في الحكم على هذه النسبة مقارنة مع مؤشرات المؤسسة موضع التحليل بمثيلتها من المؤسسات الأخرى، بشكل عام يعكس معدل الدوران المنخفض عدم الكفاءة في حين يعكس معدل الدوران المرتفع كفاءة جيدة مع اخذ احتمالات التوسع بعين الاعتبار.

3 - معدل دوران المخزون :

يعتبر مؤشر لدرجة سيولة المخزون ويتم حساب هذه النسبة بقسمة المبيعات على المخزون وذلك كما يلي [3]:

$$\textbf{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{المخزون}}$$

المبيعات هو رقم المبيعات الإجمالي.

المخزون هو متوسط المخزون.

4 - معدل دوران الأصول المتداولة:

وتحتسب هذه النسبة على النحو التالي:

(1)- محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره ، ص 64-65

(2)- مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره ، ص 317-326

(3)- عبد الغفار حنفي وآخرون، الإدارة المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 77

$$\textbf{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{اجمـالي المبيعـات}}{\text{اجمـالي الاصـول}}$$

تركز هذه النسب على مدى استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات وهذا المعدل هو مؤشر جيد على مدى استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات، والمعدل المرتفع لنسبة مؤشر على الكفاءة أو احتمال الاعتماد على رأس مال عامل قليل والعكس، ذلك يعني استخدام رأس المال العامل بكفاية إما بسبب عدم توليد الحجم المناسب من المبيعات، أو بسبب زيادة الاستثمار في بنود رأس المال العامل.

5 - معدل دوران إجمالي الأصول:

وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\textbf{معدل إجمالي الأصول} = \frac{\text{اجمالي المبيعات}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

تشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول أو الاستثمار لتحقيق قدر كبير من المبيعات، حيث إذا كان المعدل مرتفع دل ذلك إمَا:

1 -كفاءة في المبيعات.

2 -نقص في الاستثمار في الأصول والاستغلال لها بالعمل على عدة دورات.

3 -شراء بعض المبيعات دون إنتاجها.

أما في حالة الانخفاض يعتبر دليل على:

1 - عدم استغلال الأصول المتداولة.

2 - عدم تحقيق الشركة مستوى المبيعات المطلوب.

3 -زيادة لا لزوم لها في الاستثمار.

ثالثا: نسبة المديونية:

وهي تلك النسب التي تقيس درجة مديونية المشروع ويستطيع من خلالها الجهات المستفيدة المالكين، المقرضين، معرفة الواقع الحالي لمديونيته وقدرة المشروع على تسديد الالتزامات المالية التي يتحملها اتجاه الغير، وتبين هذه النسبة مدى مساهمة المصادر الخارجية في تمويل استثمارات المشروع والالتزامات المترتبة عليه، وتعرض في النهاية درجة الخطر المالي، فهذه النسبة بدورها توضح درجة الأمان للدائنين كما تقيس إمكانية المشروع على الوفاء بهذه الديون [1].

([1])- دريد كامل آل شيب، مرجع سبق ذكره، ص 70

يمكن قياس نسبة المديونية من المؤشرات التالية [1]:

1 - نسبة الديون إلى حق الملكية $= \frac{\text{اجمالي الديون(قصيرة و طويلة الاجل)}}{\text{صافي حقوق المساهمين}}$

2 - نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حق الملكية $= \frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{الملكية حق}}$

3 - نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة $= \frac{\text{حق الملكية}}{\text{الاصول الثابتة}}$

رابعا: نسبة الربحية:

إن أكثر الموضوعات التحليلية التي يهتم بها الأداء المالي في الشركات هي الربحية فتحقيقها يعني التحسن في الأداء المالي وتعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التي اتخذتها إدارة الشركات[2].

وان من أهداف الشركات المهمة ترتيب وتنظيم استخدامات الأموال بطريقة تمكن المالكين من الحصول على عائد مناسب على أموالهم لا يقل عن الأرباح التي تحققها المشاريع المماثلة من خلال خطوتين[3]:

1 -ترتيب مصادر الأموال بشكل يمكن الشركة من الحصول على حاجتها دون التعرض إلى مخاطر بالغة.

2 -استثمار الموال التي يحصل عليها في الأصول بطريقة تمكن الشركة من تحقيق عائد ملائم.

وتضم نسبة الربحية النسب التالية:

1 -نسبة مجمل ربح العمليات إلى المباعات [4]:

ويطلق على هذه العلاقة أيضا اسم حافلة مجمل العمليات، وتهتم بقياس مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تتكون منها تكلفة مبيعاتها، ويجرى مقارنة هذه النسب مع مثيلاتها من المنشآت في نفس الصناعة وتحسب كما يلي :

نسبة مجمل ربح العمليات إلى المبيعات $= \frac{\text{مجمل ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}}$

2 -نسبة ربح صافي العمليات [1]:

(1)- هيثم محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص 245
(2)- محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره،ص 60.
(3)- مرجع سبق ذكره، ص 60.
(4)- هيثم محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص 243 - 245

تحسب كما يلي:

$$\textbf{نسبة صافي ربح العمليات} = \frac{\text{صافي ربح العمليات قبل الفائدة الضريبة و الارادات و المصرروفات}}{\text{المبيعات}}$$

تحسب هذه النسبة قبل الضريبة والفائدة والمصروفات الأخرى، لأنه ليس لدى إدارة المشروع سيطرة فعلية على هذه العناصر لذا يكون المقياس الحقيقي لكفاءة الإدارة هو ربح العمليات.

3 -نسبة صافي الربح على المبيعات[2]:

وتسمى هذه النسبة بحافة المبيعات إذ تبين إلى أي مدى يمكن أن ينخفض سعر بيع الوحدة قبل ان تتحمل المؤسسة خسارة شاملة وتتم مقارنة هذه النسبة مع النسب المماثلة للمنشاة في نفس الصناعة وتحسب كما يلي:

$$\textbf{نسبة صافي الربح إلى المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

4 -معدل العائد على الموجودات [3]:

يطلق على هذه النسبة القوة الايرادية، وتحسب بموجب المعادلة التالية:

$$\textbf{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي ربح العمليات قبل الفائدة و الارادات والمصرروفات الاخرى و الضريبة}}{\text{معدل المجموع او معدل مجموع الموجودات}}$$

تحقق هذه النسبة الغايات التالية:

1 -المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالاقتراض، وذلك من خلال المقارنة بين معدل العائد وكلفة الاقتراض.

2 -تعكس هذه النسبة الكفاءة التشغيلية (دون الكفاءة المالية).

3 -تعتبر من أفضل مؤشرات الكفاءة التشغيلية ومن أفضل أدوات المقابلة بين المؤسسات المختلفة ذلك لأنها لا تعكس اثر الرفع المالي، إذ أن بسط النسبة ومقامها لا يتأثر بكيفية تمويل المؤسسة لموجوداتها.

5 -العائد على حقوق المساهمين [4] :

تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة.

يتم احتساب هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق المساهمين (رأس المال + الأسهم الممتازة + الاحتياطات + الأرباح غر الموزعة).

([1])- مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 328

([2])-هيثم محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص 244.

([3])- مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 330.

([4])- مرجع سبق ذكره، ص 330 - 331

العائد على حقوق المساهمين = $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة(بعد طرح حقوق جملة الاسهم الممتازة ان وجدت)}}{\text{صافي حقوق المساهمين او معدل صافي حقوق المساهمين}}$

النسب المالية لتقييم أداء المصاريف: ندرج في هذا العنصر أهم النسب المستخدمة لتقييم الأداء المالي للمصارف، وهذه النسب تتعلق بكل من نسب السيولة، نسبة ملائمة رأس المال، نسب التوظيف وهذا ما يتم توضيحه في هذا الجدول:

جدول رقم (02):النسب المالية للمصارف

البيان	النسبـــة

نسب السيولة	**نسبة الإحتياطي[1] =** الأرصدة لدى البنك المركزي / قيمة اجمالي الودائع+إلتزامات و أخرى **نسبة الرصيد النقدي [2] =** النقدية في البنك / قيمة إجمالي الودائع **نسبة السيولة القانونية [3] =** أرصدة شبه نقدية / حجم الودائع لدى البنك+خطابات ضمانات غير مكفولة+شيكات و حوالات مستحقة الدفع
نسبة ملائمة الرأس مال	**قدرة حقوق الملكية على الودائع[4] =** حقوق الملكية / إجمالي الودائع **نسبة حقوق الملكية إلى القروض [5] =** حقوق الملكية / إجمالي القروض **نسبة حقوق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية [6] =** حقوق الملكية / الاستثمار في الأوراق المالية **نسبة حقوق الملكية على تغطية مخاطر الأصول [7] =** حقوق الملكية / الموجودات ذات المخاطر
نسبة التوظيف	**معدل إقراض الودائع [8] =** القروض و السلف / الودائع **معدل الاستثمار في الأوراق المالية[9] =** الاستثمار في الأوراق المالية / الودائع

المبحث 03: اثر الرأس مال الفكري على الأداء المالي:

(1)- د هشام جبر: إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص 296.
(2)- مرجع سبق ذكره، ص 296.
(3)- د محمد سعيد سلطان: إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، القاهرة، 2005، 1962
(4)- رسمية قرياقص: أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 304.
(5)- حمزة محمود الزبيدي: إدارة المصارف، إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص 89.
(6)- عبد الغفار حنفي: الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993، ص194.
(7)- حمزة محمود الزبيدي: إدارة المصارف، مرجع سبق ذكره، ص 90
(8)- رضا صاحب أبو حمد: إدارة المصارف " مدخل تحليلي كمي معاصر "، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، عمان، 2002، ص196.
(9)- رسمية قرياقص: مرجع سبق ذكره، ص 344.

أصبحت المعرفة المفتاح الأساسي لتطوير الاقتصاديات وكذا المنضمات، والملاحظة أن المنظمات الناجحة في العالم هي منظمات ذات اهتمام كبير بالمعرفة وما تستوجبه من التزامات بمتطلبات الاستثمار في ميدان رأس المال الفكري، حيث يشكل هذا التوجه دعما دائما لمشروع ترقية المعرفة بالمنظمة والتي تنتج مع الوقت موجودات معرفية مالية تساهم في رفع أداءها المالي، وهذا ما سنحاول من خلال هذا المبحث توضيحه ومناقشة العديد من المطالب تدور حول الاستثمار في الرأس المال الفكري وأساليب قياس كفاءته ودوره في رفع الأداء المالي.

المطلب 01: الاستثمار في رأس المال الفكري:

1 -مفهوم وأهمية الاستثمار في رأس المال الفكري:

نعني بمفهوم الاستثمار في رأس المال المعرفي تلك المداخلات التي تقوم بها المنظمات في تدعيم المواهب البشرية وترقية وتطوير التقنيات والمهارات التي تعزز المنافع التنافسية وتسمح بتكوين قيمة فريدة تبقى بعيدة عن منال المنظمات الأخرى وهذا يعني أن الاستثمار في تعليم العاملين وترقية مهاراتهم هو طريقة جديدة لخلق سوق عمل داخلي أساسي ترتكز عليه المنظمة في بناء مواردها البشرية[1] .

الاستثمار في رأس المال البشري يتمثل في المدخلات التي تخلقها أو توجدها أو تحققها الشركات من المواهب والتكنولوجيا المتطورة التي يستخدمها أفرادها بكل كفاءة وصولا لتحقيق المزايا التنافسية التي ينبغي أن تكون ذات قيمة ومتفردة بنوعها، بحيث يصعب على الشركات الأخرى الحصول عليها أو الاستيلاء عليها [2] .

كما يشير مفهوم الاستثمار في رأس المال الفكري إلى توظيف الأموال من قبل المنظمة في الأصول الثابتة أو المتداولة بغية الحصول على الموارد المعرفية التي تتمثل في الحصول على الموارد البشرية العالية التخصص في مجال المعرفة وإعادة التأهيل وتدريب العاملين في مجال المعرفة وتكوين الخبرات المعرفية، تتجدد أهمية الاستثمار في رأس المال العرفي من خلال الجوانب التالية[3] :

- يعزز الاستثمار في الموارد المعرفية وبخاصة رأس المال المعرفي مستوى أداء المنظمات وخاصة تلك التي تتمتع بمركز استراتيجي قوي على عكس المنظمات ذات المركز الاستراتيجي الضعيف إذ تؤكد أدبيات التخطيط الاستراتيجي على أهمية الموقع الاستراتيجي للمنظمة في تحديد مستوى الاستثمار في الموارد المعرفية.
- تعد زيادة الاستثمار في رأس المال المعرفي مؤشر لقياس ربحية المنظمة ويساهم بشكل فعال في تحقيق الفوائد المالية العالمية للمنظمة، حيث تشير إحدى الدراسات الحديثة التي أجريت على مجموعة من شركات التامين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن اغلب الشركات التي حققت

(1)- محمد راتول، احمد مصنوعة، الاستثمار في رأس المال الفكري وأساليب قياس كفاءته، ملتقى دولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، 13 و 14 ديسمبر 2011، ص 11.

(2)- سعد علي العنزي، احمد علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 239.

(3)- محمد راتول، احمد مصنوعة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

أرباح عالية في هذا النشاط تلك الشركات التي أنفقت الجزء الأكبر على الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات وخلق المهارات المعرفية بجوانبها المختلفة.

- إن الاستثمار في مجال رأس المال المعرفي يحتم على المنظمات أن تعرف مستويات الاستثمار الملائمة لها من خلال تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى من المبالغ التي تخصص لغرض الاستثمار.

- يساهم الاستثمار في رأس المال الفكري على تشجيع الإبداع والابتكار، حيث توصلت إحدى الدراسات على وجود علاقة طردية قوية بين الاستثمار في رأس المال المعرفي وبين الإبداع والابتكار من قبل الأفراد العاملين في المنظمات.

2- أوجه الاستثمار في رأس المال الفكري:

من اجل تحسين رأس المال الفكري وبلوغ درجة الموائمة بين الأفراد والوظائف، يجب تنمية قدرات ومهارات الأفراد، وذلك عن طريق الاستثمار في عدة أوجه نذكر منها: التكوين والتعليم، حيث أن هذان الآخرين يعتبران من أهم وظائف إدارة الموارد البشرية خصوصا في وقتنا الحالي، ولذلك سنسلط الضوء على كل واحد منها.

أ - **التعليم والتدريب:**

إن التدريب هو ذلك الجهد المنظم والمخطط له لتزويد الموارد البشرية في المنظمة بمعارف معينة، وتحسين وتطوير مهارتها وقدراتها، وتغيير سلوكها واتجاهاتها بشكل ايجابي بناء مما قد ينعكس على أداء المنظمة[1].

إن التدريب يحمل بعدا آليا في نقل المارة التي تتمثل في مجموعة الحركات في التعامل مع الآلة من اجل الإنتاج، كذلك الحال مع التعليم الذي يتم بنمط مدرسي لتلقين واكتساب المعلومات وفي كلا الحالتين ثمة حالة ساكنة يتم نقلها من الغير إلى المتدرب أو الطالب بكل ما يعنيه ذلك من هرمية واتصال، ولكن مع التعلم التنظيمي فان انتقال المعرفة أو المهارة يتم بطريقة التبادل والتفاعل والتشارك بين طرفين في علاقة تتجاوز الجانب الرسمي إلى اللارسمي، كما أن التدريب والتعليم يمكن الحصول عليها خارج موقع العمل في حين أن التعلم هو معرفة خاصة لا يمكن أن تتم إلا داخل العمل[2] .

إن المسير إذا أراد أن يحدث تغيراً في المؤسسة يجب أن يقوم بعملية تدريب الموظفين أو العاملين غير أن التغيير لن يكون عميقًا أكثر من التغيير الناجم عن عملية التعليم، بينما يبقى التعلم هو

(1)- سعد عامر أبو شندي، إدارة الموارد البشرية في المؤسسات التعليمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 01 ، 2011،ص36.
(2)- أكرم سالم، المنظمات المتعلمة،

www.pdffactory.com

أحدث وسيلة للتغيير في المؤسسة، والشكل التالي يوضح التدرج في التغيير من التدريب فالتعليم ثم التعلم[1].

الشكل (03) التدرج في التغير من التدريب فالتعليم ثم التعلم

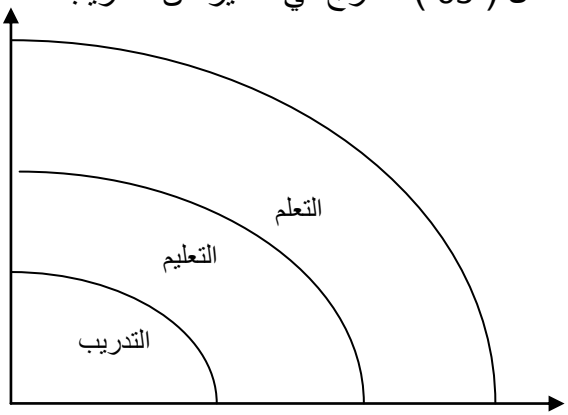

المصدر: نجم عبود نجم، إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، الطبعة 1، الوراق، الأردن، 2005، ص 246.

ب - البحث والتطوير[2]:

تنتشر في الاقتصاد المبني على المعرفة مخابر البحث والتطوير، وتولي لها الحكومات والخواص بالغ الاهتمام باعتبارها القلب النابض للتقدم التكنولوجي.

يقصد بالبحث Research متابعة Rursuit لنقلة تكنولوجية رئيسية في ميدان حديث مثل بيوتكنولوجيا، فالبحث هو تعمق في المعرفة، أما التطوير Development فهو تطبيق للمعارف التكنولوجية في مجال معروف مسبقًا، وبالتالي فهو توسع في المعرفة.

إن الدخول في الاقتصاد الجديد يقتضي رفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي " PIB " إذا تعتبر هذه النسبة كمؤشر ضمن مجموعة مؤشرات اقتصاد المعرفة، نجد في الدول المتقدمة نسب معتبرة تتقارب فيما بينها، فالولايات المتحدة تخصص نسبة 2,5 % من " PIB " أما فرنسا وألمانيا فيخصصون 2,3 % واليابان 2,8 % لكن توزيع الإنفاق في حقل برامج البحث والتطوير تختلف من بلد لآخر.

المطلب 02: الأشكال المتاحة لإظهار الاستثمار في رأس المال الفكري

ظهرت اتجاهات كثيرة حاولت الدمج بين المؤشرات المالية و غير المالية لتعكس دور اقتصاد المعرفة، ولعل مبرر هذا الدمج ناجم عن أن قياس إنتاجية المورد البشري يشكل جزء من قياس مكونات

(1)- نجم عبود نجم: إدارة المعرفة، المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، مرجع سبق ذكره، ص 246.
(2)- بوطالب قويدر: الاندماج في اقتصاد المعرفة، الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة، الجزائر، 9-10 مارس 2004، ص 157.

رأس المال الفكري الذي يغطي محتويات غير مالية، واستنادًا لذلك وردت العديد من الدراسات لتحديد المعالجة المحاسبية لرأس المال البشري ومنها نجد[1]:

1 - رأس المال الفكري بوصفه موجود " أصل ":

طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة يتم إعداد القوائم المالية والتي تفتقر إلى إظهار وقياس رأس المال البشري وتعالج استثمارات رأس المال البشري ومنها نفقات التدريب والتعلم والتي تظهر كنفقات ضمن قائمة الدخل وبذلك فإن هذه القوائم لا توفر معلومات هامة للمستثمرين والدائنين وحملت الأسهم.

إن قياس قيمة رأس المال البشري من خلال المنهج متعددة الرؤى للموجودات هو أكثر شمولية للمنظمات التي تريد أن تكون دقيقة في تشخيص قيمة أدائها لاسيما تلك المنظمات التي تشكل المعرفة فيها جزءًا كبيراً من قيمة منتجاتها وكذلك ثروتها، وضمن هذا التطوير أيد أصحاب النظريات المحاسبية الفكرة القائمة بضرورة معاملة الأفراد بوصفهم أصولاً والاهتمام بقيمهم مع أهمية إظهار أثر المعلومات الكلفوية لمحاسبة الموارد البشرية في القرارات المالية بالمقارنة مع القرارات القائمة على أساس معلومات مالية تقليدية، وإيمانًا بهذا الرأي فإن المنظمات تنفك عن سعيها لإيجاد طرائق دقيقة لتقييم أداء المورد البشري طالما أنه يشكل الموجود الأهم.

2 - رأس المال الفكري بوصفه التزامات (مطلوبات / خصوم):

إن الالتزامات حالها حال الموجودات وغالبًا ما نعتقد أن الديون تعني أمرًا سيئًا ولكن ذلك ليس صحيحًا دائمًا لكون الديون هي المسؤولة أو التزام و أن الإيفاء بالالتزامات هو أساس المعاملة التجارية.

إن مفهوم الالتزامات هو شيء أساسي يقدم بدايات في وضع العاملين على بيانات الميزانية، ومن الأمور المركزية في ذلك هو الإدراك بأنه لا يمكن امتلاك البشر، و أن المنظمات تكتسب الموارد البشرية وتحتفظ بها ويتحقق ذلك الاكتساب من خلال تحمل المنظمات لمسؤولياته، وإذا لم يكن لدى المنظمة مسؤولية أو التزام اتجاه الموارد البشرية فإنها قد لا تمتلك أو سوف لن تمتلك موارد بشرية، وفي هذا الصدد يحدد الباحث ثييك (Theeke) مناقشة ثلاثة أنواع من الالتزامات:

1 - هناك تشابه بين الودائع القابلة للسحب لدى المصارف و رأس المال البشري، لأن كلاهما ملكية الشخص الذي يعتريها، فالأفراد يتعاقدون لتخويل شخص ما حق الاستخدام لرأس مالهم البشري أو لمالهم النقدي لفترات محددة من الزمن، وهناك محددات لهذه المقاربة وتتمثل فيما يلي:

- سهولة بيان القيمة النقدية لقرض المال وصعوبة وتحديد القيمة المالية لرأس المال البشري.
- عند إعادة الوضعية فإن قيمة المبلغ الإجمالي للوديعة الأولية يجري تسديديها، أما بالنسبة رأس المال البشري فإن المقدار الذي يجرى إعادته قد يكون أكثر أو أقل من القرض الأصلي.

(1)- د/ محمد راتول . د/ أحمد مصنوعة، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

2 - هناك تشابه بين التزامات رأس المال البشري وبين الالتزامات التي يحققها عقد الإيجار، حيث يحاول حاملي الأسهم والمستثمرين معرفة القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية ويجري التوصل لاحتساب هذه القيمة باستخدام معدل فائدة مفروض وعدد دفعات والجدول الزمني للمدفوعات و بالتالي فإن قيمة الدين تصبح بالإمكان تخمينها، حيث أن تحديد القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية والتي من خلالها يجري تحديد قيمة الدين (الالتزام) المترتب على المنظمة سيكون بالإمكان استخدام نفس الطريقة لتقييم رأس المال البشري الذي يقرضه العاملون للمنظمة.

3 - هناك تشابه بين المسؤولية القانونية للمنظمة تجاه رأس المال البشري الذي تملكه والالتزامات الأخرى المرتبطة بتحقيق شروط معينة فالديون المشروطة هي الالتزامات تعتمد على حصول حدث ما في المستقبل إذ أن حصول الأحداث المستقبلية تلزم المنظمة بتقديم مدفوعات. أما عملية تسجيل هذا النوع من الالتزام فهو مشابه للفقرات الإضافية التي ترد محقة بالقوائم المالية الأساسية، والتي غالبا ما تتضمن السياسات المالية المتبعة والقيود والمحددات وتفسير لبعض الديون المحتملة.

المطلب 03: الأساليب المالية لتقييم كفاءة الاستثمار في رأس المال الفكري

ضمن هذه المجموعة نجد الأساليب الأساسية التالية[1]:

1 - **أسلوب المؤشرات المتعددة**: استخدام أسلوب المؤشرات المتعددة من قبل الباحثان "مالون وادفنسون (Malone et Edvinson)" لقياس الاستثمار في رأس المال الفكري وذلك وفقا لنموذج متعدد المؤشرات، حيث يحتوي على 140 مؤشرا ومشتقاتها جميعها تتعلق برأس المال المعرفي ويفترض من هذا النموذج انه يمكن الحصول على الأوجه الكافية لرأس المال الفكري الضرورية للفهم الكامل لهذه الظاهرة، ومن بين المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال نجد ما يلي:

أ - **المؤشرات المالية ومؤشرات العملاء**: وكنموذج عن هذا النوع من المؤشرات يتم توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (03): المؤشرات المالية ومؤشرات العملاء

الرقم	المؤشرات المـاليـة	المؤشـرات المتعلقـة بالعملاء
01	إجمالي الأصول (بالقيمة)	الحصة السوقية %
02	إجمالي الأصول/ الموظفين (قيمة)	عدد العملاء
03	(الإيرادات/إجمالي الأصول) %	المبيعات السنوية بالنسبة للعميل
04	(الأرباح/ إجمالي الأصول)%	% العملاء الذين لم تستطع المنظمة التعامل

[1]- نفس المرجع السابق، ص 13-15.

		معهم
05	إيرادات المشروعات الجديدة/ قيمة الإيرادات	عدد زيارات العملاء للمنظمة
06	إيرادات الموظف الواحد %	عدد العملاء بالنسبة للموظف الواحد
07	وقت العمل/حضور الموظف	متوسط الفترة بين اتصال العميل واستجابة المبيعات
08	الأرباح بالنسبة للموظف الواحد/ قيمة الأرباح	مؤشر رضا العملاء %
09	الإيرادات من العملاء الجدد/ الإيرادات الإجمالية	الاستثمار بتكنولوجيا المعلومات/ مندوب البيع

المصدر: محمد راتول، احمد مصنوعة ، الاستثمار في رأس المال الفكري وأساليب قياس كفاءته، ملتقى دولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، 13 و 14 ديسمبر 2011، ص 14.

ب - **المؤشرات الخاصة بالموارد البشرية**: وكنموذج عن هذا النوع من المؤشرات تقدم الجدول التالي:

جدول رقم (04): المؤشرات الخاصة بالموارد البشرية:

الرقم	الناحية المعرفية لدى الموظف	التجديد و التطوير
01	مؤشر القيادة	مؤشر تطوير الاكتشافات/ الموظف الواحد
02	مؤشر التحفيز	مؤشر رضا الموظف
03	مؤشر التوظيف	مصاريف التسويق بالنسبة لكل عميل

04	عدد الموظفين	حصة الساعات المخصصة للتدريب
05	دورة التوظيف	حصة الساعات المخصصة للتطوير
06	متوسط خدمة الموظف	رأي الموظفين (مؤشر التجديد)
07	عدد المدراء	مصاريف البحث والتطوير/ المصاريف الإدارية
08	متوسط أعمال الموظفين	مصاريف التدريب بالنسبة لكل موظف
09	مؤشر الإبداع والابتكار	موارد البحث والتطوير/ إجمالي الموارد

المصدر: محمد راتول، احمد مصنوعة، الاستثمار في رأس المال الفكري وأساليب قياس كفاءته، ملتقى دولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، 13 و 14 ديسمبر 2011، ص 14.

أسلوب نماذج التكلفة

تعتبر نماذج التكلفة مقبولة على نطاق واسع في المحاسبة والإدارة، وان استخدام نظام (ABC) لفهم مدى مساهمات المعرفة في إنتاجية المنظمة يواجه بعض الصعوبات في التطبيق، ولكن على الرغم من ذلك يمكن استخدامه لهذا الغرض، حيث يفترض أسلوب نماذج التكلفة انه لكي نفهم قيمة المعرفة في كل نشاط من أنشطة المنظمة (التسويق، الإنتاج، الأفراد، المالية) لا بد من حساب تكلفتها أو قيمتها السوقية، وان القيمة السوقية لمعرفة الفرد تمثل احد المقاييس الخاصة بقيمة المعرفة لدى الفرد، وفي هذا الشأن أكد (Stewart) انه لا يوجد أي معنى للارتباط بين تكلفة الحصول على المعرفة وقيمة المعرفة، حيث أن قياس الاستثمار في رأس المال الفكري لا تتبع بالضرورة تكلفة صيانته.

2 - أساليب الحسابية لقياس الاستثمار في رأس المال الفكري:

يشير الواقع العملي إلى أن أساليب المحاسبة التقليدية لا تستطيع قياس آو الإفصاح عن رأس مال المعرفي، حيث لم تظهر لحد الآن أية منافع ناتجة عن الإفصاح عن بعض المعلومات الخاصة برأس المال المعرفي، حيث تتمثل أهم الأساليب المحاسبية المستخدمة في قياس رأس المال المعرفي بالاتي:

أ - أسلوب معدل العائد على الأصول:

في ظل هذا الأسلوب يستخدم متوسط العوائد قبل الضريبة الخاص بالمنظمة لثلاث سنوات، حيث يتم تقسيم هذا المتوسط على متوسط الأصول الملموسة لنفس الفترة الزمنية، والناتج يقارن مع متوسط الصناعة لحساب مستوى الفرق فإذا كان هذا الفرق سالبا أو معدوما دل ذلك على أن المنظمة ليس لديها

رأس المال الفكري يحاكي متوسط الصناعة، وتبعا لذلك تكونن قيمة رأس المال المعرفي مساوية للصفر، أما إذا كان هذا الفرق موجبا عندها يكون للمنظمة رأس مال معرفي يزيد عن متوسط الصناعة.

ب -أسلوب تحويل الأصول غير الملموسة إلى أصول ملموسة:

إن الغرض من مؤشر الأصول غير الملموسة ليس إعطاء صورة كاملة للأصول غير الملموسة لان ذلك غير ممكن ويعتبر ذلك فشل جميع الأساليب الشاملة المستخدمة في هذا الجانب، والهدف من ذلك هو فتح الباب أمام المدراء لإجراء التجارب العلمية، حيث افترضت معظم الأبحاث الدولية في هذا المجال انه بالإمكان استخدام نظم المعلومات التي تستطيع تحويل القيم غير الملموسة إلى مبالغ نقدية وإدراجها ضمن الميزانية الختامية، واقترحت بعض المسائل لمعاملة الموظفين كعناصر ضمن الميزانية وقياسهم بمبالغ نقدية، وفي هذا المجال قدمت بعض الدراسات معايير لحساب إنتاجية الأفراد خلال العمر الإنتاجي، حيث تستخدم القيمة المضافة الاقتصادية التي تربط بين الأرباح أو التدفقات النقدية للأصول الملموسة ورأس المال المستثمر أو حقوق الملكية من خلال التركيز على التدفقات النقدية الملموسة التي تحقق قيمة المساهم.

المطلب 04: دور الفكر المعرفي المالي في موجودات المعرفة المالية

أولا- مفهوم موجودات المعرفة المالية:

يعرف المحاسبون الموجودات بأنها سهم يتوقع فيه انسياب عدد من الخدمات المستقبلية، وفقا لذلك تعرف موجودات المعرفة المالية بأنها أسهم المعرفة التي منها يتوقع انسياب وتدفع لفترة زمنية معينة، ويكون من الصعب تحديدها مسبقا، وعلى النقيض من الموجودات المادية التي قد تمتلك عمرا معينا بسبب اندثارها أثناء الاستخدام، يمكن لموجودات المعرفة المالية أن تستمر نظريا إلى الأبد، وقيمتها مفتوحة النهاية، وكذلك لا يوجد تشابهه بين الجهد المطلوب لتقدير موجودات المعرفة المالية وقيمة الخدمات التي تنتجها[1].

[1]- حسن صبحي، حسن العباس: دور الفكري المعرفي المالي في بناء نماذج موجودات المعرفة المالية، الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمته في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، كلية الحدباء الجامعية الموصول، العراق، 27، 28 نوفمبر 2007، ص 05.

والفارق بين المصطلحات الثلاثة (بيانات، معلومات، معرفة) ذو صلة لتوضيح التناقض بين الموجودات المادية (الملموسة) وموجودات المعرفة المالية غير الملموسة، تعتمد المعرفة على المعلومات المستخلصة من البيانات فالمعرفة المالية خاصية للمستثمر الذي يستخدمها للتصرف في ظروف معينة، وتعد المعلومات المجموعة الفرعية للبيانات الكامنة في الأشياء والتي تحفز الوكيل خلال مصافي دائمة أو إدراكية، وعلى النقيض من المعلومات لا يمكن للمعرفة المالية أن تلاحظ بشكل مباشر ويمكن استنتاج وجودها من إقفال المستثمر، ولا يمكن ملاحظة موجودات المعرفة المالية بصورة مباشرة فهي بحاجة إلى أن يتم استيعابها بشكل مباشر، لذا وعلى النقيض من التأكيد على المقاييس الملموسة المركزة على المدخلات للموجودات المادية، يتطلب موجودات المعرفة المالية فهما قيما يخص نوعية ومحتوى نتائج الأداء المالي[1].

ويمكن اعتبار موجودات المعرفة المالية بأنها مجموعة فرعية للميول المتخذة في اتخاذ القرار المالي أو "الكامنة للفعل" المتجسدة في فكر المستثمر أو المجموعات أو الأنظمة الاجتماعية مع منظور مستقبلي لإيجاد القيمة المالية أو هي موجودات "غير ملموسة" للمؤسسة معينة والتي تمتلك توجهات معينة للنمو المستقبلي وقيمة مستقبلية لحاملي أسهم متباينين، وهناك إدراك متزايد حول المعرفة المالية كونها قابلة على الابتكار والتعلم إضافة إلى إجمالي القيمة المالية المتمثلة بتعظيم الثروة [2].

نماذج خاصة وعامة لتقدير الموجودات المعرفية:

إن نماذج تقدير موجودات المعرفة تؤكد انه يجب على التقديرات غير المالية ان تكمل التقديرات المالية، وهناك حاجة لدمج جوانب معينة لموجودات المعرفة في التحليل والتنفيذ الاستراتيجي لكي تكون الخصائص ذات الصلة متوفرة للتقييم والتقدير، وتتناول معظم النماذج العامة شيء غير مرئي، يعتمد على المعرفة والخبرة المتجسدة في ذهن الفرد، وهذا ما يوفر فرص أفضل لنجاح المؤسسة، وكذا عمليات المؤسسة (نشاطها) وعلاقاتها مع الزبون، والاختلاف الرئيسي بين هذه النماذج هو فيما يتعلق بالأولوية الممنوحة لتقدير رأس المال البشري الداخلي والخارجي.

أولا: النماذج العامة: وهي كما يلي [3]:

1 - بطاقة التسجيل المتوازنة[4]:

تهدف بطاقة التسجيل المتوازنة إلى موازنة المنظور التقليدي للمحاسبة للأشياء غير الملموسة بإضافة أربع مشاهد تشمل الأداء المالي والعلاقات مع الزبون، والعمليات الداخلية و التعليم والنمو.

وكل وحدة تنظيمية يجب أن تختار مقاييس الأداء المرتبطة بإستراتيجية وحدات الأعمال، وهناك مجموعة من المؤشرات العامة لكل الوحدات كما أن هناك مؤشرات خاصة بكل وحدة تنظيمية على حدا.

[1]- مرجع سبق ذكره، ص 05.
[2]- مرجع سبق ذكره، ص 05.
[3]- مرجع سبق ذكره، ص 07.
[4]- الهادي بو قلقول، مرجع سبق ذكره، ص ص 106 107.

وتتميز بطاقة التسجيل المتوازن للأداء بالخصائص التالية:

- دمج المؤشرات المالية وغير المالية للأداء في مقياس واحد، باعتبار ان المؤشرات المالية غير كافية لقياس كافة جوانب الأداء الشامل.
- يتطلب نموذج الأداء المتوازن النظر لأداء المنظمة من أربعة أبعاد مختلفة، وكل منها في الآخر وهو على التوالي: الأداء المالي، الأداء التسويقي (من وجهة نظر الزبون)، الأداء الداخلي وجود العمليات، مدى تعلم المنشاة وقدرتها على التطور والنمو، من خلال تجاربها.
- تتمحور الأبعاد الأربعة للأداء المذكورة سابقا حول مقاييس محددة قابلة للتطبيق هي: الجودة، الإنتاجية، الكفاءة، الحداثة، والنجاح التسويقي.

ووفقا لمدخل القياس المتوازن للأداء، فانه يجب تقييم الأداء من خلال المنظورات التالية:

- المنظور التسويقي
- المنظور الداخلي
- منظور الابتكار والتعلم
- المنظور المالي

وهذه المنظورات الأربعة مجتمعة تعبر عن دالة متعددة المتغيرات تمثل كل منها أهداف مختلفة الأطراف ذات المصلحة والموجودة داخل وخارج المنظمة، وهو الأمر الذي من شانه أن يحقق تكامل نظام القياس وتحسين الأداء في مناطق العمل المشتركة بين المنظمة ومختلف الأطراف المؤثرة.

2 -**نموذج بروكر**: يقسم "نموذج بروكر" موجودات المعرفة إلى أربعة أصناف الموجودات البشرية والملكية الفكرية، وموجودات السوق ويقسم هذا النموذج رأس المال الهيكلي آو الهيكلة الداخلية إلى موجودات البني التحتية وموجودات ملكية فكرية.

3 -**نموذج سكاندیا**: "نموذج سكانديا" يقسم رأس المال الفكري إلى رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس المال ألزبائني، وركز نموذج سكانديا على خمسة مجالات للتحسين، المالية الزبانية، العمليات، التجديد، والتطوير، رأس المال البشري.

4 -**نموذج الفحص للموجود المعرفي**: هذا النموذج يعرف الموجودات المعرفية إلى ثلاث أنواع مسئولة عن تقارض القيمة الدفترية مع قيمة المؤسسة، وغير ذلك من تقييم يعزي إلى الكفاءة الفردية، وضمن الهيكلة الداخلية، والهيكلة الخارجية وبينما يعالج نموذج سكانديا بالثقافة وفلسفة الإدارة للمؤسسة كجزء من رأس المال البشري يصنفها نموذج الفحص وفقا للهيكلة الداخلية فقط، وبتأكيده الأساسي على المستثمر، إذ يعتمد هذا النوع على فرضية.

إن المستثمر هو الوحيد القادر على التعامل مع الجوانب الهيكلية الداخلية والخارجية متجسدة في الأفعال الفكرية.

ثانيا: النماذج الخاصة:

رغم أن هيكل النماذج الخاصة بصياغة تقدير موجودات المعرفة لا تزال في بدايتها، برزت بعض الجهود الأولية لتقديرها وكيفية ارتباطها بالأداء المستقبلي وتمحورت هذا النماذج ضمن أربعة أصناف هي:

- نموذج رأس مال السوق.
- نموذج رأس مال التداول
- نموذج رأس المال المستثمر
- نموذج رأس مال إعادة الهندسة

وهناك من يضيف نموذج يعرف بنموذج رأس المال المالي وهو بمثل حالته ماضية لفعاليات المؤسسة.
وجميع النماذج الخاصة السابقة تقع تحت مظلة نموذج رأس المال الفكري ووفق العلاقة التالية:

قيمة السوق= رأس المال المالي + رأس المال الفكري

حيث أن:

رأس المال الاستثماري: هو المعرفة والمهارة والابتكار وقابلية المستثمر لتأدية المعرفة العملية الاستثمارية وكذلك القيم والثقافة والفلسفة، وهذا يشمل لمعرفة و الحكمة والخبرة، وقابلية المستثمر في تنفيذ مهامه وأهداف خلق القيمة، ورأس مال استثماري هو خاصية المستثمر ليشمل المعرفة بالحقائق، إضافة إلى المعرفة بالمهارات والاتصال وفريق العمل، فضلا عن تحديد نوعية وكمية الخزائن الفردية للمعرفة إضافة إلى مخازن المعرفة المشتركة.

- **رأس المال التداول**: يمثل موجودات المعرفة الباقية دون الأخذ بعين الاعتبار رأس المال الاستثماري، وعلى النقيض من رأس المال الاستثماري يمكن امتلاك رأس مال التداول من قبل المؤسسة.

حيث أن:

رأس مال التداول= رأس مال السوق+ رأس المال الاستثماري

رأس مال السوق: هو القيمة المتجسدة في علاقة المؤسسة مع زبائنها، فهو يشير إلى علاقة السوق والتجارة التي يتمسك بها المستثمر ضمن السوق المالي والعلاقات ضمن الأسواق المالية لتعزيز قابلية التداول لإيجاد واستخدام وخلق القيمة من المعرفة.

إن النماذج السابقة تقدم حلول لتقييم موجودات المعرفة المالية وتحسين نوعية النشاط المالي، وتجربة تحويلات لتكييف النموذج مع سياق الكفاءة المالية، وذلك باستبدال قيمة السوق بقيمة الثروة واستبدال رأس المال المالي بالثروة المالية، واستبدال رأس المال الزبائن برأس مال السوق، واستبدال رأس مال الابتكار برأس مال إعادة الهندسة المالية والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل (04): اشتقاقات موجودات المعرفة المالية:

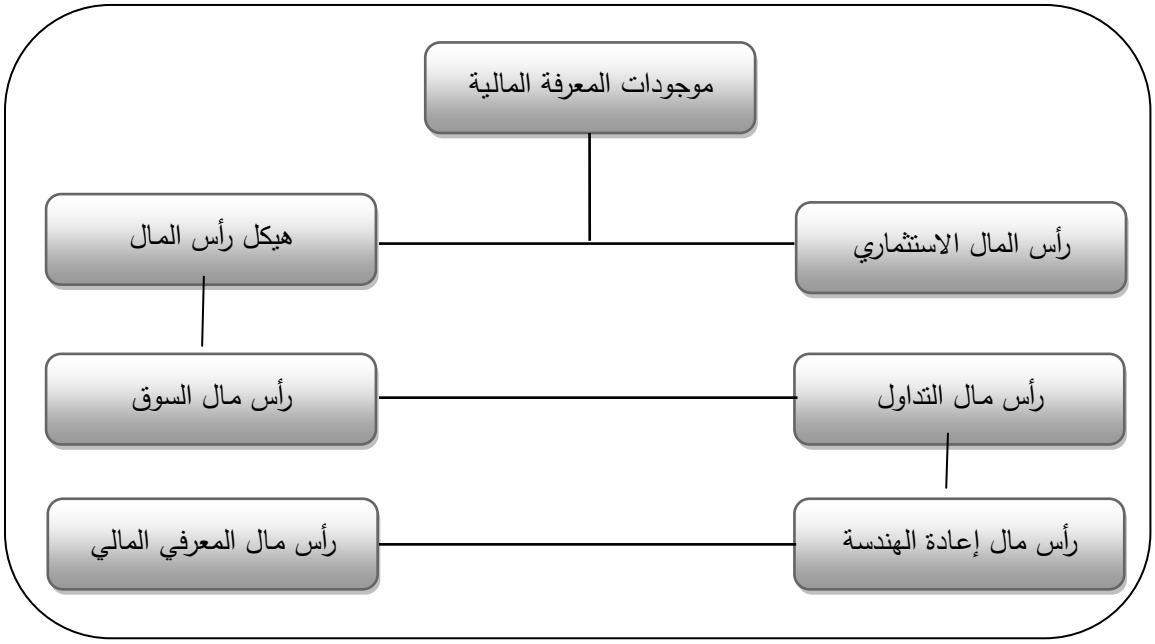

المصدر: حسن صبحي، حسن العباس: دور الفكري المعرفي المالي في بناء نماذج موجودات المعرفة المالية، الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمته في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، كلية الحدباء الجامعية الموصول، العراق، 27، 28 نوفمبر 2007، ص40.

بناء نماذج ونظام موجودات المعرفة المالية:

– أسس بناء نماذج موجودات المعرفة المالية:

إن من أهم أسس بناء نماذج موجودات المعرفة المالية هي:

- فهم متطلبات إدارة المعرفة المالية.
- استخدام إستراتيجية مالية سلبية لإدارة وتحسين مصادر المعرفة.
- استخدام مصادر المعرفة بطريقة فاعلة لتحقيق الأهداف.
- نشر وتقييم معلومات مالية محدثة وملائمة.

هذه الأسس تؤدي إلى هيكلة لنظلم معرفي مالي مستند على مجموعة من المعايير تتمثل بالاتي:

1 - **عمليات المعرفة المالية**: وهذا المعيار يعتمد على عاملين هما:

أ - الوعي والالتزام: لكي يؤدي نظام إدارة المعرفة دوره يجب أن يكون الأفراد قادرين على استخدام نظام إدارة المعرفة، وينبغي تشجيع السلوك المالي الذي يدعم ويعزز أهداف وفوائد سلوكك إدارة المعرفة السائدة في المنظمة.

ب -التخطيط المالي: ينبغي أن نفهم المؤسسة متطلباته المعرفية والموجودات المعرفة، إضافة إلى معرفة تأثيرها على الأداء المالي.

2 - **تأثير المعرفة**: يعمل هذا المعيار على تطوير استخدام المعرفة ويتم ذلك ب:

أ - نشر وتعميم المعرفة وذلك بهدف تحسين الكفاءة المالية وتخفيض التكاليف.

ب - المراجعة والتقييم بهدف تعظيم فاعلية النظام، ورصد وتحديد التقدم عن طريق تحقيق الأهداف المعرفية الملموسة.

3 - **الاتصالات**: هذا المعيار يعتمد على أنشطة الاتصالات الداخلية والخارجية للمؤسسة، وإيجاد هوية مؤسسية، ويقيم قدرتها على تصميم وتنفيذ إستراتيجية اتصالات لتوفير معلومات حديثة ملائمة، وعلى تعزيز الأداء المالي.

نظام موجودات المعرفة المالية:

إن التجديد الرئيسي للعديد من النماذج والمؤشرات المستخدمة في النماذج التطويرية هو اعتمادهم المتزايد على نماذج تعتمد على المدخلات، حيث أن الإدراك المتزايد بان الاستثمارات في مصادر المدخلات، ليست تعويضات معول عليها لنواتج الأداء المالي العضلي الناتجة عن تلك الاستثمارات.

إن الاستثمارات ونتائج الأداء المالي عرضة للنقاش في اقتصاد المعرفة حيث أن التقسيم الأكبر للجوانب المالية والسلوكية لرأس المال المالي ورأس المال الاستثماري ضرورية، ونماذج التقدير لموجودات المعرفة تتمحور في انجاز الأهداف المالية المطلوبة، والمؤشرات المعينة لمدخلات عمليات، مخرجات، هي نواتج ضمنية موضحة كما يلي:

- **نموذج المدخلات:** تعد الاستثمارات أهداف تنموية وتتم معاملاتها كمدخلات، ومن هذه الاستثمارات هي برامج التطوير، استثمارات رأس مال البشري في برامج استثمارية ومالية، وهذه قد تشمل بين تحتية معرفية.

وللموجودات المعتمدة على المعرفة اثنان من الخصائص وهي:

1 - غالبا ما تسبق وجودها كنتيجة لعمليات التداول المالي، بعبارة أخرى يجب ملاءمتها واستخدامها لإيصالها إلى مرحلة تمثل مدخلات القيمة المالية لاستخدامها في خلق قيمة.

2 - باستخدامها بشكل مؤثر أكثر، تتشكل في مدخلات قيمة مالية، وتمثل مخرجات للقيمة المالية المضافة.

- **نموذج عمليات**: يتعقب نموذج العمليات استخدام مدخلات معينة لرأس المال الاستثماري ورأس المال التداول والمؤشرات المرتبطة بالعمليات المالية تعطي دلالة غير مباشرة عن تدفقات المعرفة، اعتمادا على الاستخدام الفعال لمصادر المعرفة والتي يمكنها أن تبرز المصادر الأكثر شيوعا وتحديدا المشاكل الكامنة في الاستخدام، والتي قد تحدد المشاركة في اتخاذ القرار المالي والمؤشرات المرتبطة بالعمليات حول استثمارات رأس المال الاستثماري.
- **نموذج المخرجات**: يتوقع أن الاستخدام الفعال لرأس مال المالي والاستثماري والسوقي، أن ينتج عنه مخرجات ملموسة أو غير ملموسة، ونموذج المخرجات يتعقب مخرجات العمليات المباشرة، كما أن استخدام موجودات رأس المال الفكري ونموذج المخرج لرأس المال الفكري قد يشمل مؤشرات مثل التعليم الضروري، المعرفة المكتسبة، المهارات المتطورة، مصادر المعرفة المكتسبة، خطط الأعمال المكتوبة، تمويل الاستثمارات ونموذج المخرج لرأس المال البشري قد يشمل مؤشرات مثل: الشهادات، المهارات، الانجاز المالي، وغالبا ما ترتبط أحكام المخرجات غير الملموسة بأحكام نوعية وإدراكات المستخدمين حول القيمة المشتقة من خبراتها الذاتية، والمؤشرات النوعية كعدد المستثمرين الذين تم الاتصال بهم.
- **نموذج نتائج الأداء**: هناك نماذج تحدد مدخلات وعمليات ومخرجات والمساعدة في تحديد الروابط الكامنة في دورة المدخلات- العمليات- المخرجات – الأداء، وتساعد في تقييم التأثير لموجودات المعرفة على فعالية التنفيذ لسياسات، ونموذج الأداء لرأس المال الاستثماري قد يشمل مؤشرات مثل مصادر الدخل المتولدة من النشاط، ونموذج الأداء لرأس المال التداول قد يشمل مؤشرات مالية مثل نوعية التحسينات المالية.

خاتمـة الفصل:

نستنتج من خلال هذا الفصل أن الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية أو المركز المالي للمؤسسة، ويتمم ذلك عن طريق عملية التقييم بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والأساليب، ومن خلال هذا الأخير يتم العمل على تصحيح الأخطاء، واتخاذ قرارات من طرف الأطراف المسئولة.

يتوقف أداء المؤسسة المالي على مجموعة من العوامل يمكن اعتبارها محددات معتبرة للأداء المالي، من بيننا هم العوامل نجد المناخ التنظيمي للمؤسسة والذي يضم العنصر البشري يتطلب تكاليف ماليا في أوجه المختلفة "التعلم، التدريب"، ولكنهه بالمقابل يحقق عائد، ففي الحقيقة تنبثق أهمية الاستثمار في رأس المال الفكري من خلال ما تنتجه العقول البشرية من إبداعات وابتكارات وتحسينات على الآلات والمعدات ساهم في نمو القيمة الصناعية والتنافسية للمنظمة، قد جعل تنظيم الكشوفات المالية ينظر إلى نفقات رأس المال الفكري كمصروفات أمر غير مقبول، بل أصبح التوجيه الحالي البحث على تغييره وبناءه على أسس معاصرة تتناسب والتطور الحاصل.

الرأس المال الفكري يعمل على توليد ونشر المعارف المالية مما ساعد على خلق إبداعات وابتكارات وتامين بنية تقنية مناسبة تعمل على رفع الأداء المالي للمؤسسة.

مقدمة الفصل:

تطرقنا في الفصول النظرية إلى معرفة إدارة المعرفة و الرأس مال الفكري ، كما قمنا بعرض مفهوم الأداء المالي و مؤشرات تقييمه في المؤسسة ، و ذلك للحكم على مدى سلامة القوائم المالية و الوقوف على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها ، و من ثم التطرق إلى معرفة دور الرأس المال الفكري في رفع الأداء المالي.

محاولة للإجابة على السؤال الرئيسي و كذلك مجموعة الأسئلة الفرعية في بداية بحثنا و تدعيما للجانب النظري الذي تطرقنا إليه نتناول دراسة حالة تطبيقية في هذا الفصل تتعلق بإحدى المؤسسات الجزائرية الخدمة في مجال البنوك و هي بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR، و ذلك من خلال تناول العناصر التالية:

- تقديم عام للمؤسسة المصرفية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.
- تقييم الأداء المالي للمؤسسة من 2002-2003.
- معرفة مدى تأثير رأس المال الفكري في رفع الأداء المالي، المؤسسة محل الدراسة.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

قصد المعرفة لعناصر الدقيقة لعناصر إشكالية دور رأس المال الفكري في رفع الأداء المالي، وبهدف اختبار صحة الفرضيات المقدمة صحة الفرضيات المقدمة، اعتمدنا على منهج لتنظيم الأفكار وتحليلها وعرضها بإتباع إطار منهجي دقيق، يتم توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: المنهج المستخدم

يعتمد الباحث في أي بحث على منهج لتنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها للوصول إلى نتائج وحقائق حول الظاهرة موضوع الدراسة، كما نجد أن مناهج البحث العلمي تختلف باختلاف المواضيع وقد اعتمدنا على المنهج التحليلي في تحليل إجابات أفراد العينة محل الدراسة حيث يتميز هذا المنهج بأنه يهتم بدراسة الظواهر ثم تحليلها، كما يقوم برصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية ومن ثم الوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد على فهم الواقع[1].

ومن خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة دور الرأس مال الفكري في رفع الأداء المالي بحيث نقوم بتحليل النتائج المتحصل عليها من حيث الكم عن طريق الجداول وذلك بتحويل المعطيات إلى أرقام من حيث النوع عن طريق مناقشة معطياتها والتعليق عليها.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة

تعتبر عملية جمع البيانات بمثابة الركيزة الأساسية لأي بحث، وهي تستند إلى اعتماد تقنيات مختلفة وفي مراحل مختلفة من الدراسة منها: الملاحظة، المقابلة، الاستمارة، الوثائق والسجلات والأدوات الإحصائية المستخدمة.

واختيار هذه التقنيات يتوقف على المنهج المستخدم في الدراسة والذي يحدد نوعية الأدوات المستخدمة بالإضافة إلى طبيعة المعلومات المراد جمعها[2] ولغرض الإلمام بمختلف جوانب الموضوع فقد اخترنا الأدوات والتقنيات التالية:

1 -الملاحظة: اعتمدنا على الملاحظة المباشرة عند النزول إلى الميدان من خلال ملاحظتنا لكيفية تأدية المهام، ونشاط العمال لمختلف الوحدات و الأجهزة المستخدمة في العمل، واعتمدنا كذلك على التقارير والسجلات.

2 -المقابلة: اعتمدنا في دراستنا على المقابلة في جمع المعلومات المتعلقة بالهيكل التنظيمي، المهام، النشاطات والأهداف.

3 -الاستمارة: وهي تضم مجموعة من الأسئلة والاستفسارات المتنوعة والمرتبطة بعضها مع البعض الآخر بشكل يحقق هدف الدراسة.

4 -الوثائق والسجلات: تم الحصول على مجموعة من الوثائق منها الهياكل التنظيمية الخاصة بالمؤسسة وكذا ميزانية المؤسسة.

([1])- ربحي مصطفى عليان و عثمان غنيم: منهج وأساليب البحث العلمي، دار الصفاء، عمان، الأردن، طبعة 01، 2000، ص 43.

([2])- عامر قنديليجي: البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية و الإلكترونية، دار البازوري، عمان، 2007، ص 189-194.

المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة وأساليب المعالجة

1 - مجتمع وعينة الدراسة:

يمكن تعريف العينة على أنها شريحة أو جزء من المجتمع الدراسي تشمل خصائص وصفات هذا المجتمع ، المجتمع الأصلي والنتائج المتحصل عليها عن هذه العينة يتم تعميمها على كافة أفراد المجتمع الأصلي[1].

و يتكون مجتمع الدراسة من 17 عامل من موظفين و رؤساء أقسام والمدير، وقد تم اختيار عينة عشوائية وزعت عليها 17 استمارة.

2 - أساليب المعالجة:

يمكن تلخيص أهم الأساليب التي تم استخدامها في الدراسة الميدانية:

- النسب المالية في تقييم الأداء المالية للمؤسسة محل الدراسة.
  - النسب المئوية.
  - التكرارات.

المطلب الرابع: مجالات الدراسة

1 - المجال المكاني: تعتمد الدراسة الميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ببوشقوف.

2 - المجال الزماني: تمت يوم 22 أفريل إلى غاية 28 أفريل وذلك كل يوم، حيث تمت مقابلة العديد من المرؤوسين و توزيع الاستمارة و جمعها.

المبحث الثاني: بطاقة تعريفية عن المؤسسة

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، غير أنها تخضع لوصاية وزارة المالية، كما يعتبر أداة لتخطيط المالي بحيث يساعد على تنفيذ

(1)- ربحي مصطفى عليان، عثمان غنيم: مرجع سبق ذكره، ص 50.

المخططات والبرامج المقررة لتحقيق أهداف الهياكل المرسومة لاسيما ما يتعلق برفع إنتاجها في إطار إنجازات مخططات التنمية الوطنية، فبنك الفلاحة والتنمية الريفية مر بالعديد من التطورات.

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR [1]:

يصنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ضمن البنوك العمومية حيث أسس بموجب المرسوم 82-106 الصادر بتاريخ 13 مارس 1982 كمؤسسة بنكية تعمل على تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي. وفي بداية مشواره تكون البنك من 140 وكالة متنازل عليها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA، وأصبح يحتضن إلى غاية يومنا هذا ما يقارب 200 وكالة و 41 مديرية جهوية، ويشغل بنك BADR حوالي 700 عامل ما بين إطار و موظف، وقد عرف بنك **BADR** تطورات مهمة عبر مراحل تأسيسه أهمها:

1982- 1990:

خلال 8 سنوات كان هدف البنك فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية، وبمرور الزمن اكتسب البنك سمعة وكفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية.

1990 -1991:

بموجب صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض الذي كان ينص على نهاية فترة تخصص البنوك، وضع بنك بدر **BADR** أفاقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغير (PMI/ PMI) بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة في المجال التقني، وكانت هذه المرحلة بدايته لإدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي. حيث شهد عام 1991 تطبيق نظام (SWIFT) لتطبيق عمليات التجارية الخارجية، وفي عام 1992 تم وضع برمجيات " Progiciel Sybou " مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية " تسيير القروض تسيير عمليات الصندوق، تسيير المودوعات ... "، كما تم إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات، في عمليات فتح القروض الوثائقية في مدة لا تفوق 14 ساعة على الأكثر، أما في سنة 1996 تم إدخال عملية الفحص السلكي، بداية من عام 1998 تم اعتماد بطاقة السحب بين البنوك.

2000 إلى غاية يومنا هذا:

في هذه المرحلة تميزت بوجوب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديدة في مجال الاستثمارات المنتجة وجعلها تساير قواعد اقتصاد السوق وفي مجال تمويل الاقتصاد، دفع بنك BADR

(1)- المرسوم 82-106 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1402 هـ الموافق لـ 13 مارس 1982.

إلى حد كبير سقف القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وفي نفس الوقت رفع مستوى معنويات للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة وفي الأعوام المنصرمة سعى بنك BADR إلى مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة من أجل الاستجابة للتطلعات زبائنه، حيث وضع البنك برنامج خماسي يرتكز على عصرنه البنك وتحسين الخدمات، وكذلك إحداث التطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل (04): الهيكل التنظيمي لمديرية فرعية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

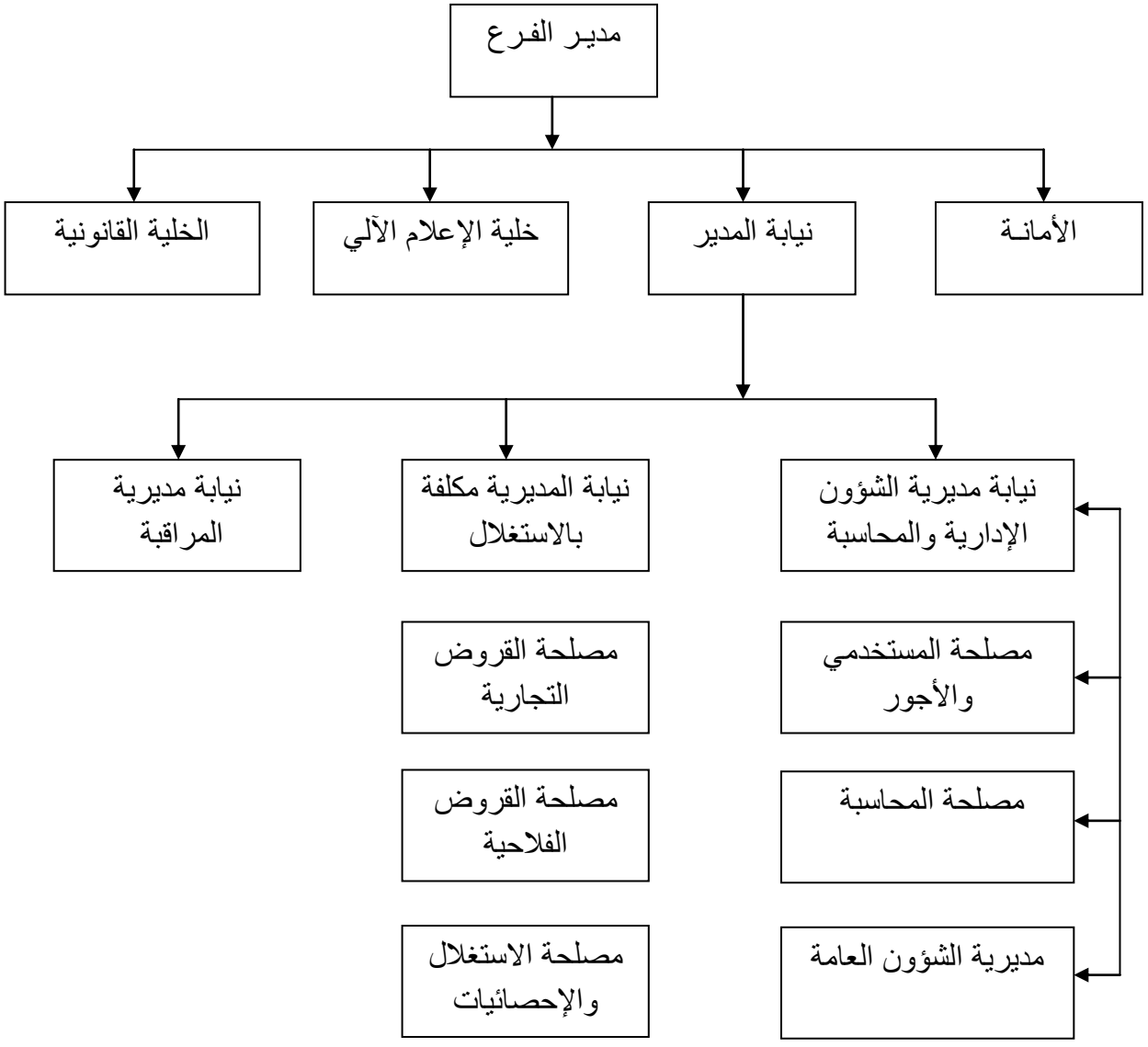

المصدر : وثيقة من وكالة بدر – وكالة بوشقوف-

الشكل (05): الهيكل التنظيمي لمديرية لوكالة تابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بوشقوف.

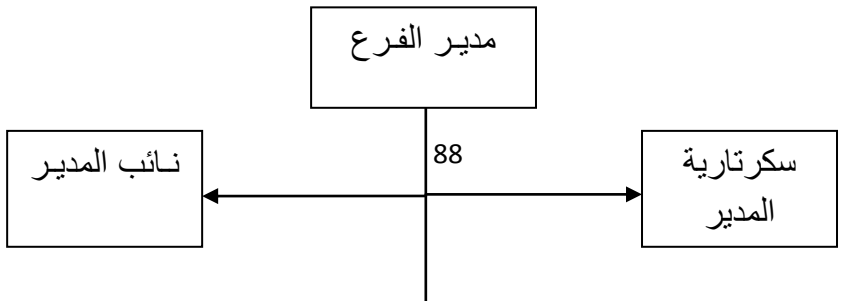

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وكما هو واضح فإن المدير يأتي على رأس مال الهيكل التنظيمي باعتباره قائم على التسيير ثم يأتي نائب المدير الذي يمثل حلقة وصل بين المدير وباقي المصالح من أهم هذه المصالح و أدوار كل واحدة كما يأتي:

- **مصلحة الزبون:**وهي المصلحة التي تهتم بالعلاقات مع زبائن كإجراءات الاتصال وتزويدهم بالمعارف والحصول على آرائهم و اقتراحاتهم.
- **مصلحة المراقبة والشؤون القانونية:** وهي تضم السياسات والإجراءات والقوانين التي تخص كل عملية إدارية من وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، حيث يترأس هذه المصلحة رئيس قسم يعمل بمثابة مراقب و يسهر على احترام قوانين البنك.
- **مصلحة الصندوق:** تتضمن هذه المصلحة حساسين هما: حسابات الوكالة، وهي تضم كل حساب يتعلق بالبنك و حساس آخر هو حساب الزبائن.
- **مصلحة الاستغلال:** وتضم نيابة المديرية المكلفة بالاستغلال ثلاث مصالح هي:

1 -**مصلحة القروض التجارية:** تقوم بدراسة وتقديم المتعلقة بالتجار ومراقبتها.

2 -**مصلحة القروض الفلاحية:** تختص بدراسة وتقديم القروض الفلاحية ونقابتها.

3 -**مصلحة الاستغلال والإحصائيات:** تقوم بتجميع ومتابعة الإحصائيات المتعلقة بمصلحة القروض الفلاحية والتجارية.

المطلب الثالث:مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

كان الهدف الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو كونه أداة للتخطيط المالي ودعامة القطاع الاشتراكي و الزراعي. بالرغم من كونه بنك تجاري يقوم بجميع الوظائف والعمليات المنوطة بالبنوك التجارية، إلا أن المطلوب منه كان زيادة دعم عملية التمويل الاشتراكي وبسبب التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية، فلقد لجأت الدولة إلى إلغائها جميعًا عام 1968 لكي يبقى هذا البنك وحده في الميدان الزراعي، وبناء على ذلك يمكننا جمع الوظائف التي قام بها البنك وكذا النشاطات التي زاولها فيما يلي:

1 -القيام بجميع العمليات المصرفية الخاصة بالبنوك التجارية.

2 -تمويل القطاع الاقتصادي على مستوى الزراعة والصناعة.

3 -تنفيذ مخططات السلطة العمومية في مجال سياسة الاقتراض القصير أو المتوسط.

4 -إقراض قطاع التسيير الذاتي ومراقبة حتى عام 1982 تاريخ إنشاء بنك بدر.

5 -إقراض المؤسسات بنوعيتها العمومية والخاصة.

6 -التدخل في مجال تمويل المشاريع السكانية بطريقة غير مباشرة عن طريق خصم الأوراق التجارية الخاصة بالبناء.

7 -القيام بالعمليات التجارية الخارجية بكل أنواعها تصديراً و استيرادًا.

8 -المشاركة في رأس مال البنوك الأجنبية.

المطلب الرابع: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية كأي مؤسسة مالية و اقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها[1].

([1]) - www.badr.bank.net
Revue :BADR INFOS.N35.juillet. Aout 2004.

1 -العمل على زيادة الموارد بأحسن الأسعار وجعلها منتجة توفر له المداخيل و المردودية، وهذا بواسطة القروض المتنوعة التي يمنحها في إطار احترام القواعد والقوانين والتشريعات التي يمليها عليه بنك الجزائر، ووضع برنامج ديناميكي لرفع قدرات التحصيل.

2 -التسيير الصارم لخزينة البنك، سواء بالدينار أو بالعملة الأجنبية.

3 -تحقيق معدلات تنمية في المجالات التي يضطلع بها.

4 -محاولة توسيع و نشر شبكة فروع البنك ووكالته عبر كامل التراب

5 -تقديم خدمات تساير رغبات الزبائن المتزايدة والمتنوعة.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة

سنحاول في هذا المبحث التعرف على واقع الرأس المال الفكري في المؤسسة و دوره في رقع الأداء المالي، وذلك بالاعتماد على أداة من أدوات التحليل المالي متمثلة في مجموعة من النسب المالية وبالإضافة إلى تحليل الاستمارة.

المطلب الأول: تقييم أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية " التحليل بالنسب المالية "

بالاعتماد على الميزانيتين العموميتين لبنك BADR لسنتي 2004/2003 كأساس للقراءة المالية يتم تقييم أدائه بالنسب المالية الآتية.

1 -**نسب السيولة :** وتحسب:

$$\text{أ. نسب الاحتياطي} = \frac{\text{الأرصدة لدى البنك المركزي}}{\text{قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى}} \%$$

جدول رقم (05): اتجاه الاحتياط القانوني

البيـــــان	2003	2004
الأرصدة لدى البنك المركزي	77856	82089
إجمالي الودائع + التزامات أخرى	404734	547326
نسبة الاحتياطي القانوني	% 19.07	% 15

المصدر: من إعداد الطلبة القيم الممثلة بـ 106 دينار جزائري

يحدد البنك المركزي نسبة معينة يحتفظ بها بدون فوائد و يشير الجدول أعلاه أن في سنة 2003 احتفظ البنك الفلاحة والتنمية الريفية نسبة (19,04) غطت التزاماته من الاحتياطي الإجباري، إلا أن الإشكال المطروح حول الفائض النقدي، فانخفاض الاحتياطي في نسبة 2004 يوضح أن البنك اتجه نحو تنشيط السيولة وتوظيفها لرفع قدراته الاستغلالية والاستثمارية.

$$\text{ب. نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقدية في البنك}}{\text{قيمة إجمالي الودائع}} \%$$

جدول رقم(06): نسبة الرصيد النقدي

البيـــــان	قيمة إجمالي الودائع	قيمة إجمالي الودائع	نسبة الرصيد النقدية%
نسبة الأساسي 2003	74856	404734	% 18,49
نسبة المقارنة 2004	82089	430381	% 19,07

المصدر: من إعداد الطلبة القيم الممثلة بـ 106 دينار جزائري

سجلت سنة 2004 زيادة في الرصيد النقدي بلغ مقداره 0,58 %، ما يشير لأن البنك حسن من رصيده النقدي بتشكيل يسمح له بتغطية مصروفات التشغيل اليومي والوفاء بالتزاماته الجارية. كما يشير هذه الزيادة بأن البنك حسن من نقديته وذلك راجع إما إلى نجاحه في استقطاب إيداعات من جانب الأفراد والمؤسسات وإما نجاحه استقطاب إيداعات من جانب الأفراد والمؤسسات و إما نجاحه في سرعة تحصيله للقروض التي أقرضها البنك لعملائه.

كما يمكن أن يتعرض البنك إلى خطر تعطيل الأموال نظراً لنسبة الرصيد النقدي المرتفعة نسبيًا مقارنة مع إجمالي الودائع، ومن ثم يجب توجيه النقدية الزائدة إما إلى تسوية الديون أوالاستثمارات.

2 -**نسب ملائمة رأس المال :**

$$\text{أ. نسبة حقوق الملكية على الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{قيمة إجمالي الودائع}} \%$$

جدول رقم(07): نسبة حقوق الملكية على رد الودائع

البيـــــان	حقوق الملكية	قيمة إجمالي الودائع	نسبة حقوق الملكية الودائع %
نسبة الأساسي 2003	45258	404734	% 11,18
نسبة المقارنة 2004	51607	430381	% 12

المصدر: من إعداد الطلبة القيم الممثلة بـ 106 دينار جزائري

عرفت نسبة 2004 زيادة في قدرة البنك على ردود دائمة بنسبة 0,82 %، هذا يعني أن بنك (BADR)يستطيع رد كل دينار من الودائع بـ 12 % من ملكية أمواله، أما الباقي 88 % مغطاة من عناصر الأصول الأخرى كتحصيل القروض، وتعتبر هذه النسبة جيدة مقارنة مع المعيار العالمي المعمول به المحددة بـ: 8 % وهذه النسبة تترك انطباع بأن البنك يتمتع بكفاية في حقوق الملكية.

$$\text{ب. نسبة حقوق الملكية إلى القروض} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{قيمة إجمالي القروض}} \%$$

جدول رقم (08): نسبة حقوق الملكية إلى القروض

البيـــــان	حقوق الملكية	قيمة إجمالي الاستثمار في الأوراق المالية	نسبة حقوق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية %
نسبة الأساسي 2003	45258	175112	% 25,84
نسبة المقارنة 2004	51607	127088	% 40,6

المصدر: من إعداد الطلبة القيم الممثلة بـ 106 دينار جزائري

أي أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية زاد من درجة الحماية لمواجهة الخسائر الرأسمالية الكلية التي قد يتعرض لها بنسبة 0,77 % من حقوق الملكية كما أن 11,84 % من إجمالي الموجودات ذات المخاطر ممولة عن طريق الملاك وهي تمثل بذلك الحد الأقصى لنسبة الخسائر التي يمكن أن يستوعبها بنك (BADR)، وعلى هذا الأخير أن هذه النسبة لأن انخفاضها يؤدي إلى التهام الخسائر لرأس المال بالكامل، وإذا ما تواصل الانخفاض في هذه النسبة لا يكون أمام البنك إلا تغطية هذه الخسائر بأموال المودعين، وبالتالي تهديد مركزه المالي.

3 - **معدلات التوظيف**

$$\textbf{ب. معدل إقراض الودائع} = \frac{\text{إجمـالي القروض}}{\text{إجمـالي الودائع}} \times 100\%$$

جدول رقم (09): معدل إقراض الـودائع

البيـــــان	إجمال القروض	إجمال الودائع	معدل إقراض الودائع %
2003	233521	404734	% 57,7
2004	308709	430381	% 71,72

المصدر: من إعداد الطلبة القيم الممثلة بـ 106 دينار جزائري

يلاحظ أن 71,72 % من إجمالي ودائع البنك تم الاستثمار فيها كالقروض. ما يعني أن البنك استطاع رفع معدل توظيفه للودائع لتغطية نشاط الإقراض بنسبة 14,02 % وهي نسبة جيدة تدل على مدى القدرة على تلبية طلبات الائتمان الجديدة في الفترة 2004/2003.

$$\textbf{ب. معدل الاستثمار في الأوراق المالية إلى الودائع} = \frac{\text{إجمالي الاستثمار الأوراق المالية}}{\text{إجمالـي الودائــع}} \times 100\%$$

جدول رقم(10): معدل الاستثمار في الأوراق المالية

البيـــــان	إجمالي الاستثمار في الأوراق المالية	إجمالي الودائع	معدل الاستثمار في الأوراق المالية إلى الودائع %
نسبة الأساسي 2003	175112	404734	% 43,26
نسبة المقارنة 2004	127088	430381	% 29,52

المصدر: من إعداد الطلبة القيم الممثلة بـ 106 دينار جزائري

انخفض معدل توظيف الودائع لتغطية الاستثمار في الأوراق المالية بنسبة معتبرة قدرت بـ 13,74 % ما يعني أن البنك لم يعطي في سنة 2004 أولوية تمويل الاستثمار في الأوراق من الودائع.

المطلب الثاني: عرض و تفسير نتائج الاستمارة

1 - تحليل الإجابات المتعلقة بخصائص العينة: يختلف أفراد العينة من حيث الجنس والعمر والمستوى التعليمي، وكذا المنصب الوظيفي وعدد سنوات الخدمة لذا سنقوم بوضع جدول لكل خاصية من هذه الخصائص وتفسيرها كالآتي:

1 - الجنس:

جدول رقم(11)

الجنس	ذكر	أنثى	المجموع
التكرار	12	05	17
النسبة	70,58	29,42	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ أن فئة الذكور أو أكثر من الإناث وذلك بنسبة 70,58 % ثم تليها فئة الإناث بنسبة 29,42 %.

2 - العمر:

جدول رقم(12)

المصدر	[24-20]	[30-25]	[39-31]	[50-40]	50 فأكثر	المجموع
التكرار	1	5	6	2	3	17
النسبة	5,88	29,41	35,26	11,76	17,64	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

تظهر النتائج أعلاه أن الفئة العمرية التي تقع بين [31-39] نسبة يمثلون أكثر من 30 % من العينة تليها الشريحة العمرية [25-30] نسبة ومثلت أكثر من 25 % ثم فئة 50 فأكثر والتي مثلت نسبة 17,6 %، هذا دل على أن بنك BADR لديه عمال من فئة الشباب بصفة واضحة، إذا أنه يعتمد على 13 عامل شباب من بين 17 عامل.

3 - المستوى التعليمي:

جدول رقم(13)

المصدر	ماجستير	ليسانس	تقني	ثانوي	متوسط	ابتدائي	المجموع
التكرار	1	9	1	3	2	/	17
النسبة	5,88	52,94	5,88	23,52	11,76	/	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

تشير نتائج الجدول أن أغلبية أفراد العينة يحملون شهادة ليسانس و بنسبة 52,94 % من العينة، وهذا ما يدل على أن البنك يعمل على استقطاب أصحاب التعليم العالي حيث يمكن القول بأن المنظمة ذات تنظيم تعليمي، ثم تليها في المرتبة الثانية حاملي شهادة التعليم الثانوي بنسبة 23,52 % ، تليها نسبة 11,76 % متوسط ثم بنسب متساوية لكل من ما، التعليمي ماجستير و تقني بنسبة 5,88 %، وبالرغم من

اعتبار بنك BADR يهتم ويحتوي على نسبة مقبولة من عمال ذوي شهادة تعليمية إلا أنها تبقى غير كافية، ولهذا يتعين عليه جذب أفراد كذوي شهادة ماجستير.

4 - المستوى التعليمي:

جدول رقم (14)

المنصب الوظيفي	مدير	رئيس قسم	موظف	المجموع
التكرار	1	4	12	1
النسبة	5,88	23,52	70,58	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ من خلال الجدول أن البنك يتوفر على عدد كبير من الموظفين وهذا بنسبة 23,52 %، ومدير بنسبة 5,88 % .

5 - عدد سنوات الخدمة:

جدول رقم (15)

المصدر	أقل من 3	[5-3]	[10-6]	[15-11]	[16 فأكثر	المجموع
التكرار	2	2	4	7	2	17
النسبة	11,76	11,76	23,52	41,17	11,76	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ أن تركيز العينة كان في الشريحة التي زادت خبرتها في العمل البنكي على 11 سنة إلى 15 سنة، ومثلت 41,17 %، من العينة، في حين أن الفئة التي عدد سنوات الخدمة فيها من [6-10] عامًا جاءت بالمرتبة الثانية ونسبة 23,52 % لتأتي الفئات الأخرى بنسبة متساوية وهي 11,76 % .

2 - تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمدى اهتمام المؤسسة بالرأس مال الفكري:

1 - تعتمد العينة على عاملين من ذوي الخبرة والمهارة:

جدول رقم(16)

البيـان	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع
التكرار	9	5	2	1	/	17
النسبة	52,94	29,41	11,76	5,88	/	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

يتضح من خلال هذا الجدول أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) يعتمد على عاملين من ذوي الخبرة والمهارة، حيث حقق النسبة 52,94 % من العنصر موافق تمامًا ثم تليها نسبة 29,41 % من موافق، ورغم ذلك فهي تبقى في حدود متوسطة و لم يرتق إلى درجة الاهتمام الشديد ويظهر ذلك في النسبة 11,76 % محايد و 5,88 % والتي تحمل العبارة غير موافق.

2 - تمتلك الشركة على عاملين لديهم الثقة الكبيرة في أداء العمل المطلوب:

جدول رقم(17)

البيـان	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع
التكرار	6	5	1	3	2	17
النسبة	52,94	29,41	5,88	17,64	11,76	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

من النتائج يتضح لنا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمتلك عاملين لديهم الثقة في أداء عملهم بنسبة متوسطة وهي 35,29 % " موافق تمامًا " إلى 29,41 % من موافق، ولكنها غير كافية ويظهر ذلك في النسبة 17,64 % و 11,76 % على التوالي في غير موافق وغير موافق تمامًا و مرد ذلك إلى المستوى التعليمي للعمال وكذا مستوى الخبرة لديهم.

3 - يتم توظيف الأفراد وفق المؤهلات العلمية والمهارات الفردية:

جدول رقم (18)

البيـان	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع
التكرار	8	4	2	2	1	17
النسبة	47,05	23,52	11,76	11,76	5,88	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

يستقطب البنك الأفراد الذين لديهم الذين لديهم مؤهلات علمية ومهارات فردية ويؤكد هذا العنصر الإجابة موافق تمامًا و موافق وذلك نسبة 47,05 % و 23,52 % على التوالي ، ولكنه بنسبة ليست مطلقة لتصل إلى درجة لتكرار التام وذلك ما يؤكده نسبة 11,76 % و 11,76 % و 5,88 % للعناصر محايد غير موافق وغير موافق تمامًا.

4 - هل لديهم خبرة عن مفهوم الرأس مال:

جدول رقم(19)

البيـان	نعم	لا	المجموع
التكرار	10	7	17
النسبة	58,82	41,17	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

يتضح من خلال الجدول أن أغلبية العينة لديها فكرة عن مفهوم الرأس مال الفكري وهذا بنسبة 58,88 % وبالباقي لا يستوعب أو بالأحرى ليس لديه فكرة عن مفهوم الرأس مال الفكري، والسبب يعود إلى كل من المستوى التعليمي وكذا الثقافة التنظيمية في البنك، بالإضافة إلى عامل السن إذ أن أغلبية العينة من فئة الشباب.

5 - في ما يتمثل رأس المال الفكري بالنسبة لكم:

جدول رقم(20)

البيـان	الموجدات المعرفية	المخزون الفكري لدى العمال	الخبرات والتجاري السابقة	مستوى وقابلية التعليم	المجموع
التكرار	2	7	5	3	17
النسبة	11,76	41,17	29,41	17,64	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

يتمثل رأس المال الفكري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR في المخزون الفكري لدى العمال وذلك بنسبة 41,17 %، لتأتي الخبرات والتجارب السابقة المترتبة الثانية بنسبة 29,41 % ، ثم 17,64 % في ما يخص قابلية التعليم و أخيراً نسبة 11,76 % موجودات معرفية، ويرجع السبب لذلك الترتيب إلى المستوى التعليم لعمال البنك والخبرة السابقة لديهم.

6 - هل تولى المؤسسة أهمية لرأس مال الفكري:

جدول رقم(21)

البيـان	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع
التكرار	3	6	4	2	2	17
النسبة	17,64	35,29	23,52	11,76	11,76	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول نجد أن المؤسسة لا تولي أهمية كبيرة لرأس مال الفكري، وهي في الحقيقة هي نتائج غير مشجعة حيث أن إجابة العينة بموافق وموافق تمامًا نسبتها 52,93 % أما الباقي ما بين محايد وغير موافق وغير موافق تمامًا، ومرد ذلك هو غياب المصطلح في حد ذاته لدى بعض العمال باعتباره من المصطلحات الحديثة و كذا باعتبار البنك يعتمد على القرارات المركزية باعتباره مؤسسة عمومية.

7 - يتم تشجيع الأفراد ذوي المهارات والخبرة و روح الإبداع بـ:

جدول رقم(22)

البيـان	الترقيـة	مكافأة مادية	حوافز معنوية	المجموع
التكرار	8	3	6	17
النسبة	47,05	17,64	35,29	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

يتضح من خلال الجدول أن البنك يشجع الأفراد ذوي المهارة و الخبرة و ذلك بنسبة 47,05% عن طريق الترقية و نسبة 35,29 % حوافز معنوية ، وفي ما يخص الحوافز المادية فهي نسبة 35,29 % ومن هنا نجد أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يهتم بتشجيع وتحفيز العمال ذوي المهارة بالاعتماد أكثر على الترقية.

8 - أسلوب القيادة في المؤسسة يساعد على نشر المعارف:

جدول رقم(23)

البيـان	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع
التكرار	9	4	3	1	/	17
النسبة	52,94	23,52	17,64	5,88	/	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

أشارة إجابة العينة إلى نسبة 52,94 % والتي تمثل موافق تمامًا الموضحة في الجدول أعلاه، على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) أنه يعتمد على أسلوب القيادة الذي يساعد على نشر المعارف. وكذا العبارة موافق بنسبة 23,52 % ، أما في محايد وغير موافق نسبة 17,64 % و 5,88% على التوالي، وهي ضئيلة مقارنة لموافق تمامًا و موافق، ومرد ذلك هو شخصية المدير وتعامله مع العملاء والثقافة التنظيمية المشجعة لذلك.

9 - يتم إتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الجماعية:

جدول رقم(24)

البيـان	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع
التكرار	5	6	2	3	1	17
النسبة	29,41	35,29	11,76	17,64	5,88	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ من الجدول أن أغلبية العينة توافق على أن القرارات تتخذ بطريقة جماعية وذلك بنسبة 29,41 % موافق تماما و 35,29 % موافق، والسبب في ذلك هو أسلوب القيادة المشجع، أما في ما يخص عدم الموافقة فهو بنسبة 17,64 و 5,88 % في غير موافق وغير موافق تماما على التوالي ومرد ذلك هو في أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك عمومي حيث هناك قرارات صادرة من الوكالة المركزية وبالتالي فهي قرارات غير قابلة للمشاركة أي عدم اتخاذ معارف مشتركة.

10 - تعتمد المؤسسة وسائل لزيادة فعالية الاتصال المعرفي:

جدول رقم(25)

البيـان	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع
التكرار	3	7	3	3	1	17
النسبة	17,64	41,17	17,64	17,64	5,88	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

فسرت النسبة 41,17 % و 17,64 % والتي هي موافق وموافق تماما على التوالي على أن البنك يعتمد وسائل لزيادة فعالية الاقتصاد المعرفي و ذلك بهدف زيادة نشر المعارف داخل المؤسسة وبالمقابل فهناك نسبة غير موافقة على ذلك وهي نسبة 17,64 % غير موافقة ونسبة 5,88 % غير موافقة تمامًا، والسبب يعود إلى أن البنك غير مدرك لأهمية المعرفة والرأس مال الفكري بينما نجد نسبة 5,88 % محايدة.

11 - يتم الاتصال ونقل المعارف عبر:

جدول رقم(26)

البيـان	الأفراد	الجماعات	المستويات	وسائل التكنولوجيا	المجموع

					الحديثة
التكرار	2	1	2	12	17
النسبة	11,76	5,88	11,76	70,58	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول نجد أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) يعتمد في نقل المعارف بنسبة تفوق 70 % على وسائل التكنولوجيا الحديثة وهذا مؤشر جيد على أن البنك يواكب التغيرات البيئة المحيطة خاصة من الناحية التقنية إذ نجد أنه لا يعتمد على المستويات و الأفراد والجماعات بشكل كبير و هذا بالمقابل غير مشجع لأنه يؤثر على الثقافة النمطية للبنك وهذا ما أشرنا إليه سابقًا.

12 - هل تعمل المؤسسة على إرضاء زبائنها:

جدول رقم(27)

البيـان	**موافق تماما**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق تماما**	**المجموع**
التكرار	8	6	1	2	/	17
النسبة	47,05	35,29	5,88	11,76	/	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ من الجدول أن إجابة العينة بنسبة 47,05 % موافق تمامًا و بنسبة 35,29 % موافق وهي نسبة عالية تشير على بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) يعمل على إرضاء زبائنه ومع ذلك لم يرتق إلى المستوى المطلوب لأنهم يمثلون عصب العمل المصرفي وديمومته، وذلك ما يشير إليه نسبة 5,88 % محايد و نسبة 11,76 % غير موافق.

13 - يتم تبادل المعارف بين المؤسسة و زبائنها :

جدول رقم(28)

البيـان	**موافق تماما**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق تماما**	**المجموع**

التكرار	4	7	1	3	2	17
النسبة	23,52	41,17	5,88	17,64	11,76	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

يتم تبادل المعارف بين المؤسسة و زبائنها وهذا ما تشير إليه إجابة العينة بنسبة 41,17 % و 23,52 % من موافق وموافق تماما على التوالي وهو مؤشر جيد على أن البك يتبادل المعارف مع زبائنه وهو ما يبرر وجود مصلحة الزبائن المشار إليها في الهيكل التنظيمي وكذلك يدل على أن المؤسسة تتوفر على نظام معلومات للزبائن ولكنها غير كافية إذ تدل النسبة 17,64 % و11,76 % 5,88 % على وجود ثغارات في هذا التبادل بين البنك والزبائن في تعادل المعرفة ويمكن رد ذلك إلى عدم الاهتمام بآراء الزبائن ومقترحاتهم.

14 - تعتمد المؤسسة إستراتجية الاستثمار في رأس المال المصرفي :

جدول رقم(29)

البيـان	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع
التكرار	1	2	3	6	2	17
النسبة	5,88	11,76	17,64	35,29	11,76	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول نجد أن نسبة 35,29 % غير موافقة و 11,76 % غير موافقة تمامًا و17.64 % محايدة ما يدل على أن المؤسسة لا تعتمد إستراتيجية الاستثمار في رأس مال الفكري ونسبـــة 29,41 % و 5,88 % موافقة على وجود استثمار في رأس مال الفكري، ولكن ذلك خلال دورات أي عند حدوث تغيرات يوضع البنك إستراتيجية للاستثمار في المورد البشري وليس بصفة دائمة وهذا مشجع على تنشيط رأس مال الفكري.

15 - تخصص المؤسسة تكاليف الإنفاق على رأس مال الفكري :

جدول رقم(30)

البيـان	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع

التكرار	4	6	3	3	1	17
النسبة	23,52	35,29	17,64	17,64	5,88	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول نجد أن نسبة 35,29 % و 23,52 % موافقة على أن البنك يخصص تكاليف الإنفاق الرأس مال الفكري أما الباقية فهي غير موافقة و محايدة، ولكن من خلال المقابلة التي أجريت فيتم الإنفاق على رأس مال الفكري عند إجراء تدريبات أو بعثات تكون على حساب البنك، ولكن بالمقابل تعتبر غير كافية فيجب على البنك الاهتمام أكثر بتنشيط وتحفيز الرأس مال الفكري للمحافظة عليه.

16 - تعتمد المؤسسة على الاستثمار في رأس مال الفكري :

جدول رقم(31)

البيـان	**التعليم**	**التدريب**	**غير موافق**	**المجموع**
التكرار	5	11	1	17
النسبة	29,41	64,70	5,88	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على نسبة تفوق 60 % من الاستثمار في التدريب وهو مؤشر جيد على مواكبته المعارف والتكنولوجيا الحديثة من أجل استغلالها في تنمية و تطوير لبنك و إرضاء الزبائن ثم تأتي نسبة 29,41 % من الاستثمار في التعليم وهي بنسبة ضعيفة فبالرغم من توفر البنك على عمال أغلبيتهم محصلون على مستوى تعليمي جيدًا إلا أنها تبقى الحاجة إلى التعليم لتأتي في الأخير نسبة 5,88 % بحث وتطويراً وهي ضعيفة جدًا و السبب يعود لكونه وكالته فرعية عمومية تتميز بالمركزية.

3 - تحليل الإجابات المتعلقة بأثر رأس المال الفكري على الأداء المالي:

1 - تواكب المؤسسة التكنولوجيا الحديثة في تقييم أدائها المالي:

جدول رقم(32)

البيـان	**موافق تماما**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق تماما**	**المجموع**
التكرار	9	7	1	/	/	17

النسبة	35,29	23,52	17,64	/	/	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول نجد أن نسبة 52,94 % و 41,17 % من موافق و موافق تمامًا على التوالي من إجابات العينة تتفق على أن البنك يواكب التكنولوجيا الحديثة في تقييم الأداء المالي ونجد نسبة 5,88 % محايد و ربما مرد ذلك إلى عدم تخصص في المجال. ولكن تبقى نسبة المواكبة لتكنولوجيا الحديثة مقبولة و تدل على أن البنك يتطلع على المعارف الجديدة في ما يخص الجانب المالي.

2 - تعتمد المؤسسة على آراء رأس مالها الفكري في تحسين وزيادة الإنتاجية:

جدول رقم(33)

البيـان	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع
التكرار	3	8	3	2	1	17
النسبة	17,64	47,05	17,64	11,76	5,88	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول نجد أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BDAR) يعتمد على آراء و مقترحات رأس مال الفكري و ذلك من أجل تحسين إنتاجيته حيث يشير إلى ذلك نسبة 47,05 % و 17,64 % من إجابة العينة بموافق و موافق تمامًا، و لكن نسبة 17,64 % محايد و 11,76 % غير موافق و 5,88 % غير موافق تمامًا، وهي نسب غير مشجعة إذ يجب على البنك أخذ بعين الاعتبار آراء الرأس مال الفكري لديها و السبب يعود في عدم مشاركة العمال في اتخاذ القرار و هذا ما تأكده الإجابة رقم 10 محور الثاني.

3 - أدخلت الشركة أنظمة معلومات حديثة تساعد على إنجاز الأعمال:

جدول رقم(34)

البيـان	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع
التكرار	6	9	2	/	/	17
النسبة	35,29	52,94	11,76	/	/	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

حقق هذا العنصر نسبة أكثر من 50 % موافق و أكثر من 30 % موافق تمامًا وهي نسبة جيدة ومؤشر جيد للحكم على أن البنك يواكب التغيرات ويعمل على تحسين الأداء المالي، فبيئة المصارف الجزائرية تمتاز بالمنافسة وترغب في الوصول إلى الأداء المرغوب، لذا فهي بحاجة إلى إدخال الأنظمة المعلوماتية الحديثة.

4 - تمتلك المؤسسة آليات أو طرق لقياس المكونات المعرفية، الرأس مال المعرفي:

جدول رقم(35)

البيـان	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع
التكرار	2	2	6	4	3	17
النسبة	11,76	11,76	35,29	23,52	17,64	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

سجل هذا العنصر نسبة 35,29 % محايد و 23,52 % غير موافق ثم تليها 17,64 % غير موافق تمامًا وهي نسبة غير مشجعة للبنك بينما سجل نسبة ضعيفة تشير بأن البنك يعتمد على آليات لقياس المكونات المعرفية نسبة 11,76 % موافق تمامًا و 11,76 % موافق.

5 - يتم قياس الرأس مال الفكري بإتباع نموذج:

جدول رقم(36)

البيـان	البرمجة الخطية	خلق القيمة الملكية	القياس الموزن	لا توجد طريقة	المجموع
التكرار	/	3	/	10	13
النسبة	/	23,07	/	76,93	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

يوضح هذا الجدول أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يعتمد على نموذج لقياس رأس المال الفكري وتؤكد ذلك إجابة العينة بنسبة 76,93 % ، بينما هناك نسبة 23,07 % من إجابة العينة التي تتفق على أن البنك يتبع نموذج خط القيمة الملكية.

6 - يتم دمج استثمارات رأس مال الفكري في الميزانية:

جدول رقم(37)

البيـان	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع
التكرار	8	4	3	2	/	17
النسبة	47,05	23,52	17,64	11,76	/	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

من الواضح أن البك يدمج الاستثمارات في رأس مال الفكري وذلك بنسبة 47,05 % ثم تليها نسبة 23,52 % موافق، ولكنها غير كافية لتأكد هذا الدمج حيث نجد نسبة 17,64 % محايدة و 11,76 % غير موافقة.

7 - يتم تقييم عائد الاستثمار في الرأس مال الفكري :

جدول رقم(38)

البيـان	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المجموع
التكرار	4	5	2	4	2	17
النسبة	23,52	29,41	11,76	23,52	11,76	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة في إجابات العينة هي 52,93 % بين موافق وموافق تمامًا، ولكن غير مشجعة إذ نجد نسبة 35,28 % بين غير موافق وغير موافق تمامًا، ونسبة 11,76 % محايدة، والسبب يعود إلى المنصب الوظيفي الذي يشغله كل عامل بالإضافة إلى اعتبار الرأس مال الفكري غير ملموس مما يعني يصعب قياسه.

8 - مؤشرات قياس عائد الاستثمار في الرأس مال الفكري :

جدول رقم(39)

البيان	المؤشرات المالية ومؤشرات العملاء	المؤشرات الخاصة بالمورد البشري	أسلوب نموذج التكلفة	أسلوب معدل العائد على الأصول	المجموع
التكرار	4	3	/	/	07
النسبة	57,14	42,86	/	/	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول نلاحظ أن عائد الاستثمار في رأس مال الفكري يتم قياسه في البنك حسب إجابة العينة بالمؤشرات المالية و مؤشرات العملاء وذلك بنسبة 57,14 % من إجابة العينة، بينما هناك نسبة أقل تتفق على قياسه بالمؤشرات الخاصة بالمورد البشري بنسبة 42,86 % و 08 من أفراد العينة لم تجب على هذا السؤال وذلك بنسبة تفوق النصف 50 %، وربما هذا راجع إلى حداثة موضوع " الرأس مال الفكري " وكونه أيضًا غير ملموس.

المطلب الثالث: تفسير نتائج الدراسة وفق الفرضيات:

من المعالجة التطبيقية لموضوع البحث وذلك عن طريق الدراسة الميدانية لمؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR " بوشقوف حيث تم توزيع الاستمارة والحصول على مجموعة من المعلومات تم التوصل إلى جملة من النتائج بناءًا على الفرضيات الأولية للدراسة والتي ندرجها فيما يلي:

تم إدراج في إطار تقييم مدى سلامة ونجاعة الإستراتيجيات والسياسات مجموعة من النسب المالية كأداة من أدوات تقييم الأداء المالي، حيث تشير القراءة المالية للنسب في مجملها على أن المركز المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في وضع مستقر وبعيد عن الخطر، كما أن البنك قلل من الإقراض وذلك لارتفاع التكلفة من جهة و وفرة السيولة ، وبذلك تجنب مشكل التبعية المالية، مما يعني أن البنك حسن في تسيير أمواله إذ بذلك رفع من أدائه المالي، وبهذا **نثبت صحة الفرضية الأولى** بأن النسب المالية تساعد في معرفة مستوى الأداء المالي للمؤسسة " بنك الفلاحة والتنمية الريفية ".

هناك علاقة ارتباط إيجابية بين توظيف الرأس مال الفكري والهيكل التنظيمي في البنك فحسب إجابات العينة في المحور الأول والثاني نجد أن البنك يوظف وفق المؤهلات العلمية والخبرات الفردية بشكل واضح، بمعنى أنه يعتمد بشكل كبير في استقطاب رأس مال الفكري على المؤهلات، بالإضافة إلى أن البنك يعتمد بشكل كبير وواضح على المحافظة على الرأس مال الفكري و ذلك من خلال نقل المعارف و إتباع أسلوب الحوافز من أجل تنشيط المواهب لدى الأفراد وهذا ما أكدته إجابات العينة كما تبين أن هناك نسبة تأثير واضحة للعوامل الخارجية على أداء البنك " BADR " مما يعني أن بإمكان هذه العوامل أن تأثر على صناعة الرأس مال الفكري وبالتالي **نثبت صحة الفرضية الثانية** أن البنك يولي أهمية لرأس مال الفكري.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على الاستثمار في رأس مال الفكري بشكل كبير خاصة في مجال التدريب،وذلك كونه يواكب التكنولوجيا الحديثة خاصة في الجانب المالي باعتباره هدف المؤسسة سبب استمرارها، وهذا ما دفع بالبنك إلي وضع تكاليف " حصص مالية " للإنفاق في المورد البشري ولكن ذلك يكون عند الحاجة، بالإضافة إلى ذلك نجد البنك يفتقد آليات قياس الرأس مال الفكري تقريبًا، ومرد ذلك أنه مورد غير ملموس، ومن خلال كل هذا وكذا إجابات العينة نجد أن الرأس مال الفكري يؤدي إلى رفع الأداء المالي في البنك وبذلك نكون قد **أثبتنا صحة الفرضية الثالثة**.

من خلال اتجاهات إجابات العينة والتي في مجملها موجبة، مما يعني أن هناك **ارتباط قوي بين الرأس مال الفكري** وهدف المؤسسة **في رفع أدائها المالي**، وهذا يكون بالاستثمار في المورد البشري هذا الأخير يعمل على زيادة الحصة السوقية، وخفض التكاليف، وتحقيق التميز وفي الأخير زيادة الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الرابع: اقتراحات

بناءًا على النتائج السابقة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

1 -إن التحول نحو الاقتصاد المعرفي ومنظمات المعرفة يتطلب من المسؤولين العاملين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR " إدراك أهمية و حيوية الاستثمار في الرأس مال المعرفي

لنجاح منظمتهم واحتفاظها بمركزها، وهذا يتطلب من إدارة هذه المؤسسة أن تضع الرأس مال الفكري وبناء المعرفة فيها من أولويات اهتماماتها ومن الضروري وضع وتطبيق إستراتيجية واضحة في إدارة الرأس مال المعرفي.

2 -ضرورة قيام إدارة البنك " BADR " بالتركيز على الجوانب المتعلقة بتوفير الحوافز المرتبطة بالمشاركة و التبادل المصرفي وتنويع هذه الحوافز دون الاقتصار على الترقية، وذلك بهدف استمرار وتشجيع ودعم الرأس مال الفكري لديه.

3 -ضرورة إعطاء اهتمام أكبر لرأس مال الزبائني من خلال بناء قدرات بشرية عالية وتوسيع العلاقات مع الزبائن عن طريق قبول الاقتراحات واستغلال الأفكار والمعارف لديهم.

4 -ضرورة تنمية أوجه الاستثمار دون الاقتصار على التدريب، بل التوجه نحو تنمية التعليم لبناء مؤسسات متعلمة وكذا القيام بالبحث والتطوير لخلق إبداعات تنظيمية تعمل على تخفيض التكاليف ورفع الأداء المالي.

5 -العمل على قياس العائد من الاستثمار في رأس مال الفكري ودمجه في ميزانية المؤسسة حتى يكون تقييم الأداء المالي بها حقيقي أكثر.

خاتمة الفصل:

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليها في الفصول النظرية على أرض الواقع من خلال الدراسة في المطلب الأول من الفصل للوضعية المالية لمؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR " خلال الفترة 2004/2003، فقمنا بعرض القوائم المالية وتحليلها باستخدام النسب المالية والتي بينت تحسن الأداء، وسعيًا منها للتأقلم مع مستجدات البيئة، بذل البنك جهودًا حثيثة من أجل فرض وجوده و التحسين وتوسيع خدماته، وذالك عن طرق الاهتمام أكثر بتنظيميه الداخلي وتوعية الكوادر البشرية خاصة، حيث من خلال تحليلنا للاستمارة وإجابات العينة يعمل البنك على استقطاب الموارد البشرية ذات الكفاءة والمهارة والعمل على تنشيط والمحافظة على رأس مال الفكري.

وبحكم أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري يسعى لتحقيق أعلى أداء مالي، فهو يلتزم بتدعيم الاستثمار في الرأس مال الفكري ومن ثم إسناد المناصب الإدارية المهمة ولذا يجب عليه أن لا يقتصر هذا الاستثمار على التدريب فقط، وكذا مواكبة تكنولوجيا وكل مستجدات البيئة وهذا ما يظهر عند إتباع المخطط الوطني المحاسبي الجديد.

ندعو بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر إلى تفعيل أداء مؤشرات الاستثمار في الرأس مال الفكري تماشيًا مع نسق التحول الحاصل في ميدان بيئة الأعمال إلى جانب ضرورة إعادة النظر في أوجه الإنفاق و أخذ ذلك بعين الاعتبار عند تقييم أصولها، وذلك لتوضيح الأداء المالي بصفة أكثر دقة.

الخاتمة العامة:

إن عملية نقل و إنتاج المعرفة تشكل دورة جديدة تزامن دورة حياة المنظمة التقليدية، حيث أن عملية إدارة المعرفة بما تتضمنه من تحقيق وما تتطلبه من تنظيم ورقابة وتوجيه تعتبر حاسمة في بناء رأس المال المعرفي وتنميته والاستفادة مما يتولد منه في رفع الأداء المالي في المؤسسة.

وقد أدت القفزة المعرفية التي نشهدها اليوم إلى بروز معطيات جديدة للمجتمعات المالية، وهكذا برز الرأس مال الفكري والاهتمام به واستغلاله ليبرز معه تعبير جديد يطلق عليه " مجتمع المعرفة المالي " متطلعًا إلى تعزيز الإمكانات المعرفية والعمل على الاستفادة منها في المجال المالي للمؤسسة، ولعل من أبرز أمثلة الاهتمام بمجتمع المعرفة المالي على المستوى العربي التقرير الثاني للتنمية الإنسانية العربية الذي صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والذي حمل شعار " نحو إقامة مجتمع المعرفة ".

إن رفع الأداء المالي للمؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الجزائرية بصفة خاصة تحسين تقنياتها، يكمن في مساهمة الرأس مال الفكري وهذا لا يكون إلا بتعزيز المعرفة المالية لديها عن طريق:

- بناء هيكل الموجودات المعرفة المالية يعتمد على الاهتمام بالإبداع ونشر المعارف واستغلال مهارات ومعارف وقدرات الرأس مال الفكري، وكذا التركيز البنية التقنية.
- ضرورة التزام المنظمات بتدعيم الاستثمار في الرأس مال الفكري وتفعيل مؤشرات الاستثمار فيه وتقييم العائد للاستثمار.
- ضرورة البدء في وضع معيار محاسبي لقياس الرأس مال الفكري ليس وصفيًا فحسب بل أدائيا وماليًا لأن هذا الأصل " الرأس مال الفكري " يتسم بزيادة القيمة السوقية لصافي الأصول عن القيمة الدفترية.
- وضع أسس وقواعد التحقق لمراجعة الرأس مال الفكري، وتدريب المراجعين على ذلك.

وفي الأخير يمكن القول بأن الرأس مال الفكري والذي هو من أهم المواضيع الحديقة ذا ارتباط مع الأداء المالي للمؤسسة لذا على المؤسسات الجزائرية بصفة عامة وكذا بنك الفلاحة والتنمية الريفية والجامعات الاهتمام بموضوع الرأس مال الفكري و الرفع من درجة الاهتمام به لتحقيق أداء مالي ذي درجة عالية.

قائمة المراجع

1 - الكتب باللغة العربية:

1) إبراهيم الخلوفي الملكاوي، إدارة المعرفة الممارسات والمفاهيم، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 01، 2007.
2) أبو الفتوح على فضالة، التحليل المالي وإدارة الأعمال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة 02، 1995.
3) أحمد الخطيب وخالد زيغان، إدارة المعرفة ونظم المعلومات، جدار للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 01، 2009.
4) السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.
5) جمال يوسف بدير، اتجاهات حديثة في إدارة المعرفة والمعلومات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 01، 2010.
6) جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1986.
7) حسن عبد الرحمان الشيمي، إدارة المعرفة الرأسمعرفية، دار الفجر، القاهرة الطبعة 01، 1986.
8) حسن عجلان حسن، إستراتيجية إدارة المعرفة في منظمات الأعمال، الطبعة 01، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 128.
9) حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2001.
10) حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصاريف " إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، عمان، 2000.
11) دريد كامل آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن ، الطبعة 01، 2006.
12) ربحي مصطفى عليان، إدارة المعرفة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الطبعة 01، 2008.
13) ربحي مصطفى عليان وعثمان غنيم، منهج وأساليب البحث العلمي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 01، 2000.
14) رسمية قرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

15) رضا صاحب أبو حمد، إدارة المعارف " مدخل تحليل كمي معاصر "، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة 01، عمان 2002.

16) سعد عامر أبو شندي، إدارة الموارد البشرية في المؤسسات التعليمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 01، 2011.

17) سعد علي العنزي و أحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

18) سلطان كرماللي، ترجمة هيثم علي حجازي، إدارة المعرفة مدخل تطبيقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 01، 2005.

19) صبحي جبر العتيبي، تطور الفكر والأساليب في الإدارة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 01، 2005.

20) عادل حرحوش المفرجي و أحمد علي صالح، رأس مال الفكري " طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.

21) عامر خضير الكبيسي، إدارة المعرفة وتطوير المنظمات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة 01، 2004.

22) عامر قندلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليازوري، عمان، 2007.

23) عبد الستار العلي و آخرون، مدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة 02، 2009.

24) عبد اللطيف محمود مطر، إدارة المعرفة ونظم المعلومات، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، طبعة 01، 2007.

25) عبد الغفار حنفي، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993.

26) عبد الغفار حنفي وآخرون، الإدارة المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997.

27) عبد المحسن توفيق، تقييم الأداء، دار النهضة العربية، مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة، مصر ، 1998.

28) علي عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 01، 2008.

29) مجيد الكرفي، تقويم الأداء " في الوحدات الإقتصادية باستخدام النسب المالية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

30) محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
31) محمد عثمان، التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.
32) محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 01، 2008.
33) محمد محمود الخطيب، الأداء المالي " وأثره على عوائد أسهم الشركات " دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 01، 2010.
34) مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 01، 2009.
35) ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار البعث قسنطينة، الجزار، طبعة 01، 1998.
36) نبيل محمد مرسي و أحمد عبد السلام سليم، الإدارة الإستراتيجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
37) نجم عبود نجم ، إدارة المعرفة " المفاهيم والإستراتيجيات والعمليات "، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 01، 2005.
38) نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 01، 2009.
39) هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، الطبعة 01، 2009.
40) هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة، والنشر، عمان، الطبعة 01، 2000.

2 - قائمة الملتقيات و المؤتمرات:

- **الملتقيات:**

1) بوطالب قويدر، الإندماج في اقتصاد المعرفة الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة، الجزائر، 9-10 مارس 2004.
2) حسن صبحي حسن العباس، دور الفكر المعرفي المالي في بناء نماذج موجودات المعرفة المالية، الملتقى العلمي الدولي، المعرفة ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمته في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، كلية الحدباء، الجامعة الموصول، العراق، 27-28 نوفمبر 2007.

3) شريف غياط وفيروز رجال، رأس مال الفكري ودوره في إكساب المؤسسة ميزة تنافسية، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الإقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر، 13-14 ديسمبر 2011.
4) محمد راتول وأحمد مصنوعة، الاستثمار في رأس المال الفكري وأساليب قياس كفاءته، ملتقى دولي حول رأس مال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الإقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، 13 -14 ديسمبر 2011.

- **المؤتمرات:**

1) دادن عبد الغني و كماسي محمد الأمين، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 2005.
2) رضا إبراهيم صالح، رأس مال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات، مؤتمر دولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، جامعة كفر الشيخ، المملكة العربية السعودية، 1-4 نوفمبر 2009.

3 - قائمة المجالات:

1) الهادي بوقلقول، أهمية رأس مال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، عدد 24، جوان 2009.
2) دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، جوان 2009.
3) سملالي يحضيه، التسير الإستراتيجي لرأس مال الفكري والميزة التنافسية المستدامة للمؤسسة الإقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 06، جوان 2004.
4) عبد الله كاظم، أثر رأس المال الفكري في الإبداع التنظيمي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العدد 03، 2008.
5) عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقويم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 01، نوفمبر 2001.
6) عبد الناصر نور و آخرون، رأس المال الفكري، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية بغداد، العدد 25، 2010.
7) محمود علي الروسان ومحمود محمد العجلوني، آثر رأس المال الفكري في الإبداع في المصارف الأردنية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، العدد 02، 2010.

4 - قائمة المنتديات:

1) المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، إعداد رياض بن صوشة، نقلا عن سعيد شعبان حامد، بحث مرجعي عن الاتجاهات الحديثة لإدارة الموارد البشرية، مقدم إلى اللجنة العلمية الدائمة لإدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 2006.
2) فاتن احمد أبو بكر، انعكاسات نظم إدارة المعرفة على تطوير الهياكل التنظيمية، ورقة عمل، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية.

5 ـ قائمة الكتب باللغة الفرنسية:

1) A mound thausron. Evaluation des entreprises : technique de gestion. Edition économica. Paris. 2005.
2) E. Solmon ; théorie de la gestion financière H : de la furberie la fonction financière et le comportement des organisation, paris dunond, 1980.

6 ـ قائمة الرسائل العلمية:

1) سملالي يحضيه، أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية " مدخل الجودة والمعرفة " ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

7 ـ القوانين والنصوص التنظيمية:

1) المرسوم 82-106 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1402 هـ ، الموافق لـ 13 مارس 1982.

8- Revue et Rapport d'activités de la banque de l'agriculture et développement rurale :

1) BADR INFOS, N° 35, Juillet- Aout, 2004.

9- Sites sur internet:

1) www.Badr-Bank.Net
2) www.pdffactory.com

قائمة الجداول:

رقم الجداول	العنـــوان	الصفحة
	جداول الجزء النظري	
01	نماذج قياس الرأس مال الفكري	**33**
02	النسب المالية للمصارف	**67**
03	المؤشرات المالية و مؤشرات العملاء	**73**
04	المؤشرات الخاصة بالموارد البشرية	**74**
	جداول الجزء التطبيقي	
05	اتجاه الاحتياط القانوني	**92**
06	نسبة الرصيد النقدي	**93**
07	نسبة حقوق الملكية على رد الودائع	**93**
08	نسبة حقوق الملكية على القرض	**94**
09	معدل إقراض الودائع	**95**
10	معدل الاستثمار في الأوراق المالية	**95**
15-11	جداول إجابات العينة المتعلقة بخصائص العينة	**98-96**
31 - 16	جداول إجابات العينة المتعلقة بمدى اهتمام المؤسسة بالرأس مال الفكري	**106 - 98**
39 - 32	جداول إجابات العينة المتعلقة بأثر الرأس مال الفكري على الأداء المالي	**110 - 106**

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنـــوان	الصفحة
	أشكال الجزء النظري	
01	النظرة المختلفة لرأس مال الفكري	**15**
02	مكونات الرأس الفكري (وفق نظرة Davenport and Prasak)	**22**
03	التدرج في التغير من التدريب فالتعليم ثم التعلم	**70**
04	اشتقاقات موجودات المعرفة المالية	**79**

أشكال الجزء التطبيقي

04	الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	**88**
05	الهيكل التنظيمي لوكالة تابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بوشقوف	**89**

المحور الأول: معلومات حول خصائص العينة:

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر: من 20 – 24 سنة ☐ من 25- 30 سنة ☐

من 31- 39 سنة ☐ من 40 – 50 سنة ☐

من 50 – فأكثر ☐

3- المستوى التعليمي:

ماجستير ☐ تقني سامي ☐

ليسانس ☐ ثانوي ☐

متوسط ☐ ابتدائي ☐

4- المنصب الوظيفي:

مدير ☐ رئيس قسم ☐

موظف ☐

5- عدد سنوات الخدمة:

أقل من 3 سنوات ☐ من 3 – 5 سنوات ☐

6 سنوات إلى 10 سنوات ☐ 11- 15 سنة ☐

16 سنة فأكثر ☐

المحور الثاني: معرفة مدى اهتمام المؤسسة بالرأس مال الفكري:

1- تعتمد المؤسسة على عاملين من ذوي الخبرة والمهارة

موافق تماما ☐

موافق ☐

محايد ☐

غير موافق ☐

غير موافق تماما ☐

2- تمتلك الشركة على عاملين لديهم الثقة الكبيرة في أداء العمل المطلوب:

☐

موافق تماما

موافق ☐

محايد ☐

غير موافق ☐

غير موافق تماما ☐

3- يتم توظيف الأفراد وفق المؤهلات العلمية والمهارات الفردية:

موافق تماما ☐

موافق ☐

محايد ☐

غير موافق ☐

غير موافق تماما ☐

4- هل لديهم خبرة عن مفهوم رأس المال الفكري؟

نعم ☐

لا ☐

5- في ماذا يتمثل رأس المال الفكري بالنسبة لكم؟

الموجودات المعرفية ☐

المخزون الفكري لدى العمال ☐

الخبرات والتجارب السابقة ☐

مستوى وقابلية التعليم ☐

6- هل تولي المؤسسة أهمية لرأس مال الفكري ؟

☐

موافق تماما

موافق

محايد

غير موافق

غير موافق تماما

7- يتم تشجيع الأفراد ذوي المهارات والخبرة و روح الإبداع بـ:

الترقية

مكافأة مادية

حوافز معنوية

8- أسلوب القيادة في المؤسسة يساعد على نشر المعارف:

موافق تماما

موافق

محايد

غير موافق

غير موافق تماما

9- يتم إتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الجماعية:

موافق تماما

موافق

محايد

غير موافق

غير موافق تماما

10- تعتمد المؤسسة وسائل لزيادة فعالية الإتصال المعرفي:

موافق تماما

موافق

محايد

غير موافق

غير موافق تماما

11- يتم الإتصال ونقل المعارف عبر:

الأفراد ☐

الجماعات ☐

المستويات ☐

وسائل التكنولوجيا الحديثة ☐

- إذا كانت عبر وسائل أخرى فماهي؟ .....
.....

12- هل تعمل المؤسسة على إرضاء زبائنها ؟

موافق تماما ☐

موافق ☐

محايد ☐

غير موافق ☐

غير موافق تماما ☐

13- يتم تبادل المعارف بين المؤسسة وزبائنها:

موافق تماما ☐

موافق ☐

محايد ☐

غير موافق ☐

غير موافق تماما ☐

14- تعتمد المؤسسة استراتيجية الاستثمار في رأس المال المعرفي:

موافق تماما ☐

موافق ☐

محايد ☐

☐

☐

غير موافق

غير موافق تماما

15- تخصص المؤسسة تكاليف الإنفاق على رأس مال الفكري:

موافق تماما ☐

موافق ☐

محايد ☐

غير موافق ☐

غير موافق تماما ☐

16- تعتمد المؤسسة الاستثمار في رأس المال الفكري في:

التعليم ☐

التدريب ☐

البحث والتطوير ☐

المحور الثالث: أثر الرأس مال الفكري على الأداء المالي.

1- تواكب المؤسسة التكنولوجية الحديثة في تقييم أدائها المالي:

موافق تماما ☐

موافق ☐

محايد ☐

غير موافق ☐

غير موافق تماما ☐

2- تعتمد المؤسسة على آراء رأس مالها الفكري في تحسين وزيادة الإنتاجية:

☐

موافق تماما

موافق ☐

محايد ☐

غير موافق ☐

غير موافق تماما ☐

3- أدخلت الشركة أنظمة معلومات حديثة تساعد على إنجاز الأعمال:

موافق تماما ☐

موافق ☐

محايد ☐

غير موافق ☐

غير موافق تماما ☐

4- تمتلك المؤسسة آليات أو طرق لقياس المكونات المعرفية. الرأس مال المعرفي:

موافق تماما ☐

موافق ☐

محايد ☐

غير موافق ☐

غير موافق تماما ☐

5- يتم قياس الرأس مال الفكري بإتباع نموذج بـ:

البرمجة الخطية ☐

خلق القيمة الملكية ☐

القياس الموزن ☐

لا توجد طريقة ☐

6- يتم دمج استثمارات الرأس المال الفكري في المبزانية:

موافق تماما ☐

☐

موافق

محايد

غير موافق

غير موافق تماما

7- يتم تقييم عائد الاستثمار في الرأس المال الفكري:

موافق تماما

موافق

محايد

غير موافق

غير موافق تماما

8- ماهي مؤشرات قياس عائد الاستثمار في الرأس المال الفكري؟

المؤشرات المالية ومؤشرات العملاء

المؤشرات الخاصة بالمورد البشري

أسلوب نماذج التكلفة

أسلوب معدل العائد على الأصول

الملخص:

إن نجاح المشاريع الاقتصادية في تحقيق أهدافها و رفع أدائها المالي يعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة وفعالية رأس مالها الفكري باعتباره المورد الحقيقي لأي نشاط، فلهذا نجد منظمات الأعمال تعمل على إدارة رأس مالها الفكري وذلك من خلال الاستثمار فيه وليس هذا فحسب بل أصبحت تعمل على تقييم عائد الاستثمار.

ولقد انصب اهتمامنا بهذه الدراسة على إلقاء الضوء على الإطار النظري للرأس مال الفكري وكذا الأداء المالي والأطر المعرفية المالية، كما توصلنا من خلال الدراسة التطبيقية إلى أن رأس المال الفكري له دور كبير في رفع الأداء المالي للمؤسسات الخدمية الجزائرية (ممثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR) خاصة في ظل توجه بيئة الأعمال نحو التنافسية.

الكلمات المفتاحية:

رأس المال الفكري، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، الاستثمار في رأس المال الفكري، تقييم الأداء المالي، نظام موجودات المعرفة المالية.

Le résumé :

Le succès des projets économiques dans la réalisation de leurs objectifs et l'augmentation de leur performance financier dépend fortement de l'efficacité et la compétence de son capital intellectuel, considéré comme une ressource pour toute activité. Pour cela intellectuel à travers l'investissement et l'évaluation de son revenue.

Dans notre étude, nous avons concentré la lumière sur le cadre théorique du capital intellectuel ainsi que la performance financière. Comme nous sommes arrivés à travers l'étude pratique que le capital intellectuel a un rôle important dans l'augmentation du performance financier des entreprises économiques algériennes (représenté dans la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural BADR) surtout, dans un monde de travail en pleine concurrence.

Les mots clés :

- Capital intellectuel. - Performance financière. - Investissement dans le capital intellectuel. – évaluation performance financière. – système actifs des connaissances financières.